



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن (1500) ل.س ● دمشق ص.ب (35033) ● تليفاكس (00963 11 3120598) ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

رغم العقبات فإنها تسير...

قرر وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم التشاوري في القاهرة، اليوم الأحد 7 أيار، إلغاء تجميد عضوية سورية في جامعة الدول العربية، وعودة وفودها إلى استئناف المشاركة في الاجتماعات اعتباراً من تاريخه. ويجري ذلك بالتوازي مع التحضيرات للقاء الرباعي لوزراء خارجية سورية وتركيا وإيران وروسيا في موسكو خلال الأيام القليلة القادمة.

وقد كان لافتاً بشكل خاص ضمن تصريحات عدد من الوزراء العرب، تأكيدهم على الحل السياسي في سورية وفقاً للقرار 2254، بما في ذلك تصريح وزير الخارجية المصري الذي قال فيه: «الحكومة السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية في التوصل لحل سياسي وكذلك القوى الوطنية». إن إلغاء تجميد عضوية سورية في جامعة الدول العربية، هو نقلة مهمة وضرورية باتجاه إنهاء الأزمة السورية، وذلك للأسباب الأساسية التالية:

أولاً: تجميد عضوية سورية كان منذ اللحظة الأولى قراراً ضد مصلحة سورية والسوريين، لأنه شكل المقدمة الضرورية نحو تدويل الأزمة، وبالتالي إطالة أمدها وتعقيدها وتضخيم أكلافها وخسائرها.

ثانياً: تجميد العضوية، بالتوازي مع تشكيل المجموعة المقادة غربياً في حينه والمسماة «أصدقاء سورية»، كان الغرض منه هو إغلاق الباب على الحل السياسي وفتح باب الحرب، عبر سحب الاعتراف بأحد طرفي الأزمة، أي النظام السوري. هذا الأمر كان مقصوداً لأن أي حل سياسي يقوم على اعتراف بكل أطرافه، وبأن التفاوض بينهم هو السبيل للحل، على العكس مما جرى فعلياً بتشجيع من الغرب.

ثالثاً: عودة سورية إلى جامعة الدول العربية، بالتوازي مع استكمال السير بالتسوية السورية- التركية، والأمران كلاهما مرتبطان بالسير بالحل السياسي، هو الوصفة العملية لكسر الحصار والعقوبات الغربية والابتزاز الغربي، وهو تالياً، وصفة تجفيف «المستنقع»، وصولاً لإخراج كل القوات الأجنبية بالتوازي مع الحل.

هذا الجو الإيجابي الذي يتشكل على الساحتين الإقليمية والدولية بما يخص سورية، لا يخلو مما يعكسه، ولا يخلو من محاولات لتسفه أو على الأقل عرقلة. بين هذه المحاولات يمكن ملاحظة ما يلي:

أولاً: سلوك المتشددين في كل من النظام والمعارضة، والذين يحاولون إعاقة جهود كل من أستانا والدول العربية في السير نحو تسوية وضع سورية وعلاقتها الإقليمية والدولية، توازياً مع بدء عملية التغيير السياسي المستحقة ضمنها، والتي ينبغي أن تكون بارادة الشعب السوري وبيده ولمصلحته.

ثانياً: سلوك بعض الوكلاء العرب للغرب وللكيان الصهيوني، والذين يحاولون حرق التسويات الجارية عن مسارها نحو تجديد الاستقطاب بين المجموعة المصغرة وأستانا، عبر الأعباء غايتها توكيل العرب بدور المجموعة المصغرة الغربية، بلعب أدوار ضد أستانا، ولمصلحة الغرب ومصلحة الصهاينة... والأكثر وضوحاً في لعب هذه الأدوار هي بالذات تلك الدول التي لعبت دور مندوب إعلانات لاتفاقات العار- اتفاقات أبراهام، ولخرافة الناقد العربي، وهما المشروعوعان اللذان لم يعد لأي منهما أي مستقبل، ليس فقط بحكم التوازنات الدولية المستجدة، بل وأيضاً بحكم تحسن الأجواء اليبينية في كل المنطقة، وخاصة بين السعودية وإيران بوساطة صينية، إضافة لتحسن علاقات الدول العربية الأساسية بتركيا، وبالضد من إرادة الغرب، ونحو تعاون أوسع ضمن أطر أهم من مستوى بريكس وشنغهاي وأوبك+.

ثالثاً: التلويح الأردني بعمل عسكري في الداخل السوري بذريعة محاربة المخدرات، يبدو وكأنه الملاذ الأخير الذي يفكر فيه أعداء الحل السياسي في سورية لإعادة إشعال الحرب، وإعادة تفعيل الوجود الأمريكي البريطاني العسكري في سورية، وخاصة في قاعدة التنف، ومعلوم أن المخدرات لا يمكن معالجتها بعمل عسكري، بل بعمل سياسي اقتصادي، مدخله هو إيقاف الأزمة في سورية، بل وإن عملاً مفترضاً من هذا النوع سيكون ورطة ليس لسورية فقط، بل وللازدان أيضاً، التي هي نفسها موضع استهداف في ظل التطورات الكبرى التي تجري على صعيد القضية الفلسطينية وأزمة الكيان.

بالمحصلة، ورغم كل العقبات، فإن العملية تسير باتجاه تنفيذ 2254 لحل الأزمة السورية بشكل حقيقي وفعلي. واستكمال هذا الاتجاه يتطلب مزيداً من الإصرار على التسوية السورية التركية وعلى تعاون واضح بين أستانا والدول العربية الأساسية لتحقيق الحل السياسي، بالتوازي مع قطع الطريق على الكيان الصهيوني ووكلائه وألعيهم أيًا كانت الأتعة التي يتردونها...



[06]

الحراك العربي... محصلة إيجابية

والمفردون خارج السرب يمكن احتوائهم

شؤون عربية ودولية

استهداف الكرملين ومحاولات
جرّ روسيا لتصعيد نووي

18

شؤون اقتصادية

متى وكيف سينهار الدولار الأمريكي؟
سؤال إمبراطورية الهيمنة المتهاوية

12

شؤون محلية

محصول القمح.. اعتراف بعدم دقة
تسعيره مع تكريس التضحية بها

06

شؤون عمالية

ما قيل في احتفال أيار
توصيف ورثاء لحال العمال..

02

الاستخدام المؤقت

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



ما قيل في احتفال أيار توصيف ورتاء لحال العمال..

تطالب النقابات منذ فترة طويلة بزيادة الأجور لتحسين الوضع المعيشي للعمال عبر المنكرات، وعبر المؤتمرات، والآن عبر منصة الاحتفال الذي جرى في حلب واللاذقية بمناسبة الأول من أيار، حيث جرى توصيف لحال العمال المعيشي وهو توصيف صحيح من حيث الشكل «الحد الأدنى للرواتب لا يكفي ليوم واحد ونظام الرواتب والأجور يحتاج إلى تعديل» هذا ما قيل في الاحتفال ولكن ما هي الخطوة اللاحقة لهذا القول حتى يتمكن العمال من نيل حقوقهم وتحسين وضعهم المعيشي الذي وصف بدقة بأن أجورهم لا تكفي ليوم واحد. التجارب الكثيرة التي مرت بها النقابات مع الحكومات العديدة التي مرت والتي سمعت كثيراً المناشآت التي تطلقها النقابات في كل محافلها بضرورة رفع الأجور وتحسين الوضع المعيشي للعمال حيث تذهب تلك المناشآت أدراج الرياح ويخرج العمال والنقابات معهم بخفي حنين غير حاصلين على شيء سوى الوعود التي ترتبط دائماً بالموارد التي إن تحققت سوف تزداد أجور العمال بما هو مناسب للموارد.

إن تحقيق ما تم وصفه باحتفال أيار يحتاج إلى أدوات لتحقيقه وهذه الأدوات منتزعة من النقابات والعمال طوال عقود ولم تعد الأشكال السائدة في المخاطبة بين النقابات والحكومة مجدية حيث استهلك فيها أطنان من الورق ومجلدات من الخطب والكلمات، ولم يحصل عبرها العمال على حقوقهم بل مع مطلع كل يوم يخسرون جزءاً من تلك الحقوق وبالرغم من هذا الواقع المأساوي يستمر العمل بطرق جريئة ملايين المرات ولم تعط نتائج كما يتأمل الفاعلون لها. قد يقول قائل إن بلادنا بأوضاع لا تسمح بأن يمارس العمال حقوقهم الدستورية في الدفاع عن مصالحهم، ومنها تحصيل أجورهم العادلة من أجل أن يعيشوا بكرامتهم.

هذا الكلام فيه فخر عن الواقع والمجريات العميقة التي تمارسها الحكومات وقوى الفساد والنهب الكبيرين حيث ما جرى في الأزمة الوطنية التي نعيشها إلى الآن ومن قبلها تؤكد طغيان سلطة وسطوة ناهبي ثروة شعبنا، وهذا بالضرورة يؤدي إلى جوع وفقر الطرف الآخر المنتج لتلك الثروة المنهوبة ومعادلة الأجور والأرباح تؤكد على ما يجري بحق فقراء شعبنا من عمال وفلاحين وحرفيين وعمالين بأجر.

إن الأقوال عبر المراسلات والخطب لم تعد مجدية لانتزاع حقوق الطبقة العاملة والدفاع عن فقراء شعبنا الذين أنهبهم الجوع والعوز، بل لا بد من تبني طرق أخرى وهي مجربة في تاريخ الحركة العمالية والنقابية السورية وكذلك الآن في المراكز الرأسمالية حيث يقود العمال المعارك الطبقة والسياسية في مواجهة الوحش الرأسمالي وينتزعون منه حقوقهم. هناك قضية على درجة كبيرة من الأهمية بما يتعلق بموضوع الأجور ومستواها، لم يجر التطرق لها أو مرت مرور الكرام بين الأسطر، وهي أن الكثير من عمال القطاع الخاص لا يحصلون على الزيادة التي تقرها مراسيم الزيادة، لأن أرباب العمل لا يدفعون الزيادة على الأجور التي تصدر عن الحكومة في أغلب الأحيان، وهنا نستصدم النقابات بجدار آخر من الصد، وهم أرباب العمل، ولا ندري كيف سيكون عليه موقف النقابات لكسر هذا الجدار المقام بالتعاون مع الحكومة، والنقابات شريكة للحكومة في ما تقرره وما تنتج من توجهات، وهذا تناقض لا بد من حله من أجل أن يكون خيار النقابات هو خيار العمال في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم كل مصالحهم.



نص قانون العاملين الأساسي بالدولة رقم 50 لعام 2004 على أحكام الاستخدام المؤقت وذلك في المادة 146 منه التي نصت على ما يلي: يجوز للجهة العامة وضمن حدود الاعتمادات المرصدة لها في الموازنة لهذا الغرض استخدام عمال مؤقتين «على أعمال مؤقتة بطبيعتها» أو موسمييين أو عرضيين.

أديب خالد

يحدد النظام الداخلي للجهة العامة الحالات والأعمال التي يجوز فيها استخدام هؤلاء العمال...»

الحكومة تخالف القانون

المادة 146 من القانون حصرت استخدام العمال المؤقتين أو بعقود سنوية لأعمال مؤقتة بطبيعتها، ولكن الحكومة قامت باعتماد هذا النموذج من التعاقد وبتوصيات من البنك الدولي على جميع مسابقاتها، فأغلب المسابقات الحكومية التي يتم الإعلان عنها اليوم تقوم على مبدأ التعاقد وفق عقود سنوية ووفق المادة 146 مع العلم أن الوظائف التي تسند إليهم لا تحقق شرط المادة 146 أي ليست مؤقتة بطبيعتها، بل تدخل في أساس العمل داخل المؤسسات، وبالتالي هي أعمال دائمة، وقد منعت المادة 148 استخدام العمالة المؤقتة في ملاك الجهة العامة، حيث نصت على «عدم جواز أن يجري الاستخدام المؤقت على الوظائف التي عرفت الأولى المادة الأولى من القانون» والمادة الأولى عرفت الوظيفة «بأنها كل عمل دائم وردت تسميته في ملاك الجهة العامة...» وبالتالي مطالبة العمال بتثبيتهم بناء على ذلك هي مطالب محقة، وما يتم هو استغلال لهم ولجهدهم وللضغط عليهم، فهم مهددون بالتسريح في أي وقت، وهو حرمان لهم من الحقوق التي يحفظها القانون للعامل المثبت، فهؤلاء العمال لا يخضعون لقانون العاملين الأساسي، بل يخضعون لما جاء في صكوك استخدامهم.

الحكومة مسؤولة عن أزمة العمال المؤقتين

وبالرغم من معاناة القطاع الحكومي من نقص في الأيدي العاملة وربطه للاستقلالات بموافقات أمنية بسبب ذلك، إلا أنه لا يقوم بتثبيت عماله المؤقتين وهو بأمر الحاجة إليهم وخصوصاً بعد اكتسابهم الخبرة في أعمالهم، كما لا تقوم المؤسسات الحكومية بالإعلان عن مسابقات للتوظيف لتلاني النقص في الكوادر، وإن قامت بعض المؤسسات بذلك فإنها تعلن عن مسابقات للتعاقد بعقود سنوية، ولعدد محدود جداً لا يتجاوز العشرات.

ونتيجة لذلك تتراكم مسألة تثبيت هؤلاء العمال سنة بعد سنة، وتزايد المطالب بشأن تثبيت هؤلاء وتقوم الحكومة كل فترة بإصدار مشروع قانون لتثبيت العمال، ولكنها لا تثبت سوى عدد قليل منهم فقط وذلك بربطها لمرسوم التثبيت بعبارة «يجوز بدلاً من يجب» وهو ما يترك العمال لمزاجية الإدارات التابعين لها ولمزاجية وزرائهم عدا عن حالات الفساد والمحسوبيات.

العامل المؤقت لا حقوق له

وتتعمد الحكومة إجراء مسابقات بنظام الاستخدام المؤقت لأن العامل المؤقت لا حقوق له ويمكن الاستغناء عن خدماته في أية لحظة متى أرادت الجهة صاحبة الحق بالتعيين، وهي ليست ملزمة تجاهه بأية حقوق أو التزامات ولو مضى على استخدامه سنوات طويلة، حيث عادة ما يأتي بند في هذه العقود ليؤكد أن علاقة العمل لا تكسب العامل أي حق بالتثبيت مهما مدد أو جدد، وبالتالي العامل المؤقت هو عامل غير مستقر ومهدد بالطرد بأية لحظة، وهو ما يفقد علاقة العمل عنصرَي الديمومة والاستقرار الذي

عمال المياومة أكثر تعرضاً للظلم

يجب أن تتمتع به فرص العمل ليشعر العامل بالأطمئنان على مستقبله، والعمل المؤقت فيه استغلال أكثر للعامل حيث يضطر للعمل فوق طاقته خوفاً من إنهاء عقده والاستغناء عن خدماته.

عمال المياومة الذين ما زالوا ميامين بسبب طبيعة عملهم المؤقتة أيضاً والتي استمرت لسنوات طويلة!! فالحكومة ما زالت تعمل على وعدهم بنحويل عقودهم إلى سنوية بدلاً من تثبيتهم وإعطائهم حقوقهم مع أنها بحاجة إليهم، فهؤلاء العمال لا يستطيعون لا من زيادة الأجور ولا من التامينات الاجتماعية ولا من إجازات فهم لا يتقاضون سوى أجره اليوم الذي يعملون فيه فقط دون أية حقوق أخرى ويعملون في وضع استغلالي جداً. وعندما تتحدث الحكومة عن مشكلة العقود السنوية فإنها هي الوحيدة المسؤولة عن هذا الملف الشائك والإنساني، لأن العمل المؤقت هو من اخترعها، وليس هناك مسؤولية على العمال كما تحاول الحكومة تحميلهم المسؤولية بحجة أنهم ارتضوا التعاقد على هذا الأساس، واليوم يطالبون بما لا يحق لهم!!!، كما لا يحق للحكومة استخدام العمال لسنين طويلة ثم تستغني عن خدماتهم فجأة، وترميهم للبطالة مرة أخرى، فبحسب الدستور: الدولة مسؤولة عن توفير فرص عمل لائقة للمواطنين وتأمين رواتب وأجور تضمن لهم تأمين متطلبات المعيشة، ولا يمكن لها أن تتخلى عن مسؤولياتها الدستورية وإلا فإنها لن تكون دولة.



الدولة مسؤولة عن توفير فرص عمل لائقة للمواطنين وتأمين رواتب وأجور تضمن لهم تأمين متطلبات المعيشة ولا يمكن لها أن تتخلى عن مسؤولياتها الدستورية وإلا فإنها لن تكون دولة

الأجور وتكاليف المعيشة

حددت المواثيق الدولية المختلفة والعربية وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي وقعت سورية على العديد منها. معايير للحد الأدنى للأجر، وأفادت بأنه يجب أن يكون تحديد الأجر مرتبطاً بالتكاليف الحقيقية لمتطلبات المعيشة التي تضمن حياة كريمة للعامل وأسرته، ويتناسب مع ظروف المعيشة والارتفاع المستمر في أسعار السلع المختلفة التي يحتاجها العامل يومياً، والخدمات المختلفة التي يحتاجها العامل من نقل وكهرباء ومياه وطبابة وسكن وغيرها، وبالتالي يجب ألا يقل الحد الأدنى للأجور عن متوسط تكاليف المعيشة للعامل وأسرته المعفى من كافة الضرائب.

■ نبيك عكام

إن اختلال هذه المعادلة يكشف عن خلل كبير اقتصادي واجتماعي، وهو يعبر عن مستوى عال من النهب والفساد الكبير. العامل هو الطرف الأضعف في علاقة العمل، وحمايته واجب وطني أولاً وأخلاقياً. ثانياً، والأجر هو المحدد لتلك الاحتياجات للعامل وأسرته. ويجب أن يتم تحديده من خلال لجنة ثلاثية متوازنة التمثيل تجمع الحكومة والعمال وأصحاب العمل وفق آلية ملزمة بعد صدور قرارها بالتوافق.

فمثلاً متوسط تكاليف الأسرة تتألف من خمسة أشخاص أكثر من خمسة ملايين ليرة شهرياً، حسب ما ذكرت قاسيون في عدد سابق، بينما الحد الأدنى للأجور مازال عند حد أقل من 93 ألف ليرة سورية. وبالتالي فإن ما يغطيه الحد الأدنى للأجور هو أقل من 2% من متوسط تكاليف المعيشة. والسؤال برسم النقابات اليوم، هل قامت الحركة النقابية بحساب تكلفة المعيشة من سلع وخدمات وأعدت البيانات والإحصاءات الضرورية كي يكون لديها أساس يتم تحديد الحد الأدنى للأجور ودعم مطالبها برفع الحد الأدنى للأجور إلى ذلك الحد



إن التأخر في زيادة الأجور يعني مزيداً من الإفقار ومزيداً من تسلط وتحكم قوى الفساد والنهب بمصير الملايين من العمال



التي أقرتها المواثيق الدولية ولحظها الدستور. إن زيادة الأجور الآن ضرورة ملحة ومطلب وطني عاجل، وتتحمل النقابات مسؤولية خاصة تجاه من تمثلهم من المحرومين من حقوقهم وزيادة أجورهم زيادة مجزية متناسبة مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وإن التأخر في هذه الزيادة يعني مزيداً من الإفقار ومزيداً من تسلط وتحكم قوى الفساد والنهب بمصير الملايين من العمال، الطبقة العاملة هي المنتجة للخيرات في المجتمع، وهذه الأجور الهزيلة هي تبديد لوقتها وجهدها وطاقاتها وللثروة الوطنية.

الاجتماعية والقسم الثاني الذي لا يخضع لهذه المظلة في حال تسجيلهم لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وذلك للتهرب من تسديد الالتزامات الواجبة للتأمينات الاجتماعية اتجاه العمال لديه، وهنا تكمن معاناة عمال القطاع الخاص عند حدوث إصابة العمل وعند وصول العامل إلى سن التقاعد حيث يواجهون مشكلة كبرى في انهيار الدخل وليس انخفاضه. هذا إضافة إلى المماطلة وعدم الالتزام بالترفيعات الدورية المستحقة للعامل في مواعيدها والتهرب منها في أحيان كثيرة ولا يجد العمال من يدافع عنهم لا نقابات ولا قوانين نافذة تنصف العمال وتحصل حقوقهم المشروعة

المعيشة أما قانون العمل رقم 17/ فقد اعتمد اللجنة الوطنية للحد الأدنى العام للأجور التي يتمثل فيها أصحاب العمل والعمال والحكومة وبغض النظر عن نسبة التمثيل غير المتوازن فيها، إلا أن هذه اللجنة لم تجتمع منذ صدور هذا القانون الذي كلفها باجتماعات سنوية واستثنائية لهذا الغرض.

أما فيما يتعلق بعمال القطاع الخاص فمشكلة الأجور لديهم ذات طبيعة مختلفة، حيث يقوم أصحاب العمل بتقسيم أجر العامل رغم انخفاضه عن الحد الأدنى لمستوى المعيشة، إلى قسمين الأجر التأميني وهو الأجر الذي يخضع لمظلة التأمينات

من متوسط المعيشة، وأعتقد أنه ليس معيباً لها أن تستعين بالخبراء والاختصاصيين في حال عدم توفر الكادر المؤهل لديها، رغم تاريخها الطويل، ليكون في جعلتها رقم مناسب للحد الأدنى للأجر تعتمد عليه وتعمل من أجله بكل وضوح وجدية.

ومن جهة أخرى فإن قانوني العمل النافذين قد تم تعريف الأجر من خلالهما، وهنا نحن لسنا بصدد مناقشة هذا التعريف لما له وما عليه الآن، ولكن تم إغفال تعريف الحد الأدنى للأجر، واكتفى قانون العاملين رقم 50/ بالجدول الملحق للأجر دون الأخذ بعين الاعتبار متوسط

الطبقة العاملة



كوريا عمال «سامسونغ» يحتجون على ضعف الأجور أصدرت النقابة التي تمثل أكثر من 10 آلاف عامل من عمال «سامسونغ» بياناً يوم الخميس الرابع من الشهر الجاري، يتهم الشركة بإبعاد قادتها عن مفاوضات الأجور. وكانت النقابة قد طالبت بزيادة الأجور بأكثر من 6% خلال العام الحالي، لتغطية ارتفاع معدل التضخم في البلاد لأكثر من 4%. كما هدّدت النقابة بالإضراب احتجاجاً على مستويات الأجور ومحاولات الشركة عرقلة عمل هذه النقابة. وقال ممثل نقابي لعمال «سامسونغ» إنه إذا تم تنفيذ الإضراب فإن النقابات الأخرى وعددها 11 نقابة تمثل عمال شركات مجموعة «سامسونغ غروب» مثل «سامسونغ سي أن تي كورب للتشييد» و«سامسونغ إس.دي.أي لصناعة بطاريات السيارات الكهربائية» قد تنضم إلى الإضراب. وأضاف: «نحن نطالب الإدارة بالانضمام إلى مائدة المفاوضات».



الجزائر وقفه احتجاجية رفضاً لقانوني الإضراب والحق النقابي

نُفذت، يوم الاثنين الأول من أيار أكثر من 20 نقابة مستقلة، في قطاعات مختلفة، وقفة احتجاجية ضد القوانين الأخيرة التي أقرها البرلمان، والمتعلقة بقانون ممارسة الحق النقابي وقانون الحق في الإضراب، للمطالبة بسحبها وقالت بأنها «جريمة في حق العمال والحركة النقابية».

ورفعت خلال الوقفة الاحتجاجية عدد من الشعارات تطالب باحترام الحريات النقابية وحقوق الهيئات التمثيلية للعمال. وتنص القوانين على شروط مشددة لنشاط النقابات والاعتراف بتمثيليتها، كما تمنع النقابيين من الجمع بين العمل النقابي والانتماء السياسي. وحظر تنظيم أية إضرابات ذات صبغة سياسية، ووضع شروط مشددة لتنفيذ الإضرابات العمالية، وقال أحد القادة النقابيين إن الحركة النقابية لن تتوقف عن النضال ضدها، لأن هناك خوفاً حقيقياً على مكاسب ونضالات النقابة».



هولندا عمال البرت هيجن يضربون

بدأ عمال البرت هيجن الإضراب في 23 نيسان بعد فشل المفاوضات بشأن اتفاق جماعي جديد في إحراز تقدم. من أجل زيادة الأجور لتعويض مستويات التضخم المرتفعة في هولندا، والتي استمرت منذ أكثر من عام وفقاً للنقابات، كما تريد النقابات ضمانات بعدم تدهور ظروف العمل للعاملين الجدد، هذا وكانت إدارة البرت هيجن قد خفضت تعويضات الأجور الإضافية للعاملين الذين يعملون أيام الأحد. هذا وقد قدمت البرت هاين عرضها الأخير مساء الاثنين الأول من أيار، لكن النقابات رفضته وقالت النقابة عرض السوبر ماركت زيادات في الأجور صغير جداً، وطالبت بزيادة قدرها 10 في المئة كحد أدنى في صفقة مدتها عام واحد.



إضراب عمال قطاع الصحة في المملكة المتحدة

نظم الممرضون في هيئة الخدمات الصحية الوطنية في إنجلترا أضخم إضراب لهم حتى الآن يوم الاثنين الأول من أيار، حيث شارك في الإضراب العاملون في العناية المركزة وغرف الطوارئ وأقسام السرطان، من أجل زيادة الأجور. وتفتتح نقابات الصحة عرضاً للحكومة بزيادة الأجور بنسبة 5 في المئة لعام 2023 وتقول النقابات إن الأجور، وخاصة في القطاع العام، قد انخفضت من حيث القيمة الحقيقية على مدى العقد الماضي، نتيجة أزمة تكلفة المعيشة التي أججها التضخم. وكانت الرواتب الإجمالية السنوية لمرضات المستشفيات في المملكة المتحدة قد ارتفعت بنسبة 10 في المئة بالقيمة الاسمية ولكنها انخفضت بنسبة 6 في المئة بالقيمة الحقيقية بين عامي 2010 و2019، وفقاً لمجموعة البيانات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

النموذج المشوه من نهب قوة العمل...



الوحشية يتعرض للنهب أثناء بيعه قوة عمله، عبر عمله لـ 208 ساعات شهرياً، وأجره لا يغطي سوى 3 ساعات و23 دقيقة فقط لا غير، أي إن أجره الشهري يغطي أقل من نصف قيمة قوة عمله اليومية، ويتعرض للنهب مرة أخرى بأضعاف مضاعفة أثناء شرائه لاحتياجاته التي لا يغطي منها سوى 1,85% فقط لا غير.

حرية رأس المال وتكبير القوة العاملة لا يمكن لأي رأسمال أن يقوم بهذه الأفعال الهمجية بكامل الحرية ومطلق الإرادة، ولا يقدر أي عامل على تحمل هذا الحجم الهائل من النهب، ما لم يكن هناك سماح للأول بممارسة استغلاله، ومنع الثاني من مواجهة هذا الاستغلال، وبالتالي نستنتج أن هذه الجهة تتمثل بالحكومات المتتالفة، هذه الحكومات موظفة بكل أجهزتها وأدواتها للحفاظ على الوضع السائد.

بارقة الأمل إن المتغيرات السياسية الدولية والإقليمية تتجه نحو الحل السياسي للأزمة الوطنية السورية. وإن اللحظة التي سيحدد فيها الشعب السوري مصيره بنفسه باتت قريبة أكثر من أي وقت مضى، وذلك عبر التطبيق الكامل للقرار الدولي 2254.

بالنظر الى بيانات الجدول، نرى أن الأجر العادل للساعة الواحدة بناء على متوسط التكاليف المعيشية، يقدر بحوالي 27,275 ليرة للساعة الواحدة، في حين أن الحد الأدنى لسعر ساعة العمل لا يتجاوز 446,9 ليرة، وذلك على اعتبار أن شهر العمل يتألف من 26 يوماً، ويوم العمل يتألف من 8 ساعات، وبالتالي فإن عدد الساعات الكلي خلال الشهر يبلغ 208 ساعة عمل لكل عامل، وبتقسيم الحد الأدنى للأجور على ساعات العمل خلال الشهر ينتج لنا أجر الساعة الواحدة كما هو موضح بالجدول السابق، وبناء على ما سبق، فإن العامل يعمل ساعة كاملة ويتقاضى مقابل هذه الساعة أجراً لا يغطي من الوقت سوى 58,8 ثانية.

إن الأمر لا يتوقف هنا فقط، فالقائم على البيانات الأجرية الموضحة أعلاه هو ذاته من يتحكم ويؤثر بأسعار المواد الأساسية التي يحتاجها العامل لتجديد قوة عمله والذي يبلغ متوسط تكاليفها حوالي 5,673,000 ليرة، إضافة إلى كل ذلك وبشكل عام، فمن يشتري قوة العمل بهذه القيمة التي تعتبر لا قيمة، هو ذاته أيضاً من يبيع المواد الأساسية والأسعار الحالية والذي يحددها هو ولا أحد غيره.

وبالتالي فإن العامل في ظل هذه الإدارة

تختلف قوة العمل بكونها سلعة عن بقية السلع، بأنها سلعة فريدة من نوعها، سلعة حية خالقة للقيمة، ولا تختلف عن بقية السلع بماجنها للتجديد من أجل استمرارها كسلعة حية منتجة للثروة.

■ مراسل قاسيون

لا يهمها أي اعتبار مقارنة بالاعتبار الأساسي المتفرد والوحيد الذي تعمل في ظله «نهب الثروات الوطنية ومراكمة الأرباح».

نهب المنهوب

يبلغ الحد الأدنى للأجور 92,970 ليرة فقط لا غير، في حين أن متوسط تكاليف المعيشة تتجاوز حاجز 5,000,000 ليرة شهرياً، المفارقة العجيبة أن القائم على تحديد الحد الأدنى للأجور وأسعار السلع هو نفس الجهة بشكل مباشر فيما يخص الأجور، وبشكل مباشر وغير مباشر بالنسبة لأسعار السلع عبر مجمل السياسات المتبعة التي أدت بالضرورة إلى تضخم أسعار السلع الأساسية إلى الحد غير المسبوق، «ما يميز هذا الأمر أن الحد غير المسبوق يتضاعف كل شهر ليصبح حداً غير مسبوق أكثر وأكثر».

بناء على ما سبق فإن القائم على هذه المعادلة الكارثية على كافة الأصعدة «اللهم باستثناء الصعيد الخاص بأصحاب المال» يعي ما يفعله، ويعي تماماً النتائج المترتبة على ما يفعله، والأكثر خطورة هو أنه يعي كيف يفعله. ومن أجل التوضيح أكثر ندرج الجدول الآتي:

متوسط تكاليف المعيشة	متوسط قيمة ساعة العمل بناء على متوسط تكاليف المعيشة	الحد الأدنى للأجور	الحد الأدنى لسعر ساعة قوة العمل
5,673,000 ليرة	27,275 ليرة	92,970 ليرة	446,9 ليرة
متوسط وقت العمل الرسمي	8 ساعات		
متوسط ما يحتاجه العامل في الساعة الواحدة	27,275 ليرة		
متوسط الوقت الذي يغطي بأجر العامل بناء على الحد الأدنى	58,8 ثانية		



تراجع القطاع الصحي وترهل الخدمات.. والنتائج الوخيمة للإمبالة الرسمية!



عودة انتشار بعض الأمراض الوبائية لم يعد حدثاً يلقى الاهتمام الرسمي على ما يبدو، برغم فداحة نتائجها على المرضى ومن حولهم، والخشية من تفشي مثل هذه الأوبئة، مع كل المخاطر الناجمة عن ذلك!

■ نوار الحمشقي

وفي نهاية شهر تشرين الأول 2022 أشار مدير صحة طرطوس أحمد عمار لإذاعة «نينار إف أم» إلى أن المحافظة قد سجلت حوالي 450 حالة إصابة بالتهاب الكبد الفيروسي A موزعة على خمس مناطق منها دريكيش، مدينة طرطوس، مشتي الحلو. وبنفس الشهر والعام تم تسجيل 74 إصابة بالتهاب الكبد الفيروسي في منطقة الكفرون بريف طرطوس، وفق ما أكد مدير صحة طرطوس الدكتور أحمد عمار لوسائل إعلام محلية.

وكذلك في مطلع شهر تشرين الأول من العام الماضي تقدم عدد من أهالي قرية البياضية في مصيف بشكوى لإذاعة شام إف إم المحلية عن تسجيل نحو 140 إصابة بالتهاب الكبد الوبائي، وذلك منذ بداية العام الدراسي حيث انتشر المرض بشكل كبير في المدراس، والقرية..

التوثيق أعلاه، بمئات المصابين في بعض المناطق، هو جزء بسيط مما تم تسليط الأضواء عليه إعلامياً خلال الفترة القريبة الماضية فقط، وهذا يعني طبعاً أن هناك المزيد من حالات الإصابة ببعض الأمراض التي تعتبر وبائية في الكثير من المناطق والمدن الأخرى، وخاصة المهمشة البعيدة عن الاهتمام الرسمي والتغطيات الإعلامية!

التهرب من المسؤوليات لا يعفي منها! إذا كان من المفروض أنه أمر الأمراض وتفشيها، بغض النظر عن نوعها ودرجة خطورتها، يعتبر بعهدة القطاع الصحي بداية، وذلك من أجل معالجة الحالات المصابة والسعي إلى تطويق تفشيها وانتشارها، قدر المستطاع وبحسب الإمكانيات المتاحة، فإن

فالتهاب الكبد الوبائي يتم رصد تفشي بين الحين والآخر في بعض المناطق، وكذلك الليشمانيا التي يتزايد انتشارها في مناطق مختلفة، وغيرها ربما من الأمراض التي تعتبر قابلة للتفشي لكن حدود ذلك دون عتبة الإنذار بالخطر!

وما يزيد من فاعلية انتشار الأمراض، بما في ذلك الوبائية والخطرة منها، هو سوء وتراجع القطاع الصحي، بالإضافة إلى تردي قطاع الخدمات والبنى التحتية، بالتوازي مع واقع ضعف مناعة المواطنين وتراجعها بسبب سوء الوضع المعيشي وتدني معدلات التغذية الضرورية بحدودها الدنيا!

توثيق مختصر!

بحسب صحيفة الوطن بتاريخ 2023/4/29 كشف رئيس دائرة الصحة العامة بمديرية صحة حماة الدكتور سعد شومل أن حالات التهاب الكبد الوبائي المسجلة بالبحر الغربي من قرية حيالين بريف مصيف هي ما بين 70 - 100 إصابة، ولكنها ليست وليدة اليوم، بل هي تراكمية منذ 6 أشهر الجاري، وقد تماثل أكثر من 35 منها للشفاء.

وبحسب الوطن بتاريخ 2023/4/10 بين رئيس المنطقة الصحية بالغاب الدكتور أنور علي أن عدد الإصابات بالليشمانيا منذ بداية العام وحتى تاريخ 3 الشهر الجاري، ما بين 120 - 160 إصابة قديمة وجديدة في منطقتي الغاب وسلب. وأوضح أنه لوحظ ازدياد بعدد الإصابات في جورين وريفها والفريكة وما حولها، وذلك نتيجة قربها من العاصي وانتشار الصرف الصحي غير الصحي.

ذلك لا يعفي بقية القطاعات والجهات الحكومية الأخرى من مسؤولياتها حيال ذلك! فما يغلب من حديث مسؤول حيال انتشار وتفشي بعض الأمراض، وبعيداً عن التوصيف الطبي لها، هو طغيان محاولات تجيير المسؤوليات والتهرب منها!

فتارة تكون شبكات الصرف الصحي من المسببات غير المباشرة، وذلك لتداخلها مع شبكات مياه الشرب، وتارة أخرى تكون مصادر مياه الشرب غير الرسمية التي يلجأ لها الأهالي في بعض المناطق هي المتهم، وفي مرات كثيرة يكون المتسبب هو المواطن نفسه، إهمالاً وسوء تدبير!

والحل بعد ذلك جداً بسيط، وفيه الكثير من الاستسهال لدرجة الإمبالاة، عبر تمرير بعض التصريحات الرسمية المطمئنة للمواطنين فقط لا غير، دون الخوض بالمسببات المستمرة للأمراض لمعالجتها والانتهاز منها فعلاً!

قطاعات متهتكة وجوع معمم!

تعاني القطاعات المعنية مباشرة بخدمات المواطنين وصحتهم من التهرل والتراجع عاماً بعد آخر، والسبب الرئيسي في ذلك هي سياسات تخفيض الإنفاق العام الجائرة، مع غيرها من السياسات الظالمة الأخرى!

فالقطاع الصحي وضعه من سيئ إلى أسوأ، إمكانيات محدودة وكوادر قليلة ومستلزمات مسقوفة، وخدمات متراجعة بالتالي! وقطاع خدمات النظافة العامة بأسوأ حالاته، من قلة الآليات ونقص العمالة، وصولاً إلى الاستهتار بترحيل القمامة التي تصبح بؤراً للحشرات وتفشي الأمراض!

وقطاع الصرف الصحي شبكاته مترهلة بسبب عدم صيانتها أو سوء هذه الصيانة، وفي أحيان بسبب غيابها أصلاً في الكثير من المناطق! قطاع مياه الشرب شبكاته متهتكة ويسهل تداخلها مع مياه الصرف الصحي، عدا عن

انقطاعها المستمر ارتباطاً بواقع الترددي الكهربائي، والاضطرار بعد ذلك للجوء إلى التبعئة عبر الصهاريج أو من مصادر أخرى مع مخاطر ذلك!

المواصلات بتراجع أيضاً، ويصبح عدم توفرها في كثير من الأحيان عائقاً كارثياً لنقل حالات الإسعاف إلى المراكز الطبية!

وما يمكن إضافته فوق كل ذلك هو واقع الفقر المعمم كنتيجة لجملة السياسات الظالمة المعمول بها، والذي وصل إلى معدلات مرتفعة ومتزايدة من انعدام الأمن الغذائي والجوع، مع ما يعنيه ذلك من تردٍ صحي وفقدان للمناعة بمواجهة الأمراض لدى الغالبية من المواطنين، كترية قابلة لاستنابات كل الأفات الممرضة، مع سهولة انتقالها وتفشيها بينهم!

الفنك بصحة المواطنين!

من غير الممكن بعد كل ما سبق إعفاء الجهات الرسمية المسؤولة، بما في ذلك الحكومة مع سياساتها، من واجباتها تجاه المواطنين، وخاصة الفقيرين، سواء كانوا بوضع صحي سيئ أم شبه أصحاء، على اعتبار أنه لم يبق أصحاء بين الغالبية المقفلة!

فاستمرار الحال على ما هو عليه، من لا مبالاة وتجيير للمسؤوليات وتهرب منها، بكافة القطاعات الخدمية وعلى كافة مستويات المسؤولية فيها، بالتوازي مع الإمبالاة الحكومية تجاه الغالبية المقفلة، بمعاشها وخدماتها توافراً مع سياساتها التمييزية والظالمة بحقها، يعني أن أي مرض بسيط قادر على الفنك بصحتهم، فكيف الحال مع الأمراض الوبائية والخطرة؟! ففي ظل استمرار سياسات الإفكار المعمم، وسياسات تخفيض الإنفاق العام الجائرة، وسياسات تكريس الفرز الطبقي المتوحشة، لن ينعم المواطنون بمعيشة وخدمات وصحة جيدة، والعكس بالعكس دون أدنى شك!

الحراك العربي... محصلة إيجابية



يلاحظ المتابع للنشاط الأردني المتعلق بالأزمة السورية، حرص المسؤولين الأردنيين على الإشارة دائماً إلى أن نشاطهم هذا يتم بالتنسيق مع الغرب، وبالدرجة الأولى مع واشنطن ولندن.

مركز دراسات قاسيون

أولاً: حول الأعلام بعودة ثنائية «مصغرة- أستانا»..

يوم الجمعة الماضي، 5 أيار، وخلال لقاء له مع قناة CNN الأمريكية لنقاش نتائج الاجتماع الوزاري الذي جرى في عمان يوم الأول من أيار، يقول وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي: إن الأردن «قد ناقش المبادرة [الأردنية] مع الولايات المتحدة، وهم شركاؤنا وحلفاؤنا، ونحن نعمل عن كثب معاً، كما فعلت دول عربية أخرى». في اليوم نفسه، 5 أيار، تم الإعلان عن اتصال هاتفى بين الصفدي وبلينكن، وزير الخارجية الأمريكي، وأن الموضوع السوري قد تم بحثه.

في 25 شباط الماضي، وبعد بدايات الحديث الأردني عن «مبادرة أردنية»، برز خبر اتصال أجراه الصفدي مع جيمس كليفيرلي وزير الخارجية البريطاني، وقال الخبر: إن الوزير ناقش مع نظيره «المبادرة الأردنية المستهدفة التوصل لحل سياسي للأزمة السورية عبر انخراط عربي- سوري مباشر، ووفق منهجية خطوة مقابل خطوة».

ما أشرنا إليهما هما مثالان من عدة أمثلة يمكن تجميعها على محاولات الأردن إظهار النشاط العربي المستجد المتعلق بسورية، بوصفه نشاطاً منسقاً بالكامل مع الأمريكان والبريطانيين. وهذا الأمر

فيه جانب من الصحة بكل تأكيد، فكل من الأردن والإمارات تنسقان مع الولايات المتحدة ومع بريطانيا، ولا غرابة إن كانتا تنسقان مع تل أبيب أيضاً في كل تحركاتهما المتعلقة بسورية. ولكن في الوقت نفسه، فإن الإيحاءات الأردنية تُحاول المبالغة في مركزية دور عمان ضمن المسألة، وضماً المبالغة في مدى تحكم الولايات المتحدة بمحصلة الجهد العربي الراهن اتجاه سورية.

والأردن طبعاً ليست وحدها من يروج في هذا الاتجاه، ولكن ينضم إليها «الموظفون الإعلاميون» أو بعبارة أوضح «الأعلام المأجورة» لدى المتشددين في كل من النظام والمعارضة، والذين تظهر تعليقاتهم ومقالاتهم في صحف عربية وأجنبية متعددة.

المقولات الأساسية التي يروجونها تتلخص فيما يلي: يقولون: «العرب يحاولون تجميع قواهم لتشكيل وزن مقابل ومضاد لوزن أستانا (روسيا، تركيا، إيران) في سورية».

يقولون: «يجري تحريك الدول العربية بالريموت كونترول الأمريكي- الإسرائيلي للتصدي لأستانا في سورية، ولمنعها من الاستئثار بالحل».

يقولون: «الدول العربية تقدم مخرجاً للنظام من «الضغوطات» التي يتعرض لها من ثلاثي أستانا، وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق السوري-التركي».

يقولون: «النظام السوري في أكثر أوضاعه، راحة لأن كل الخيارات أمامه مفتوحة، وهو وحده من يقرر بأي اتجاه يريد الذهاب، وبأي ثمن».

إذا حاولنا توسيع زاوية النظر قليلاً، وعدم الوقوف كثيراً عند التفاصيل والتصريحات، لوجدنا أن هنالك من يحاول تقديم المسألة وفقاً لرسمه قديمة هي رسمة مجموعة مصغرة غربية مقابل مجموعة أستانا.

هذه الوصفة، وبالذات ضمنها قدرة الأمريكان على رص الدول العربية الأساسية في صفهم، قد سمحت بتعميد الأزمة وتعميقها لسنوات عديدة. وهي التي سمحت في المقام الأول باتخاذ قرار تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية كمرحلة أولى ضمن عملية تدويل الأزمة السورية. هذه الوصفة نفسها، سمحت بالفعل بتأجيل الحل السياسي وبتأمين الهوامش للمتشددين من السوريين، والتي استخدموها للقفز بين الأطراف المختلفة بما يخدم منع الحل السياسي، ومنع تنفيذ بيان جنيف، ثم 2254 لاحقاً.

الجديد، هو أن هذه الوصفة انتهت مرة

والى الأبد، ولم يعد من الممكن بحال من الأحوال إعادة إنتاجها، فحتى وإن كان الأردن ومعه الإمارات جاهزين للعمل كجزء من الوصفة، فإنهما لا أكثر من توابل فيها، وليسوا عناصر أساسية أو مؤثرة بقدر معتبر يسمح بالاستناد إليهما لإنجازها.

العناصر الأكثر تأثيراً، وبالدرجة الأولى السعودية، ومعها مصر، ليست جزءاً من طبخة أمريكية أو بريطانية لسورية، على الأقل منذ عامين وحتى الآن؛ فمع التسوية السعودية الإيرانية، ومع التراكم الهام الذي تم تحقيقه في العلاقات السعودية الصينية والسعودية الروسية، فإن السعودية ليست بوارد العمل ضمن الأجندة الأمريكية-الإسرائيلية» في سورية، ذلك أن هذه الأجندة واضحة كل الوضوح: التقسيم والتفتيت وتمديد الحرب تحت مسمى «خطوة مقابل خطوة»، وبغرض إطالة عمر «المستتقع»... وليس مهماً نهائياً من وجهة النظر الأمريكية، من هو الموجود في السلطة في كل منطقة من مناطق سورية، المهم هو أن يستمر الكل ضعيفاً، وأن يستمر الكل بالقتال، وأن

محاولات الاردن
إظهار النشاط
العربي المستجد
المتعلق بسورية
بوصفه نشاطاً
منسقاً بالكامل
مع الامريكان
والبريطانيين



والمفردون خارج السرب يمكن احتواؤهم



التي تحاول الادعاء بأن النشاط العربي مدار أميركياً، أو على الأقل منسق مع الأميركيين، وبالضد من أستانا... وهذا، ولا شك، يقع في إطار أمانى المتشددين السوريين، الذين يأملون في استمرار الهرب من الاستحقاقات الوطنية الخاصة بسورية، وعلى رأسها التغيير السياسي، وضمناً مسائل اللاجئين والمعتقلين والمخدرات وغيرها وغيرها...

محصلة

المحصلة العامة للحراك العربي المستجد اتجاه سورية ستكون إيجابية، بالضبط لأن وزن وكلاء الأميركي - البريطاني - الإسرائيلي «ضمنها هو الوزن الأقل، ولأن الأجزاء الإقليمية والدولية تسمح بتخيل أن تعاوناً مباشراً بين أستانا والدول العربية الأساسية في الملف السوري بات ممكناً وضرورياً لكل الأطراف الراغبة وذات المصلحة بالحل...

ثانياً: ماذا وراء تهديدات الأردن بـ «عمل عسكري» في سورية؟

الاتجاه الغالب بما يخص الأزمة السورية هذه الأيام، في الظاهر على الأقل، هو اتجاه تصالح واتجاه تسويات وتهديئة على مستوى العلاقات مع الدول العربية ومع تركيا، وذلك رغم ما يسعى المتشددون لترويجه ضد التسوية مع تركيا خصوصاً.

يشمل هذا الاتجاه زيارات دبلوماسية عالية المستوى متبادلة مع عدد من الدول العربية، وكذا الاجتماع الوزاري الذي انعقد في عمان يوم الأول من أيار الجاري، وقبله اجتماع جدة، وقبل هذا وذلك وبالتوازي معهما، عمل أستانا

بالتوازي مع تقدم الدور السياسي لأستانا، بدأ بشكل واضح تحلل المجموعة المصغرة الغربية، والذي عبر عن نفسه في غياب تركيا عن الاجتماع الذي عقد في 24 من الشهر الأول هذا العام في جنيف، وحضره إلى جانب الولايات المتحدة، كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وهم بمجموعهم المكون الغربي ضمن المصغرة، الذي بقي وحيداً فيما يبدو دون تركيا، وحتى دون مشاركة الدول العربية المحسوبة على المصغرة.

كذلك، فإنه منذ وصول بايدن إلى الرئاسة في الولايات المتحدة، وتحت غطاء رد الفعل على الغطرسة الأمريكية في التعامل مع السعودية، تم إنجاز تحول سريع محض مسبقاً وبعناية في بنية العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية للسعودية، وبالتشارك مع كل من روسيا والصين؛ ظهر ذلك بشكل شديد الوضوح مع التسوية السعودية الإيرانية برعاية صينية، ولكن ظهر قبل ذلك في عدد كبير من المناسبات والمواقف المفصلية، كالمواقف ضمن أوبك+، والموقف من الأزمة الأوكرانية، وكذا الموقف الضمني بما يخص «ناتو عربي» و«اتفاقيات أبراهام»، وهما المشروعان اللذان استلم كل من الأردن والإمارات على التوالي دور وكيل الإعلانات لهما.

هذا التحول في طبيعة تموضع السعودية، وهي الوزن العربي الأثقل، ومعها فيما يبدو مصر اللتين باتت تربط بينهما جملة تفاعلات تظهر في السلوك العلني على الأقل اتجاه عدة أزمات وملفات أساسية في المنطقة والعالم... نقول: إن هذا التحول يضيء ملمحاً من البؤس على التمثيلية الأردنية الأمريكية

بما يلي:

أولاً، منذ 2017 وحتى الآن:

دور أستانا مستمر في الصعود وتحقيق الإنجازات على الأرض؛ ابتداءً من مناطق خفض التصعيد التي استطاعت تحقيق وقف إطلاق نار شامل وحقيقي في أواخر 2019، ومروراً بالانتقال التدريجي نحو لعب دور واضح بالإطار السياسي عبر مؤتمر سوتشي مطلع 2018 والعمل على تشكيل اللجنة الدستورية، ووصولاً إلى الدور الراهن في العمل المشترك والمنسق لتحقيق تسوية سورية تركية، تكسر العقوبات الغربية والدور الغربي ضمناً، وتفتح بالتوازي باب التنفيذ الفعلي للحل السياسي، بغض النظر شاء الغرب ذلك أم لم يشأ. بالتوازي، فإن دور المصغرة كان في انحداد مستمر، منذ لا ورقة تيلرسون وبعدها لا ورقة بومبيو، ووصولاً إلى هستيريا جيمس جيفري وجويل ريبورن في العمل علناً على سياسة «المستتق».

ثانياً، منذ 2020 وحتى الآن:



مجرد الحديث عن «عمل عسكري» خارجي باتجاه الأراضي السورية هو استعادة لإحداثيات سابقة كانت موجودة أيام كانت عمان مقر غرفة الموك

تكون واشنطن هي مديرة ساحة القتال والمتحكمة بها، ومعها الكيان الصهيوني بأشكال غير مباشرة، وبأشكال مباشرة ومعلنة في مرحلة قادمة كجزء من أدوات حماية الكيان نفسه، في ظل الانسحاب الأميركي القادم بكل تأكيد، ليس من سورية فحسب، بل ومن كامل المنطقة.

لا شك أن كلاً من السعودية ومصر والأردن، كانوا أعضاء في المجموعة المصغرة الغربية، المجموعة التي تجرت عملياً، بشكل أساسي بسبب ارتفاع حجم التناقض الأميركي التركي عموماً، وحول سورية ضمناً. ولا شك أن أي اجتماع عربي بخصوص سورية، وإذا ما استخدم المرء أدوات القياس التي كانت صالحة قبل سنتين أو أكثر، فإنه سيستنتج أنه اجتماع يتم بإدارة وإرادة أمريكية.

ولكن الواقع تطور بشكل كبير وسريع خلال السنتين الماضيتين، وباتت أدوات القياس السابقة عتيقة، وتعطي نتائج خاطئة تماماً.

الحق، أن ما جرى بخصوص التناقض بين المصغرة وأستانا، يمكن تلخيصه



من لديه نية صادقة في محاربة تهريب المخدرات من سورية ينبغي ان يخرط بشكل حقيقي في العمل باتجاه حل الازمة السورية حلاً حقيقياً وشاملاً

وهذا تفهمه الدول جيداً بغض النظر عما تقوله، وعما يقال في الإعلام. مع تسارع عملية التنسوية السورية التركية برعاية أستانا، وبالتوازي تحسن العلاقات العربية السورية، وتحسن العلاقات العربية الإيرانية، والعربية التركية، وتعمق التنسيق بين روسيا والصين وبين العرب، وخاصة السعودية، فإن إحدائيات حل الأزمة السورية دون الغرب ورغماً عنه، تكون قد اكتملت تقريباً... وهذا ما لا يناسب الأميركيين ولا الإسرائيليين بأي حال من الأحوال...

قيام الأردن بعمل عسكري، وبالتعاون مع «حلفائه»، سيعني ألياً تنشيط قاعدة التنف الأميركية البريطانية، وإعطائها «وظيفة» تطيل بقاءها في سورية وتخفف الضغط القائم عليها وعلى مجمل الوجود الأمريكي في سورية.

بهذا المعنى، فإن التلويح الأردني بعمل عسكري باسم حماية أمنه القومي، قد تشكل مخرجاً مؤقتاً لإطالة الأزمة، مخرجاً للغرب وللصهاينة، وطبعاً سيسلك - في حال تم - ورطة تستنزف الأردن وسورية معاً، وتعمق تجارة المخدرات وتطورها، بل وربما لن يكون لدى المتشدد من أمراء الحرب السوريين مانع في هكذا عمل يجرى الحل السياسي إلى حين، ولو على مزيد من دماء وعبادات وجمامج السوريين.

ينبغي على الوطنيين في الأردن وسورية العمل معاً ضد هكذا احتمال، وينبغي للدول العربية الأساسية أن تقول كلمتها بشكل واضح ضده، وبالتوازي فعلى القوى السياسية السورية من مختلف الجهات، أن تعلن رفضها هكذا احتمال، لأنه بكل وضوح سيؤدي إلى ما يلي:

تعميق وتوسيع تجارة المخدرات. تعميق الأزمة السورية وتأجيل حلها. إدخال الأردن في حالة استنزاف تعمق أزماته الاقتصادية القائمة، وتفتح الباب أمام تحولها إلى سياسية واسعة النطاق، وهذا ليس خارج استهداف المخططين الأساسيين فيما نعتقد...

بعشرات الآلاف لهذه المهمة بالذات، سيكون أوفر بكثير على الخزينة الأردنية التي تعاني بالأساس ما تعانيه من مشاكل، وأهم من ذلك، أن هكذا سيناريو يوفر دماء إضافية سورية وأردنية، ويوفر فرص عمل كثيرة يحتاجها الشعب الأردني أمس الحاجة. أهم من هذا وذلك، أن من لديه نية صادقة في محاربة تهريب المخدرات من سورية، ينبغي أن يخرط بشكل حقيقي في العمل باتجاه حل الأزمة السورية حلاً حقيقياً وشاملاً، وهذا بكل تأكيد لا يمكن أن يتم عبر التنسيق المستمر مع الولايات المتحدة وبريطانيا، ومن خلفهما دائماً وأبداً الكيان الصهيوني...

ما وراء الأكمة

التفريد الأردني المنفرد ليس منفرداً حقاً، وإنما تتخفى وراءه الأمور التالية: رغم أن الدول العربية تبدو هذه الأيام شكلياً على قلب رجل واحد بما يخص التعامل مع الوضع السوري، إلا أن الحقيقة هي أن هناك تناقضات فعلية في التصورات والمصالح، وقسم أساسي من هذه التناقضات يتأتى من طبيعة الاصطفاة الدولي لهذه الدول.

الأردن والإمارات تتصهران الدول التي يبدو بقدر كاف من الوضوح، أنها تدور في فلك الأمريكي والبريطاني و«الإسرائيلي» بما يخص المسألة السورية. وهاتان الدولتان تقاسمتا الترويج لأهم مشروعين صهيونيين في المنطقة: الإمارات - اتفاقات أبراهام، الأردن - الناتو العربي.

بالمقابل، فإن الدول العربية الأساسية، وعلى رأسها السعودية ومصر، وبحكم وزنيهما الهام، وفي ظل الصراع الدولي الحاد الجاري، تمكنتا من استثمار الطرف في حيازة قدر أكبر من الاستقلال عن الغرب، وهذا القدر يزداد يوماً وراء الآخر بدفع من الظروف العامة، وبدفع من الخيارات السياسية التي يتم اتخاذها وخاصة في السعودية... بهذا المعنى، فإنه ليس من مصلحة السعودية العمل وكياً للغرب الذي ما يزال يرى أن المستهدف في سورية هو التقسيم والتفتيت وإطالة الأزمة...

مركب يتطلب تغييراً جذرياً في الشروط التي سمحت بإنتاج الكبتاغون وتهريبه. وبكلمة، فإن الحل يمر بالضرورة عبر إنهاء الأزمة السورية نفسها، وعبر الحل السياسي، وصولاً إلى نظام جديد في سورية موحدة أرضاً وشعباً، وضمناً إنهاء الحصار والعقوبات الغربية، أو تأمين بدائل حقيقية تلغي تأثيرها، والبدء بإعادة إعمار شاملة.

يتذرع الأردن بأنه غير مستعد لانتظار تحقيق حل كهذا ربما يتطلب سنوات، وبأنه «مضطر» للتصرف بسرعة، ولو «منفرداً»، أي دون الدول العربية الأخرى.

التصور المبسط الذي يقدمه وزير الخارجية الأردني، يوحي بأن عملية عسكرية «أردنية»، في الجنوب السوري، يمكنها أن تقدم حلاً لتهريب المخدرات من سورية باتجاه الأردن، أو غيرها نحو جهات أخرى. أي أن الأردن يعترف ضمناً بأن أقصى غاية لعملية عسكرية مفترضة ضد سورية، هي وقف التهريب وليس وقف الإنتاج. أي أن الإنتاج يمكنه أن يستمر على حاله بعد هكذا عملية مفترضة. والمعروف أن إمكانيات تهريب المخدرات في الدول الأكثر تماسكاً بالمعنى الأمني والسياسي هي إمكانيات هائلة، يمكن للوزير الأردني أن يدرس المثال الأمريكي المكسيكي «باعتبار أن الولايات المتحدة مثال مهم دائماً بالنسبة للأردن».

ذريعة وليست سبباً!

هذا من جهة، ولكن من جهة ثانية، فإن الافتراض بأن عملية عسكرية أردنية من شأنها أن توقف عمليات التهريب باتجاه الأردن هو افتراض سخيف بالمعنى العملي، وذلك للأسباب الواضحة التالية:

لا يمكن لأي عمل عسكري أن يُشَن دون أن يكون هناك عدو واضح يحاربه. هل يمكن للأردن أن يشرح لنا كيف سيشتغل ضد عصابات المخدرات إنتاجاً وتهريباً باستخدام عملية عسكرية؟

عملية إنتاج وتهريب المخدرات في سورية، ورغم أنها ذات طابع مركزي فيما يبدو، إلا أنها تنجز على مستويات مكروسكوبية، فوحدة إنتاج الكبتاغون يمكن أن تتكون من عائلة واحدة من ثلاثة أفراد، ووحدة التهريب يمكن أن تتكون من حفنة قليلة من الأشخاص. وعمليات التنسيق والتنظيم تتم بشكل مافيو، بحيث إن قطع أو إنهاء أي عدد من الخلايا المتفرقة للإنتاج والتهريب، لا يؤثر عملياً على استمرارية الإنتاج والتهريب...

وعليه، يجز السؤال: هل سيقوم الجيش الأردني بمهاجمة بيوت السوريين للتفتيش عن المخدرات؟ وهل سيقوم بذلك في أجزاء من الجنوب أم أن الألوف المؤلفة من الجيش الأردني تسمح له بمهاجمة سورية كلها لإيقاف الإنتاج في كل مكان فيها؟

هل سيدخل الجيش الأردني حرب شوارع مع مافيات المخدرات؟ هل يعلم أي خسائر ستحل بالمدينين السوريين في هكذا سيناريو؟ وهل له القدرة هو نفسه على تحمل الخسائر التي يمكن أن تلحق به؟

بما أن إنهاء إنتاج المخدرات عبر عمل عسكري هو ضرب من المستحيل، والمهمة المفترضة هي إنهاء التهريب باتجاه الحدود الأردنية، فالنصيحة التي ينبغي تقديمها للسلطات الأردنية - إن لم يكن الأمر بأسره مجرد ذريعة - هو أن قيامها بنشر جيشها بأكمله على حدوده الشمالية، أو حتى تجنيد متطوعين

المستمر لتحقيق التنسوية السورية التركية، بما اشتمل عليه حتى الآن من لقاءين على مستوى وزراء الدفاع، ولقاء على مستوى نواب وزراء الخارجية، ولقاء قريب على مستوى وزراء الخارجية، إضافة إلى جملة من اللقاءات على مستويات أدنى، وبتنسيق عالٍ روسي إيراني تركي.

بالضد من هذا الجو العام كله، ألقى وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي خلال لقاء أجرته معه قناة CNN الأمريكية يوم الجمعة 5 أيار، بقنبلة - ما تزال حتى الآن - صوتية وإعلامية، ولكن ليس مؤكداً أنها كذلك فحسب... المقصود هو تصريحه التالي: «نحن لا نتعامل مع تهديد تهريب المخدرات باستخفاف. إذا لم نشهد إجراءات فعالة للحد من هذا التهديد، فسقوم بما يلزم لمواجهة، بما في ذلك القيام بعمل عسكري داخل سورية للقضاء على هذا التهديد الخطير للغاية، ليس فقط للأردن، ولكن عبره نحو دول الخليج والدول العربية الأخرى والعالم».

مجرد الحديث عن «عمل عسكري» خارجي باتجاه الأراضي السورية، هو استعادة لإحداثيات سابقة كانت موجودة أيام كانت عمان مقر غرفة الموك، التي أدار عبرها الأميركيين والبريطانيين جزءاً أساسياً من عملية الاستنزاف والتدمير والتخريب في سورية عبر سنوات. ولكن قبل المضي أبعد في الحديث عن معنى التهديد الأردني، لا بد من الوقوف قليلاً عند الذريعة التي يقدمها: المخدرات.

كيف يمكن وقف إنتاج وتهريب المخدرات في سورية؟

لا جدال في أن سورية تحولت في ظل الأزمة والخراب المستمر منذ أكثر من عقد، إلى أحد مراكز إنتاج المخدرات وتهريبها في العالم، وخاصة عبر المنتج المسمى «كبتاغون».

تدر هذه العملية أرباحاً بمليارات الدولارات على حفنة من تجار الحرب المتنفذين وأصحاب السطوة، الذين هم أنفسهم يمثلون «التطور الطبيعي» للفاستين الكبار في سورية «راجع مادة: تحولات الفساد والنهب في سورية، سياقٌ مستمر عمقته وسرعته الأزمة»؛

الفاستون الكبار الذين عبروا خلال ثلاثين إلى أربعين عاماً مراحل تطويرية متتابعة: من كونهم مجرد برجوازية بيروقراطية تستفيد بحكم مواقعها ضمن جهاز الدولة من السوق بينما تبقى على هامشه، إلى المرحلة التي تصارعت فيها بشكل حاد مع البرجوازية الطفيلية، وصولاً إلى تحولها هي نفسها «أي البيروقراطية» إلى برجوازية طفيلية في التسعينيات، ومن ثم تحولها شيئاً فشيئاً إلى رأس مال مالي، وانتهاءً بتحولها الأخير - وتحفيز من العقوبات الغربية خاصة - إلى رأس مال مالي إجرامي، أحد أهم نشاطاته هذه الأيام هو الكبتاغون، وهو ليس نشاطه الوحيد.

ولا شك أيضاً، أن دولاً وشعوباً عديدة قريبة وبعيدة، تضررت وتتضرر من عمليات إنتاج وتهريب الكبتاغون. ولكن هذا ينبغي ألا يغيب الحقيقة الأكيدة، وهي أن المتضرر الأكبر من هذه العملية هو الشعب السوري نفسه، وقبل أي شعب آخر.

وإذاً ما هو الحل؟

الحل النهائي لهذه المسألة، هو بالتأكيد حل



أجهزة GPS.. حققت وفراً لم يستفد منه.. وأرباح مضمونة لمحظيي استيرادها!



كنتيجة لتكديس أجهزة التتبع الإلكتروني، فإن المشتقات النفطية ما زالت متوفرة في السوق السوداء وبسعرها، وبأية كميات كانت للمحتاجين المضطرين للجوء إليها، بما في ذلك أصحاب الآليات التي لا تكفي مخصصاتها!

المستفيد الأكبر!

وبالحديث عن الوفر والاستفادة تجدر الإشارة إلى أن المستفيد الأكبر من تعميم تركيب أجهزة التتبع الإلكتروني، وزيادة عدد الأجهزة المركبة على الآليات، بما في ذلك الآليات الثقيلة والمولدات التي تحصل على المشتقات النفطية، هو مستورد هذه الأجهزة المحظي!

فالجهاز عندما تم الإعلان عن تركيبه خلال عام 2022 كان مسعراً بمبلغ 350 ألف ليرة، والأعداد المستهدفة هي 38500 آلية بحسب البيانات أعلاه في المحافظات المذكورة فقط، على ذلك فإن قيمة هذه الأجهزة كمجموع ستكون 13,475 مليار ليرة بحددها الأدنى، سيقنع منها المستورد المحظي نسبة أرباحه من رأس الكوم، مضافاً إليها نسب وهوامش ذرائع العقوبات والحصار، كحال غيرها من المستوردات طبعاً!

فبحال كانت نسبة ربح المستورد المحظي بحدود 40% فقط، فإن الحديث يدور عن 7,26 مليار ليرة، هي عبارة عن أرباح سهلة وسريعة لمصلحته، هذا بحال بقي سعر الجهاز على ما هو عليه، ولم يزد بفعل عوامل التضخم خلال عام، مع العلم أن الأجهزة سبق وتم استيرادها وهي موجودة بالمستودعات، بدليل وضع سفوف زمنية لاستكمال تركيبها!

فالسفوف الزمنية الموضوعة لتركيب الأجهزة التتبع الإلكتروني، بالإضافة إلى أنها تعني بالترجمة العملية تحقيق الكثير من الوفر بالمشتقات النفطية دون أن تنعكس إيجاباً على المواطنين، إلا أنها أيضاً تعني استثمار عامل الزمن بالنسبة للمستورد، كي يحصل على أرباحه بسرعة!

أو لأي سبب كان، فإن ذلك سيكون ذريعة لوقف المخصصات، وهو ما يمكن أن تعتبره المحافظة وفراً وفقاً لحساباتها أيضاً، لكن على حساب المواطنين!

من المستفيد من الوفر المحقق؟

بيانات شركة محروقات تبين أن حجم الوفر المحقق نتيجة تعميم تركيب أجهزة التتبع على الآليات كبير، وهذا الوفر سيتزايد مع استكمال تركيب هذه الأجهزة بحسب الاستهدافات، وهو أمر إيجابي دون أدنى شك.

لكن يتبادر للأذهان الكثير من التساؤلات وإشارات الاستفهام!

فالوفر المبين أعلاه لا يقتصر على ما تحقق من خلال مراقبة حركة الآليات وتوزيع المخصصات استناداً للمسافات المقطوعة من قبلها فقط، بل هناك وفر تم تحقيقه من خلال تباعد الفترة الزمنية بين مواعيد تسليم المخصصات أيضاً، وهو ما لم يظهر كتفصيل في حسابات الوفر أعلاه!

أما الهام فهو أن هذا الوفر (ملايين الليترات) لم ينعكس إيجاباً على مستوى زيادة توفر المشتقات النفطية، وخاصة بحال الحديث عن وفر مادة المازوت بكل محافظة حسب مخصصاتها، فإن هذا الوفر كان من المفترض أن ينعكس إيجاباً على مستوى زيادة حصة توزيع مخصصات مازوت التدفئة للمستحقين بالحد الأدنى، إلا أن ذلك لم يتم، فالكثير من المستحقين لم يستلموا مخصصاتهم المحدودة البالغة 50 ليترًا فقط لا غير، فأين توجه هذا الوفر ولمصلحة من بالنتيجة؟!

السوق السوداء على حالها!

بالإضافة إلى كل ما سبق تبين بالواقع الملموس أن موجودات السوق السوداء من المشتقات النفطية ليست محصورة بتهرب جزء من مخصصات الآليات إليها بحسب ادعاءات الكثير من الجهات الرسمية فقط، بدليل أنه رغم رقم الوفر الكبير أعلاه

مضى على مساعي تعميم استخدام أجهزة التتبع الإلكتروني GPS على آليات ووسائل النقل أكثر من سنة حتى الآن تقريباً، وقد كانت الغاية المعلنة من ذلك هي مراقبة عمل الآليات لمنحها كميات من الوقود تتناسب مع عملها الفعلي وفقاً للمسافات المقطوعة لكل منها، وبما يحد من ظاهرة الإتجار بالمخصصات في السوق السوداء.

عادل إبراهيم

وبحسب بيانات شركة محروقات فإن عدد الأجهزة المركبة على آليات النقل العام حتى منتصف الشهر الماضي بلغ 23601 جهاز من أصل 38500 ألف مخطط تركيبها على الآليات وبنسبة 67% لمحافظات دمشق وريف دمشق وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس، وهي المحافظات التي تمت المباشرة بتركيب أجهزة التتبع لآلياتها، وذلك بحسب ما أوردته صحيفة الثورة بتاريخ 2023/5/4.

الوفر المحقق كبير

أظهرت بيانات شركة محروقات انخفاض كمية المحروقات المخصصة لآليات النقل الجماعي بنسبة لا تقل عن 30% بعد تطبيق آلية GPS، وفي التفاصيل فإن هذه النسبة تمثل في دمشق أكثر من مليوني ليتر، وفي ريف دمشق مليون ومئتي ألف ليتر، وفي حماة نحو مليون ليتر. ولا شك أن هذا الوفر سيكون أكبر مع استمرار تركيب الأجهزة على بقية الآليات المستهدفة، سواء في المحافظات التي بدأت بذلك أو في غيرها من المحافظات لاحقاً، وبنسبة لن تقل عن 33% إضافية بحسب البيانات أعلاه.

محافظة دمشق تدعو إلى الالتزام مع التهديد بوقف المخصصات!

ورد على الصفحة الرسمية لمحافظة دمشق بتاريخ 2023/5/4 ما يلي: «استكمالاً لتركيب أجهزة التتبع الإلكتروني لوسائل النقل والآليات لضبط توزيع المحروقات تدعو محافظة دمشق

أصحاب سيارات الأجرة «التكاسي» والآليات السياحية الأخرى إلى الاشتراك بخدمة منظومة التتبع الإلكتروني قبل نهاية شهر حزيران المقبل. كما تدعو أصحاب المعدات والآليات الثقيلة والمولدات التي تحصل على المشتقات النفطية من لجنة المحروقات بدمشق إلى الاشتراك بخدمة منظومة التتبع الإلكتروني قبل نهاية شهر حزيران المقبل. وتبين المحافظة أنه سيتم إيقاف التزود بالمحروقات للآليات والمعدات التي يتأخر أصحابها عن الاشتراك بعد التاريخ المذكور».

من الواضح أن دعوة محافظة دمشق أعلاه لم تشمل سيارات الأجرة «التكاسي» فقط، بل شملت أيضاً السيارات السياحية الأخرى، الأمر الذي كان مستغرباً من قبل أصحاب السيارات السياحية، خاصة مع التهديد بوقف التزود بالمخصصات!

أما الأكثر استغراباً فقد كان بسقف المدة المحدد بنهاية شهر حزيران القادم! فبغض النظر عن مبررات وذرائع تركيب هذه الأجهزة على السيارات السياحية الخاصة، والتكاليف الكبيرة التي سيتكبدها لقاء ثمن الجهاز ورسمه الشهري، فإن الأعداد المستهدفة من الآليات كي تتركب الجهاز الإلكتروني كبير على مستوى محافظة دمشق بالمقارنة مع المدة المسقوفة أعلاه، ما يعني الضغط والازدحام على الجهات المعنية بتنفيذ ذلك «مديرية هندسة المرور والنقل في مجمع الخدمات بكفرسوسة- فروع المصرف التجاري المعنية باستلام ثمن الجهاز مع رسم الاشتراك».

فبحال التخلف عن التركيب بسبب الازدحام،

المشتقات النفطية ما زالت متوفرة في السوق السوداء وبسعرها وبأية كميات كانت للمحتاجين المضطرين للجوء إليها بما في ذلك أصحاب الآليات التي لا تكفي مخصصاتها!

محصول القمح.. اعتراف بعدم دقة



الجدول التالي يوضح الزيادة بين تاريخي تحديد السعر الرسمي للقمح:

التاريخ	سعر القمح الرسمي ليرة/دولار	سعر القمح وفقاً لسعر الصرف دولار/كغ
2023/4/18	2300	0,315
2023/5/4	2800	0,373
الفارق نسبة/مبلغ	21,73% - 500	18,412% - 0,058

انخفاض سعر صرف الليرة بمقابل الدولار رسمياً، ومعدلاته الأكبر في السوق على مستوى التكاليف المحسوبة كما هو معروف على أسعار السوق الموازي وليس الرسمي! والأسوأ أن هذا السعر، وفي ظل استمرار العوامل التضخمية، سيتآكل أكثر عند موعد الحصاد، بالإضافة إلى خسارة جزء منه بسبب نسب التجريم والشروط الأخرى المطبقة عند الاستلام من قبل مؤسسة الحبوب!

الحسابات الأكثر ظلاماً!

بحال الاعتماد على متغيرات أسعار الصرف الرسمية بين الموسم الماضي والحالي، دون الخوض بتفاصيل التكاليف الدقيقة، يبدو الظلم أكبر وأكثر إجحافاً بحق الفلاحين! الجدول التالي يبين ذلك:

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة الليرة مقابل الدولار انخفضت خلال هذه الفترة، 16 يوماً فقط، بنسبة 2,739% بحسب النشرات الرسمية، والفارق بين السعرين بحسابات الدولار هو 0,058 دولار، وهو ما يعادل 435 ليرة بحسب السعر الرسمي الحالي للدولار، وهو ما تمت إضافته، بعد جبر الكسور، بواقع 500 ليرة/كغ استسهالاً!

علماً أن حسابات الفرق بحسب متغيرات أسعار الصرف في السوق الموازي أكبر من ذلك، فمعدلات انخفاض الليرة بحسب سعر السوق الموازي كانت أعلى من السعر الرسمي! وبالتالي فإن الزيادة أعلاه بالكاد غطت فارق السعر الدولار الرسمي خلال مدة 16 يوماً فقط، دون الأخذ بعين الاعتبار حسابات الجوانب التضخمية الأخرى الناجمة عن

أعلنت الحكومة عبر صفحتها بتاريخ 2023/4/26 ما يلي: «أطلقت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ممثلة بهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات برنامج دعم شحن المنتجات الزراعية والصناعية سورية المنشأ المصدرة إلى روسيا بطريقة الشحن البحري».

الزيادة الهزيلة على السعر أعلاه لم ولن تغير بمعادلات محصول القمح للموسم الحالي بالنسبة للفلاحين وبالنسبة للسورية للحبوب وبحساب معادلات الامن الغذائي للمواسم القادمة!

بما في ذلك من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والاتحاد العام للفلاحين، وبعد مضي أسبوعين تقريباً، حددت اللجنة الاقتصادية في اجتماع لها بتاريخ 2023/5/4 سعر شراء القمح للموسم الحالي بـ 2500 ليرة/كغ متضمناً تكاليف الإنتاج مع هامش الربح ويضاف إليها مبلغ قدره 300 ليرة/كغ كحافز تشجيعية لزراعة وتسليم القمح بحيث يصبح السعر النهائي 2800 ليرة/كغ. إن الزيادة المقررة أعلاه بواقع 500 ليرة/كغ هي: اعتراف بأن التسعير الأولي، الذي قيل إنه «نتيجة حساب دقيق»، لم يكن دقيقاً على الإطلاق! ما زالت دون الحد الأدنى المطلوب لتغطية التكاليف فقط. أقل بكثير مما طالب به الفلاحون! تأكيداً أن الحسابات الحكومية ما زالت غير دقيقة! تسقط كل الادعاءات الرسمية حول التشجيع على زراعة المحصول، والرغبة في تسليمه لمؤسسة الحبوب!

بعد الكثير من الاعتراضات المحققة على التسعير الحكومي لمحصول القمح للموسم الزراعي 2023، بنتائج وأثاره السلبية الكبيرة، تم إقرار زيادة محدودة وهزيلة بمبلغ 500 ليرة/كغ فقط لا غير!

الزيادة أعلاه أقل مما طالب به الفلاحون وفقاً لحسابات تكاليفهم كي يحقق لهم المحصول الحد الأدنى من الجدوى الاقتصادية، وبواقع زيادة 1200-1700 ليرة/كغ، وبحيث يصبح السعر بحدود 4000 ليرة/كغ بالحد الأدنى، وهو ما سبق أن تم توضيحه في مادة سابقة لقاسيون تحت عنوان: «الحكومة تعمل بالصد من المزارع والإنتاج.. والأمن الغذائي رهن الجشع»، بتاريخ 2023/4/23، ما يعني تأكيد خسارتهم، مع تكريس رسمي لهذه الخسارة بأثارها ونتائجها الكارثية، التي لا تقف عند حدود الإضرار المباشر بمصلحة الفلاحين حالياً، بل تتعداهما للإضرار بمستقبل المحصول، وبالاقتماد الوطني، وبالصحة الوطنية!

اعتراف بعدم دقة وصحة الحسابات الرسمية!

حدد مجلس الوزراء بتاريخ 2023/4/18 سعر شراء محصول القمح من الفلاحين للموسم الزراعي 2023 بواقع 2300 ليرة سورية للكيلو غرام الواحد. وبحسب الحكومة جاء تحديد هذا السعر نتيجة حساب دقيق لتكلفة الإنتاج الحقيقية في ظل الدعم المقدم للقطاع الزراعي من بذار ومحروقات وأسمدة، وبما يضمن هامش ربح للفلاح بنسبة 35% لكل كيلو غرام، وذلك بهدف التشجيع على تسليم المحصول واستقرار أكبر كمية ممكنة من الإنتاج.

وعلى إثر الكثير من الاعتراضات، تفنيداً لمزاعم حسابات التكلفة الدقيقة والدعم الخلي،

الموسم	سعر القمح الرسمي ليرة/كغ	سعر الصرف الرسمي ليرة/دولار	سعر القمح وفقاً لسعر الصرف دولار/كغ
2022	2000	3015	0,663
2023	2800	7500	0,373
الفارق نسبة/مبلغ	40% - 800	148.75% - 4485	43.74% - 0,289 (سالب)

فخسارة الفلاح أكبر من ذلك عملياً! بناءً على ما سبق ربما كان المفروض على الحكومة، بحال كانت نيتها صادقة لاستمرار زراعة المحصول وتسليمه لمؤسسة الحبوب، أن تسعر القمح بواقع 4972 ليرة/كغ استناداً لمؤشرات التضخم على مستوى فارق سعر

يتبين من الجدول أعلاه أن الفلاح خسر 0,289 دولار/كغ بين موسمين بحسب متغيرات سعر الصرف الرسمي، وهذا المبلغ بسعر الدولار الرسمي الآن يعادل 2172 ليرة، علماً أن مستلزمات الإنتاج يتم تسعيرها دولارياً بسعر السوق الموازي كما أسلفنا،

تسعيره مع تكريس التضحية به!



المعادلة لم ولن تتغير!
الزيادة الهائلة على السعر أعلاه لم ولن تغير بمعادلات محصول القمح للموسم الحالي بالنسبة للفلاحين، وبالنسبة للسورية للحبوب، وبحساب معادلات الأمن الغذائي للمواسم القادمة!
فلا هي اعتمدت على التكاليف الفعلية للفلاحين، ولا على فارق سعر الصرف الرسمي بين عامين، ولا حتى على حسابات منظمة «الفاو» المخفضة! فترجمة الزيادة الهائلة أعلاه يمكن تلخيصها بالجانب العملي بالنقاط الكثيفة التالية:
لم تلَب مطالب الفلاحين بالسعر العادل الذي يغطي تكاليفهم ويمنع خسارتهم!
وبالتالي لن تحقق لهم هامش ربح يضمن لهم الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة!
وهي على ذلك لن تضمن تسليم المحصول لمؤسسة الحبوب!
ستدفع نحو استبدال زراعة محصول القمح بمحاصيل أكثر جدوى في المواسم القادمة!
ما يعني خسارة المؤسسة للموسم الحالي، مع المغامرة بخسارة المواسم القادمة، والتضحية بها وبالأمن الغذائي!
والنتيجة هي استمرار عمليات الاستيراد لتغطية الاحتياجات المحلية من القمح بالقطع الأجنبي، مع زيادة الكميات المستوردة منه عاماً بعد آخر، بالتوازي مع تراجع إنتاجه!
أي زيادة في معدلات تراجع الإنتاج، بالتوازي مع الخسارة في حسابات الموازنة العامة للدولة، على حساب الفلاح والأمن الغذائي والاقتصاد الوطني!
وكل ذلك مقابل ضمان مصالح أصحاب الأرباح والفاستين فقط لا غير!

الصرف الرسمي فقط، دون عوامل التضخم المتشابكة الأخرى، كي تحقق الإنصاف للفلاحين!

حسابات منظمة «الفاو»!

وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو»، وبحسب تقريرها الأخير الصادر في شهر نيسان، فقد انخفضت مؤشرات الأسعار العالمية للغذاء. حيث انخفض مؤشر منظمة «الفاو» لسعر القمح على أساس شهري في آذار بنسبة 7,1% عن العام الماضي.

إسقاط هذه النسبة على سعر القمح محلياً، بعد الأخذ بعين الاعتبار متغيرات سعر الصرف بين العام الماضي والحالي، يعني تخفيض هذه النسبة من الفارق المحسوب أعلاه استناداً لمتغيرات سعر الصرف الرسمي بواقع 2172 ليرة/كغ، بحيث يصبح مبلغ التخفيض 154 ليرة/كغ، ليصبح الفارق 2017 ليرة/كغ، وهو ما يجب إضافته على سعر العام الماضي المحدد رسمياً بـ 2000 ليرة/كغ، ليصبح سعر القمح افتراضياً وفقاً لمؤشر الانخفاض بحسب منظمة «الفاو» 4017 ليرة/كغ، وهو قريب جداً مما يطالب به الفلاحون كي يحقق لهم الإنصاف، ومع ذلك لم تعتمد الحكومة هذا المؤشر أيضاً في حساباتها، وسعرت القمح بواقع 2800 ليرة/كغ، والنتيجة أن الفلاح السوري خسر مبلغ 1217 ليرة/كغ عن أسعار العام الماضي توافقاً مع متغيرات سعر الصرف رسمياً، حتى بعد التخفيض وفقاً لمؤشرات منظمة «الفاو»!

آبار غازية جديدة دون جدوى وإيجابية ملموسة للمواطنين!

ذلك لم يلمس المواطن الجدوى منها، وخاصة على مستوى تحسن الواقع الكهربائي، باعتبار أن آبار الغاز المحلية لا يمكن استثمارها كغاز منزلي بحسب التصريحات الرسمية، وبالتالي من المفترض أن إنتاجها يتم تحويله إلى محطات التوليد العاملة على الغاز، لكن ذلك لم يتم على ما يبدو بدليل أن واقع الكهرباء من سيئ إلى أسوأ عاماً بعد آخر، خاصة مع استمرار ذرائع نقص المشتقات النفطية المشغلة لمحطات التوليد «غاز- فيول» من قبل وزارة الكهرباء، تجبيراً للمسؤولية إلى وزارة النفط!

على ذلك فلن يكون للبئر الجديد الموضوع بالإنتاج أعلاه أي تأثير إيجابي يذكر بالنسبة للمواطنين يدعوه إلى التفاؤل، فالتجارب السابقة كانت محبطة، وحجم إنتاجه يعتبر محدوداً بالمقارنة مع حجم احتياجات محطات التوليد!

فلاحتياج يقدر بحدود 8 ملايين متر مكعب يومياً، بينما المتاح بحدود 5 ملايين متر مكعب يومياً بحسب بعض التصريحات الرسمية، وبالتالي فإن بضع مئات الآلاف المكعبة يومياً كإنتاج من البئر الجديد نسبته محدودة بالمقارنة مع الاحتياجات المقدرة بملايين الأمتار المكعبة يومياً لتشغيل محطات التوليد، بغض النظر عن نوايا تشغيلها الفعلي طبعاً، فذلك مرتبط على ما يبدو بقرار توافقاً مع سياسات تخفيض الدعم الجائرة على كل حوامل الطاقة، بالتوازي مع سياسات الخصخصة «المباشرة وغير المباشرة» فيها، تورياً وإنتاجاً وتوزيعاً وبيعاً!

حجم الاحتياجات المتزايدة، قد يدعو إلى التفاؤل بجانبين:

الأول بما يخص الخبرات الوطنية وجهودها التي أثمرت هذا الإنجاز، وهو لا شك جانب إيجابي ومشوق، خاصة مع الإعلان عن خطط الانتقال إلى حفر بئر «التياس 4» مع استمرار العمل على بقية الآبار التي تم الإعلان عنها سابقاً.

والثاني عسى تنعكس كميات الإنتاج المذكورة أعلاه، مع غيرها من كميات الإنتاج في بقية الآبار المعلن عنها، على مستوى تحسن إنتاج الطاقة الكهربائية، من خلال ضخ هذا الإنتاج لاستثماره في محطات التوليد العاملة على الغاز!

التجارب السابقة المحبطة!

التفاؤل بجانبه الأول أعلاه يبدو محققاً نوعاً ما، فبين الحين والآخر يتم الحديث عن الجهود والخبرات الوطنية المستثمرة إيجاباً على مستوى وضع المزيد من الآبار بالخدمة والإنتاج «نفطية أو غازية»، لكن الشكوك مرتبطة بجانبه الثاني، استناداً إلى الخبرات السابقة والمترابطة لدى المواطنين!

فقد جرى خلال السنوات الماضية الإعلان الرسمي عن وضع العديد من الآبار الغازية «اكتشافات جديدة أو إعادة تأهيل» في الإنتاج والاستثمار، وقد رافق ذلك الكثير من البهجة والتغطية الإعلامية المكثفة، «زملة المهر-1 زملة المهر-2- قارة-1- بربح-1- قارة-3- صدد-9- قارة-4- أبو بربح-14- أبو بربح-13- قمقم-3- دير عطية-2- صدد-6- الهيل- أراك...» وكل منها بطاقة إنتاجية مختلفة، ومع



قام وزير النفط والثروة المعدنية بوضع بئر «التياس 3» بالإنتاج بواقع 300 ألف متر مكعب من الغاز الخام يومياً، وذلك بتاريخ 2023/5/5.

سفير علي

فهل سيلمس المواطنون جدوى وضع البئر الجديد أعلاه بالاستثمار، أم سيكون حاله كحال الآبار الغازية السابقة دون جدوى بالنسبة إليهم، وخاصة على مستوى تحسن الطاقة الكهربائية؟!

تفاصيل قد تدعو إلى التفاؤل!

بحسب الصفحة الرسمية للحكومة بنفس التاريخ أعلاه يعتبر حقل «التياس» من التراكيب الغازية الجديدة والذي يدخل في الإنتاج للمرة الأولى،

ويقع شمال شرق منطقة القريتين بحدود 60 كم، وقد كان ثروة للخبرات الوطنية في الشركة السورية للنفط والمؤسسة العامة للنفط والشركة السورية للغاز التي حددت موقع التركيب والبئر وقامت بعمليات حفر البئر وتمديد الخط وتوصيل البئر حتى مرحلة وضعه بالإنتاج والاستثمار، ومن المخطط الانتقال إلى حفر بئر «التياس 4» في نفس التركيب الغازي. الخبر مع تفاصيله أعلاه، وعلى الرغم من حجم الإنتاج اليومي المحدود للبئر الغازي الجديد الموضوع بالإنتاج مقابل

متى وكيف سينهار الدولار الأمريكي؟



باستثناء من فقد قدرته على التحليل الموضوعي، لا يوجد أحد اليوم يشك في حقيقة أن الدولار الأمريكي سيفقد مكانته الدولية بوصفه عملة التبادل العالمية، وهي المكانة التي اعتاد عليها لأكثر من ثمانية عقود - أي منذ المؤتمر الدولي في «بريتون وودز» عام 1944. تنباين تقييمات الخبراء الرصنين اليوم ليس حول انهيار الدولار الأمريكي من عدمه، بل حول توقيت الحدث المتوقع فقط.

قاسيون

عندما كان هناك تعايش بين العملتين الرئيسيتين «الجنه الإسترليني البريطاني، والدولار الأمريكي».

التحليلات السطحية المبسطة لا تفيد في الفهم

على النقيض من ذلك، يؤكد خبراء آخرون أن الاستقرار لا ينبغي أن يكون «بسيطاً» بهذا الشكل، بل ينبغي أن يكون «مركباً» ويأخذ في الاعتبار تأثير «المحفزات» الأخرى الموجودة اليوم، مثل العقوبات التي تتخذها الولايات المتحدة بحق عدد من الدول، من بينها روسيا. «في حالة العقوبات على روسيا، ورغم أنها معادية لروسيا بالأصل، إلا أنها تنص أيضاً على عقوبات ثانوية ضد تلك الدول التي تنهز من المشاركة في العقوبات المناهضة لروسيا». وبالتالي، تدفع واشنطن العديد من الدول حول العالم لاستبدال الدولار الأمريكي بعملة أخرى، وخصوصاً العملات الوطنية، لحماية نفسها من أثر العقوبات الأمريكية المحتملة. وبالنظر إلى عمل هذا «المحفز»، قد يحدث انهيار الدولار في غضون 5 إلى 10 سنوات. على سبيل المثال، تشير تقديرات الأوليغارشيا الروسية - مثل الملياردير أوليغ ديريباسكا - إلى أن الدولار الأمريكي سيتوقف عن كونه عملة العالم في غضون خمس سنوات.

في هذا الصدد، يفند الاقتصادي الروسي فالنتين كاتاسونوف، بعض التحليلات التي صدرت مؤخراً حول هذه المسألة على النحو التالي: ثمة اعتقادات تقول إن انهيار الدولار وهبوطه من مرتبة العملة العالمية لن يكون فوراً، بل سيحدث تدريجياً، على سبيل المثال، فقد الجنه الإسترليني البريطاني مكانته تدريجياً كعملة عالمية «حدث هذا على مدى عدة عقود في النصف الأول من القرن العشرين». وأنصار وجهة النظر هذه يقومون ببساطة باستقراء اتجاهات العقدين أو الثلاثة عقود الماضية. على سبيل المثال، وفقاً لصندوق النقد الدولي، بلغت حصة الدولار الأمريكي في الاحتياطيات الدولية لجميع دول العالم في نهاية عام 2001 حوالي 66,9% وبحلول نهاية عام 2022 انخفضت إلى 58,4%. وباستخدام طريقة استقراء بسيطة، يمكن حساب أنه في غضون 15 عاماً ستتناقص حصة الدولار الأمريكي إلى أقل من 50%. ووفقاً لهذه الطريقة، يعتبر هؤلاء أنه خلال الفترة ذاتها ستتم عملية تعزيز مواقع اليوان الصيني على حساب الدولار، وسيبدأ ما يصطلحون عليه «عصر العملتين»، وهو وضع مشابه لما كان عليه في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية،

بعض الدجالين - أن يسمى التاريخ الدقيق للحدث، حيث هنالك الكثير من السيناريوهات المختلفة التي يمكن أن يكون لها نصيب في التحول إلى حقيقة واقعة.

سيناريو التصعيد الصيني رغم الآثار الجانبية المتوقعة

على سبيل المثال، يدور الحديث عن السيناريو الذي سيتم بموجبه ترتيب انهيار الدولار بواسطة الصين على الشكل التالي: حتى الآن، تراكمت احتياطات الذهب والعملات الأجنبية التي يبلغ مجموعها 3,4 تريليون دولار. ولا تكشف بكين عن بنية ومضمون عملاتها الاحتياطيات، لكن من المعروف أنها تحتوي على سندات الخزنة الأمريكية.

في نهاية كانون الثاني من العام الماضي، بلغت حيازات البنك المركزي الصيني من هذه الأوراق المالية 1,03 تريليون دولار. وفي نهاية كانون الثاني من هذا العام، هبطت الحيازات إلى 859,4 مليار دولار، أي أن سندات الخزنة انخفضت بمقدار 174,4 مليار دولار «ما يعادل 16,9%» خلال عام واحد.

يتم تحرير البنك المركزي الصيني من العملة الأمريكية بحذر، حيث لا يزال الاقتصاد الصيني يتأثر بشكل كبير بوضع الولايات المتحدة. لكن لا أحد يمكنه أن يستبعد تماماً فكرة أنه في حالة حدوث تفاقم حاد في العلاقات الأمريكية الصينية (على سبيل المثال، إذا خرج الصراع في تايوان عن ضوابطه)، قد تتخذ بكين إجراءات جذرية حاسمة وسريعة. بما في ذلك مثل الاستبعاد واسع النطاق لسندات

في المقابل، يكرّر المؤرخ المالي البريطاني المعروف، نيل فيرجسون، الذي يكتب بانتظام في وكالة «بلومبرغ» الاقتصادية، فرضيته الرئيسية التي تهدف إلى التقليل من حجم المشكلة في مختلف وسائل الإعلام: «إذا كانت هنالك مشاكل، فستكون بطيئة وتدرجية»، ووردت هذه الفكرة في عنوان أحد إصداراته الأخيرة: «إنخفاض الدولار قد يحدث بشكل تدريجي، لكن ليس بشكل مفاجئ، الشائعات حول موت العملة الأمريكية مبالغ فيها بقدر ما هي متكررة».

ومع ذلك، فإن معظم الخبراء الموضوعيين يرسمون صورة مختلفة لمستقبل الدولار الأمريكي. وفقاً لتوقعاتهم، فإن العملة الأمريكية لن «تندرج» تدريجياً، ولكنها «ستنهز» بشكل حاد - وبالتالي بشكل غير متوقع - بالنسبة للكثيرين. وواحدة من أحدث المنشورات المتوافقة مع وجهة النظر هذه هو مقال منشور في صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية بعنوان «ماذا يقول الذهب القوي عن الدولار الضعيف». ورغم أنه هنالك العديد من المقالات المماثلة في وسائل الإعلام البريطانية والأمريكية، لكن أهمية المقال المذكور هو أنه ينتمي إلى روتشير شارما، رئيس صندوق عائلة روكفلر Rockefeller Capital Management. وكما يعلم الجميع، فإن رفاهية آل روكفلر تعتمد إلى حد بعيد على دور الدولار الأمريكي، لذلك، فإن تقديراتهم حول أن انهيار الدولار ليس بعيداً وأنه سيكون مفاجئاً وحاداً جداً ينبغي أن تؤخذ بالحسبان. بطبيعة الحال، لا يمكن لأحد - باستثناء

سندات الخزنة الأمريكية لدى الصين انخفضت بمقدار 174,4 مليار دولار «ما يعادل 16,9%» خلال عام واحد فقط

سؤال إمبراطورية المهيمنة المتهاوية

800 مليار \$

ثمة تقديرات تم الكشف عنها في نهاية آذار 2023 تؤكد أنه على أساس سنوي، فإن الإنفاق على خدمة الدين العام تجاوز عتبة 800 مليار دولار

15 عاماً

باستخدام طريقة استقرار بسيطة ولا تعكس سرعة التراجع فعلياً، يمكن حساب أنه في غضون 15 عاماً ستخفض حصة الدولار الأمريكي إلى أقل من 50%

58%

بلغت حصة الدولار الأمريكي في الاحتياطيات الدولية لجميع دول العالم في نهاية عام 2001 حوالي 66,9%، وبحلول نهاية عام 2022 انخفضت إلى 58,4%.



لولايات المتحدة يرتفع بشكل مضطرب تقريباً، لذا يمكننا أن نتوقع على الأرجح وصول الدين إلى عتبة تريليون دولار في وقت لاحق من هذا العام». الملفت للانتباه أن الإنفاق الدفاعي في ميزانية الولايات المتحدة العام الماضي بلغ 750 مليار دولار. وهذا العام، ووفقاً لقانون الميزانية لعام 2023، يجب أن يصل الإنفاق الدفاعي إلى 858 مليار دولار. لذلك، فإنه في هذا العام، ولأول مرة منذ حوالي 250 عاماً من التاريخ الأمريكي، من المرجح جداً أن تصبح تكاليف خدمة الدين العام في الولايات المتحدة أكبر بند في الميزانية الفيدرالية. وهذا أكثر من مجرد «جرس إنذار خطير للغاية» حول وضع الدولار الأمريكي.

وتتجلى حقيقة أن الولايات المتحدة مهددة حقاً بالتخلف عن سداد الدين أيضاً من خلال مؤشر مثل «تكلفة تأمين سندات الخزنة ضد التخلف عن سداد الديون السيادية الأمريكية (CDS)» وهو أداة شائعة إلى حد ما في العالم المالي، وقد ففز هذا المؤشر الآن خمس مرات تقريباً مقارنة بنهاية العام الماضي. ومن أجل تهدئة المخاوف الأولية بشأن التخلف المحتمل عن سداد الديون السيادية، اتخذ بنك الاحتياطي الفيدرالي خطوة غير مسبوقه: في حالة التخلف عن السداد، وعد بشراء السندات الأميركية على نطاق واسع، وبالتالي محاولة إبقاء سوق الديون واقفة على قدميها بشكل مصطنع. لكن رغم ذلك، يقدر الخبراء احتمال التخلف عن سداد الديون السيادية في الولايات المتحدة بأنه الأعلى في تاريخ الدولة البالغ 250 عاماً.

ولكن عندما ينفد هذا الاحتياطي، قد تنهار العملة الأمريكية بشكل حاد. يلفت العديد من الخبراء الانتباه إلى حقيقة أن الزيادة السريعة إلى حد ما في نفقات الميزانية لخدمة الدين العام قد بدأت. وحجم هذه النفقات لا يعتمد فقط على حجم الدين العام، ولكن أيضاً على أسعار الفائدة على ديون الخزنة الأمريكية. حيث تعتمد أسعار الفائدة هذه بدورها على المعدلات الرئيسية لنظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي «لأكثر من عام، كانت أسعار الفائدة الرئيسية للاحتياطي الفيدرالي ترتفع بشكل مطرد».

بالمقارنة، في القرن الحادي والعشرين، أصبحت تكلفة خدمة الدين العام ثاني أكبر بند بعد الإنفاق الدفاعي في ميزانية الحكومة الأمريكية. وبلغت هذه المصروفات عام 2000-2001 نحو 380 مليار دولار سنوياً. في عام 2003، بلغت الولايات المتحدة الحد الأدنى لتكلفة الدين العام في هذا القرن «320 مليار دولار»، لكن في عام 2019 وصلت التكلفة إلى 580 مليار دولار. وفي عام 2021، حدث انخفاض طفيف ووصلت التكلفة إلى 470 مليار دولار.

الآن، في نهاية شهر كانون الثاني من هذا العام، زادت هذه النفقات على أساس سنوي «أي الفترة من 1 شباط 2022 إلى 31 كانون الثاني 2023» إلى 773 مليار دولار. وثمة تقديرات أحدث «تم الكشف عنها في نهاية آذار 2023» تؤكد أنه على أساس سنوي، فإن الإنفاق على خدمة الدين العام تجاوز عتبة 800 مليار دولار. وفي هذا الصدد، كتب الصحفي مارك كدمور في مقال منشور مؤخراً له: «لا يزال الإنفاق على خدمة الدين العام

وتم اتخاذ القرار الذي تحتاجه وزارة الخزنة والحكومة الأمريكية، وتم رفع «السقف» مرة أخرى.

يلاحظ بعض المراقبين أن هذا العام قد لا يكون الحال شبيه بما يجري دائماً. حيث اتخذ جزء من الكونغرس خطأ متشدداً يرفض رفع سقف الديون. واليوم، لا يتردد العديد من السياسيين ورجال الأعمال الأمريكيين في الحديث عن التخلف عن سداد الديون السيادية وانهايار الدولار.

على هذا النحو، في 20 نيسان الماضي، علق الملياردير الأمريكي، إيلون ماسك، على منشور للبيت الأبيض على تويتر ينتقد الجمهوريين المعارضين لرفع سقف الدين الوطني الأمريكي: «بالنظر إلى الإنفاق الفيدرالي، فإن السؤال ليس ما إذا كان التخلف عن السداد سيحدث، ولكن متى سيحدث». كما قال الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، في 14 نيسان خلال خطاب ألقاه في منتدى الرابطة الوطنية للبنادق في ولاية إنديانا: «يتم تدمير عملتنا، وسرعان ما ستتوقف عن أن تكون المعيار العالمي. ستكون هذه أسوأ هزيمة لنا منذ 200 عام. لم يكن من الممكن تصور حدوث هذا قبل بضع سنوات، لكنه يحدث أمام أعينكم».

تحول الكم إلى نوع.. الأرقام تنذر بالأسوأ

ثمة سيناريو آخر يمكن تسميته «انتقال التراكمات الكمية إلى تحولات نوعية». قد تؤخر أمريكا تخلفها السيادي، لكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك إلى الأبد. لدى الولايات المتحدة احتياطي من الوقت للحفاظ على الوضع الحالي للدولار،

الخزنة الأمريكية، وهذا يمكن أن يصبح محفزاً سريعاً لانهايار الدولار الأمريكي رغم تداعياته على الداخل الصيني التي يمكن أن تضر الصين دون أن تدفعها للانهايار.

الوضع في الولايات المتحدة كفيل لوعده بحدوث انهيار

يمكن أيضاً أن يحدث انهيار الدولار الأمريكي بسبب الأحداث داخل الولايات المتحدة ذاتها. مثل الحرب الأهلية أو حتى انهيار الولايات المتحدة الأمريكية بشكلها الذي نعرفه. وقد قيل وكتب ما يكفي عن هذه السيناريوهات، إلى حد لا تجدي الاستفادة في الحديث عنها. ومع ذلك، يمكن الإشارة بوضوح إلى مشكلة «سقف الديون»: بلغ الدين العام الأمريكي في كانون الثاني من هذا العام سقفاً قدره 31,4 تريليون دولار، ولم يكن ثمة ما يسد العجز الهائل في الميزانية. تم حقن وزارة المالية الأمريكية بأبرة مورفين ستمكنها من الاستمرار حتى تموز وأب من هذا العام، ومع تقلص هوامش المناورة - البعض يلمح إلى انعدامها- ودون الحصول على الحق في قروض جديدة، ستواجه الولايات المتحدة عجزاً سيادياً عن سداد ديونها. وهذا بدوره يعني انهياراً متسارعاً للدولار الأمريكي.

لمدة شهرين، تمت مناقشة هذا الموضوع بنشاط في الكونغرس والحكومة الأمريكية. ورفع الكونغرس الأمريكي سقف الدين الوطني مرات لا تحصى في الماضي، رغم أن الجمهوريين والديمقراطيين تبادلوا الاتهامات وخاضوا صراعات قبل قرار رفعه. ولكن في اللحظة الأخيرة، توقف اللب



لاول مرة منذ حوالي 250 عاماً، من المرجح جداً أن تصبح تكاليف خدمة الدين أكبر بند في الميزانية الفيدرالية

معدلات فوائد أعلى وركود في الاقتصادات الغربية



قام البنك المركزي الرئيسي في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة: الاحتياطي الفدرالي الأمريكي FED والبنك المركزي الأوروبي ECB، برفع أسعار الفائدة من جديد في الأسبوع الماضي. يحدد سعر الفائدة هذا الحد الأدنى لجميع معدلات الاقتراض في هذه الاقتصادات. قام كلا البنكين المركزيين برفع أسعار الفائدة بنسبة 0,25% مرة أخرى، لذا فإن سعر الفائدة لدى الاحتياطي الفدرالي يقف الآن عند 5,25%، والبنك المركزي الأوروبي عند 3,7%، هذا بالمقارنة مع 0,25% و0% فقط على التوالي قبل عامين.

■ مايك روبرتس
ترجمة: قاسيون

انخفضت في كل اقتصاد تقريباً خلال العامين الماضيين.

على مدى العامين الماضيين، كان وسيط ارتفاع الأسعار حوالي 15% «وأعلى بكثير في الطاقة والغذاء». بدأ معدل التضخم العام في الاقتصادات الرئيسية في التراجع فقط بسبب نهاية العواصف من جانب العرض، ولأن الاقتصادات الرئيسية تتباطأ بسرعة نحو الركود والمدخيل الحقيقية في حالة انخفاض. ومع ذلك يواصل قادة البنك المركزي توريد قصة أن هذه العملية المؤلمة لزيادة أسعار الفائدة لا يمكن تجنبها، وهي الطريقة الوحيدة. لنتذكر تعليقات كبير اقتصاديي بنك إنكلترا هيو بيل: «بشكل ما في المملكة المتحدة، يريدون من الشخص أن يقبل أن وضعه أسوأ، ويتوقف عن محاولة الحفاظ على قدرته شرائه الحقيقية عبر رفع الأسعار، سواء من خلال زيادة الأجور، أو تمرير تكاليف الطاقة إلى العملاء... الخ».

إذا استبعدت انخفاض أسعار الطاقة والغذاء، فإن معدلات التضخم الضمنية في الولايات المتحدة وأوروبا تبقى «صعبة المراس». طبعاً لا يزال التضخم «الرئيسي» قريباً من 6% على أساس سنوي YOY، أي أعلى بثلاث مرات من هدف البنوك المركزية للتضخم 2%. لم يؤدي رفع البنك المركزي لأسعار الفائدة إلى تأثير دفع التضخم للانخفاض، بقدر ما كان له تأثير تسريع وتيرة الركود في الاقتصادات. كما أنه أدى إلى توليد أزمة مصرفية أصابت البنوك الأضعف، في مواجهة ارتفاع تكاليف الاقتراض، وانخفاض أسعار أصول السندات

التي تمتلكها.

إن الانخفاض الكبير في الطلب على القروض في أوروبا، سواء من الأسر أو الشركات، علامة واضحة على تأثير تشديد السياسة النقدية. فعملية تصفية البنك السويسري التاريخي، كريدب سويس، هي مؤشر على أن الأزمة المصرفية لا تقتصر فقط على الولايات المتحدة.

الثقة تخفي الخوف!

القصة مماثلة في الولايات المتحدة. هناك بدأت الأزمة المصرفية، أولاً مع انهيار بنك «فيرست ريبابل» الأسبوع الماضي، والذي ابتلعه بنك جي. بي مورغان مع «مقدمات» حكومية. ثم مباشرة بعد الرفع الأخير من قبل الاحتياطي الفدرالي، جاءت الأخبار بأن بنكاً آخر في كاليفورنيا «باك. ويست» قد طالب بتمويل إضافي من أجل البقاء حياً. انخفض مؤشر أسهم البنوك الصغيرة، حيث يخشى المستثمرون المزيد من الانهيارات في المستقبل.

على الرغم من ذلك، جادل جاي باول، رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي، بأن الأزمة المصرفية تحت السيطرة «مثل التضخم»، وأنه سيتم أيضاً تجنب الركود في الاقتصاد الأمريكي. ذلك على الرغم من أن الاقتصاديين في البنك الاحتياطي الفدرالي يتوقعون حدوث «ركود معتدل» في الربعين المقبلين من هذا العام، قبل حدوث أي انتعاش. في الواقع على الرغم من الكارثة المصرفية، عاد بنك الاحتياطي الفدرالي إلى تقليص حيازته من السندات «تشديد الائتمان».

لكن وراء نبرة باول الواثقة يكمن عدم اليقين. يبدو من المرجح أن يوقف البنك الاحتياطي الفدرالي المزيد من الارتفاعات، ويأمل أن ينخفض التضخم دون أية إجراءات أخرى. في المؤتمر الصحفي للاحتياطي الفدرالي علق باول: «أعني أن هناك إحساساً بأننا، كما تعلمون، أقرب بكثير إلى نهاية هذا من البداية».

كما تعلمون وذكرنا من قبل، إن جمعت كامل التشديد الذي يحدث عبر القنوات المختلفة، نشعر بأننا اقتربنا من الهدف». لكنه أوضح أيضاً دون مجال للبس، بأنه لن تكون هناك أية سياسة لتخفيض معدلات الفائدة أيضاً، لذلك الأمل سيستمر.

كان البنك المركزي الأوروبي أكثر توحشاً. قالت رئيسته لا غارد في مؤتمرها الصحفي: «لن نتوقف وعلينا المضي قدماً. سنستمر بعملية الرفع. نحن في رحلة ولم نصل إلى حيث نريد بعد». كانت صريحة في أن هدف البنك المركزي الأوروبي هو دفع الاقتصاد للأسفل قائله: «التضخم العام أخذ في الانخفاض، والإقراض الائتماني أخذ في التباطؤ. لكن هذه السياسة النقدية الأكثر تشدداً لم تؤثر على الاقتصاد الحقيقي حتى الآن. نحن بحاجة إلى التأكد من حدوث تلك المرحلة من العملية». يكافح العمال - ولا سيما في أوروبا - بجد لاستعادة خسائرهم في الدخل الحقيقي من خلال الحصول على أجور متزايدة. لكن هذا يمكن أن يعني فقط أرباحاً أقل، إذا لم تكن هناك زيادة في الإنتاجية من القوى العاملة. ويتراجع نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة، حيث انخفض بنسبة 2,7% في الربع الأول من هذا العام، ومستقر إلى حد ما في منطقة اليورو. هوامش الربح «الربح لكل وحدة إنتاج»، بعد أن وصلت إلى مستويات قياسية في العام الماضي، تتراجع ويتباطأ نمو الناتج الإجمالي لأرباح الشركات بسرعة.

سيؤدي هذا في نهاية المطاف إلى انخفاض الاستثمار الإنتاجي، وإفلاس الشركات الأضعف. وستتخفف معدلات التضخم عندما «رغم أنها ستظل أعلى مما كانت عليه قبل وباء كوفيد»، ولكن على حساب زيادة معدلات البطالة والركود.

■ بتصرف عن:

down economy .up Rates

شركة طبية «رائدة» تفصل مندوبيها العلميين تعسفياً عبر الرسائل الإلكترونية!



«انبعثنا مسج فجأة انو نحننا مفصولين.. مع انو قبل بكم نهار كان في اجتماع أساس ح تحسن الأمور ويكون في زيادة رواتب وتنظيم أكثر!»

■ مراسل قاسيون

العبارة أعلاه، أتت عن لسان أحد الصيادلة المفصولين تعسفياً من إحدى الشركات «الرائدة» في مجال الصناعات الصيدلانية التجميلية في دمشق!

وفي تفاصيل الموضوع، من خلال الحديث مع البعض من هؤلاء المفصولين، إن الشركة الصناعية «الرائدة» قامت خلال الأسبوع الماضي بفصل فريق الدعاية العلمية الخاص بها في دمشق، والبالغ عددهم 14 صيدلاني، 10 صيادلة من هؤلاء يعملون بصفة مندوبين علميين، و3 منهم بصفة مشرفي دعاية، بالإضافة إلى مدير الدعاية العلمية، وذلك دون سابق إنذار!

فالشركة «الرائدة»، كما تسوق نفسها، لم تكلف نفسها عناء اللقاء مع من قررت فصلهم تعسفياً من العاملين لديها، فاستعانت بذكاء وسائل التواصل، وأرسلت لهم «مسج» تتضمن قرار الفصل، هكذا..

■ ظلم وجور!

قرار الفصل التعسفي من الناحية العملية طال كل طاقم مكتب الدعاية العلمية للشركة في محافظة دمشق، والبالغ عددهم 14 عاملاً، وجميعهم خريجو صيدلة.

وقد عمل هؤلاء في الشركة لفترات مختلفة، فبعضهم عمل بها لمدة 8 سنوات متواصلة، وبعضهم عمل لمدة تتراوح بين سنتين إلى ستة أشهر!

أما عن الأجور التي يتقاضاها هؤلاء من الشركة، فهي تتراوح بين 450-800 ألف ليرة، وذلك تبعاً لسنين خدماتهم وخبراتهم

المتراكمة في العمل، والتي فقدوها عملياً بسبب قرار الفصل التعسفي!

فقرار الفصل التعسفي بهذا الشكل الفج والظالم لم يحرم هؤلاء من عملهم وأجورهم فقط، بل طال كذلك حقهم بالتعويض لقاء سني خدماتهم على أقل تقدير!

فجميع هؤلاء لم يتم الاشتراك عنهم بالتأمينات الاجتماعية، بل لم يوقعوا على عقود عمل مع الشركة، تتضمن ما عليهم من واجبات، وما لهم من حقوق، كما هو مفترض!

فالشركة تقوم باستغلال حاجة الشباب للعمل، وخاصة خريجي الصيدلة المستجدين، لتفرض شروطها المجحفة عليهم، وهؤلاء بغالبيتهم يبحثون عن فرصة عمل بظل واقع التنافس المشوه في سوق العمل، لتؤمن لهم دخلاً يعينهم على تأمين ضرورتهم الشخصية فقط، وكي يخففوا عن ذوبهم هذه المسؤولية بعد تكديهم الإنفاق عليهم طيلة سني دراستهم الطويلة والمكلفة.

■ نوايا الظلم المبيتة!

قبل قرار الفصل بعدة أيام، كان قد جرى اجتماع في الشركة لطاقم العمل المفصول، وفي مجرياته جرى الحديث عن زيادة الأجور والوعد بذلك، بالإضافة إلى الوعود بشأن تحسين شروط وظروف العمل، باعتبار أن ظروف عمل المندوبين العلميين تعتبر متعبة وشاقة، خاصة وأن هؤلاء يقومون بمهام مزدوجة، فهم يعملون كمندوبين علميين بالإضافة لمهام المندوب التجاري بنفس الوقت، فيما يتقاضون أجورهم لقاء مهمة واحدة!

إلا أن مجريات الاجتماع ووعوده، والتي

منحت الطمأنينة لهؤلاء، سقطت وتهاوت جميعها عبر رسالة إلكترونية تتضمن فصلهم التعسفي!

ليبتين من ذلك، أن النوايا مبيتة مسبقاً لدى الشركة تجاههم، للوصول إلى هذا الشكل المتعسف والظالم في الفصل وهضم الحقوق، مع تحللها التام من مسؤولياتها تجاه هؤلاء!

■ مزيد من الضحك على اللحي!

تواصل المفصولون تعسفياً مع الشركة عسى أن يتم التراجع عن قرار فصلهم الظالم، واستدراكاً لبعض حقوقهم المهذورة، وقد أبدت الشركة تعاطفاً «خلبياً» مع مطالبهم، على أن تدرس مجدداً واقع عمل كل منهم بنتائج الملموسة على أرض الواقع، وبناء عليه ستتخذ قرارها بشأن إعادة البعض منهم فقط لا غير، وذلك خلال مدة شهر!

لكن حتى هذا التعاطف الخلبى سقط وتهاوى، فقد وضعت الشركة إعلاناً لتوظيف جديد لملء شواغر هؤلاء المفصولين في كل المناطق التي كانوا يغطونها بعملهم في دمشق!

ليبتين أيضاً أن التسويق أعلاه كانت غايته تبيع قضية هؤلاء المفصولين وإضاعة الوقت عليهم، من خلال جرعة أمل تم وأدها مسبقاً مع كل حقوقهم!

وبحسب قول أحدهم: «كانوا عم يضحكوا علينا»!

■ الغايات الاستغلالية!

يتضح من كل ما سبق أعلاه، إن الغاية والسبب الرئيسي للفصل التعسفي لكل طاقم العمل هو تحقيق بعض الوفر في الإنفاق، والبحث عن المزيد من فرص الاستغلال على ما يبدو!

فالمستجد بالتعيين سيتقاضى أجراً 350 ألف ليرة فقط، يضاف إليها 100 ألف ليرة بدل مواصلات، وبحال سد شواغر المفصولين ستحقق الشركة وفرراً لا بأس

به في الأجور، بالإضافة إلى تخلصها من مطالبهم بزيادة الأجور، خاصة بعد تراكم خبرتهم ومعرفتهم بأنهم يقومون بمهام مزدوجة، تدفعهم للمطالبة بالمزيد من الحقوق والتعويضات!

فالمستجد الباحث عن فرصة عمل من خريجي الصيدلة حاله كحال من سبقه سيخضع لمشيئة الشركة بشروطها على مستوى واجباته، دون معرفته بحقوقه، وعند ظهور أية مطالبة ببعض الحقوق من قبله سيتم فصله، أيضاً كحال من سبقه، وفقاً لنموذج الفصل الجماعي أعلاه، في نمط استغلالي ظالم وبشع إلى أبعد الحدود!

■ مرجعيات معنية!

يبحث المفصولون الآن عن مظلة حماية وضمان يمكن اللجوء إليها، عسى أن تتصفهم تجاه ما نالهم من عسف وظلم من شركتهم، لتعيد لهم بعض حقوقهم المهذورة!

فعلى الرغم من أن المشكلة أعلاه تبدو صغيرة، وليست ذات شأن بنظر البعض، إلا أنها حياة وحقوق 14 عاملاً، خريجو صيدلة، تم فصلهم تعسفياً دون سابق إنذار، مع فقدان هؤلاء لكل حقوقهم، ودفعهم مجدداً للبطالة وأفاتها، وزجهم للبحث عن فرصة عمل جديدة في سوق عمل تنافسي مشوه ولا يرحم، يطغى عليه الاستغلال!

ومن المرجعيات المعنية بحل مثل هذه المشكلة، بعد بحث بعض هؤلاء المفصولين، تبين أنهم من الممكن أن يلجؤوا إلى الجهات الرسمية التالية: مؤسسة التأمينات الاجتماعية- وزارة الصناعة- وزارة الصحة- المجلس العلمي للصناعات الدوائية- القضاء، وهو ما سيقوم به البعض منهم!

فهل ستتجاوب هذه الجهات «كلاً أو جزءاً» مع مطالب هؤلاء إنصافاً وعدالة؟!

ننتظر لما ستسفر عنه جولاتهم على هذه الجهات، فقد يكون للحديث تنمة!

ماركس عن «المعادن الثمينة» وملاءمتها للثروة البرجوازية

في الفصل الثاني «النقد أو التداول البسيط» من مؤلفه «مساومة في نقد الاقتصاد السياسي» يقدم ماركس في فقرة «المعادن الثمينة»، جواباً على السؤال عن «سبب كون الذهب والفضة، لا غيرهما من البضائع، يستعملان كمادة للنقود».

■ كارل ماركس

يستهل ماركس الإجابة بالتنويه إلى أن السؤال «يقع خارج حدود المنظومة البرجوازية. ولذلك لن نقوم بأكثر من تلخيص للجوانب الأكثر أهمية لهذه المسألة». [عناوين الفقرات فيما يلي للتوضيح وليست من أصل نص ماركس].

كيفية متجانسة وكمية منتظمة

بسبب كون وقت العمل بحد ذاته لا يستطع أن يبدي سوى فروقات كمية، فإن الموضوع الذي يميز بوضوح تجسده الخاص لا بد أن يكون قادراً على التعبير عن فروقات كمية بحدته، وبذلك يفترض سلفاً كيفية متجانسة متطابقة. هذا هو الشرط الأول كي تؤدي بضاعة وظيفة مقياس للقيمة. فإذا أراد المرء، على سبيل المثال تقييم كل البضائع بالثيران، أو الهيايد [وحدة إنكليزية لمساحة الأراضي] أو الذرة... عليه أن يقبسها بوسيط مثالي من الثيران، والهيايد، إلخ... الذهب والفضة من جهة أخرى، كمواد بسيطة، هي كميات منتظمة دائماً، وبالتالي الكميات المتساوية منها لها قيم متساوية.

قابليتها للتقسيم كبيرة

الشرط الآخر الذي يجب أن تحققه البضاعة لتستخدم كمعادل عام، والذي ينتج مباشرة من وظيفة المعادل العام كممثل للفروقات الكمية بحدته، هو قابلية هذه البضاعة للتقسيم إلى أي عدد مرغوب به من الأجزاء وإمكانية تجسيدها من جديد، بحيث يمكن تمثيل النقد الحسابي في شكل ملموس أيضاً. الذهب والفضة يملكان هذه الكيفيات إلى درجة استثنائية.

نقلها النوعي عال فيزيائياً واقتصادياً

وكوسيلة تداول، فإن الذهب والفضة يملكان أفضلية على البضائع الأخرى في أن لهما نقلاً نوعياً عالياً - وزن كبير نسبة إلى حجم صغير - يتماشى مع ثقتهما النوعي اقتصادياً، باحتوائهما زمن عمل أكثر، أي قيمة تبادلية كبيرة في حجم صغير نسبياً. وهذا يسهل النقل والانتقال من يد إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر...

مقاومة للتلف وطويلة العمر

إن القيمة النوعية الخاصة العالية للمعادن الثمينة، وديمومتها الطويلة، وعدم قابليتها النسبية للتلف، وواقع أنها لا تتأكسد عند تعرضها للهواء وأن الذهب على وجه الخصوص غير قابل للانحلال في الحموض إلا في «الماء الملكي»، كل هذه الخصائص الفيزيائية تجعل من المعادن الثمينة المادة الطبيعية للاكتناز. ولذلك يلاحظ بيتر مارتير، الذي كان على ما يبدو محباً شغوفاً بالشوكولا، بشأن أكياس الكاكاو التي استخدمت في المكسيك كنوع من النقد: «أه أيها النقد المبارك الذي يوفر للجنس البشري شراباً حلواً ومغذياً ويحمي مالكيه الأبرياء من طاعون البخل الجهنمي، لأنه لا يمكن اكتنازه لفترة طويلة، ولا طمره تحت الأرض!».

خصوصية قيمتها الاستعمالية

تدبّن المعادن عموماً بأهميتها الكبيرة في عملية الإنتاج إلى استعمالها كأدوات إنتاج. أما الذهب والفضة، عدا عن ندرتهما، لا يمكن



نسبياً من التطور التقني. وبالتالي، قيمة الفضة بالأصل أعلى من قيمة الذهب، رغم أنها أقل منه بصورة مطلقة. ولذلك لا داعي للاستغراب مطلقاً من إشارة ستاربو إلى أن قبيلة عربية كانت تعطي عشرة باوندات من الذهب مقابل باوند واحد من الحديد، وباوندين من الذهب مقابل باوند واحد من الفضة. لكن قيمة الفضة تميل إلى الهبوط بالنسبة لقيمة الذهب، مع تطور القدرات الإنتاجية للعمل الاجتماعي وبالتالي يصبح منتج العمل البسيط أكثر تكلفة مقارنة بمنتج العمل المركب، ومع التفتيح المتزايد لقشرة الأرض تسمى المصادر السطحية الأصلية للذهب أكثر عرضة للنضوب. وأخيراً، عند مرحلة معينة من تطور التكنولوجيا ووسائل المواصلات، فإن اكتشاف أراض جديدة تحوي الذهب أو الفضة، يلعب دوراً مهماً. كانت نسبة الذهب إلى الفضة في آسيا القديمة هي 6 إلى 1، أو 8 إلى 1، وهذه النسبة الأخيرة كانت منتشرة في الصين واليابان حتى في بواكير القرن التاسع عشر، ونسبة 10 إلى 1 التي أمكن الحصول عليها في زمن كزيفوفون، يمكن اعتباره النسبة الوسطية في الفترة الوسطى من العصور القديمة. وتشغيل مناجم الفضة الإسبانية من جانب قرطاج ولاحقاً من جانب روما، مارس على العالم القديم تأثيراً مشابهاً نوعاً لتأثير اكتشاف المناجم الأمريكية على أوروبا الحديثة. وخلال عصر الأباطرة الرومان، يمكن اتخاذ نسبة 15 أو 16 إلى 1 كوسيط تقريبي، مع أن قيمة الفضة في روما غالباً ما هبطت حتى إلى ما دون هذا المستوى. وخلال الفترة اللاحقة التي امتدت من العصور الوسطى حتى الحديثة، بدأت حركة مشابهة بانخفاض نسبي لقيمة الذهب، وانتهت بانخفاض قيمة الفضة. النسبة الوسطية في العصور الوسطى، كما في زمن كزيفوفون، كانت 10 إلى 1، وبنيتجة اكتشاف المناجم في أمريكا، أصبحت النسبة مرة أخرى 16 أو 15 إلى 1. ومن المحتمل أن يقود اكتشاف الذهب في أستراليا، وكاليفورنيا، وكولومبيا إلى هبوط آخر في قيمة الذهب.

لأن الثروة في الإنتاج البرجوازي، بوصفها صنماً، لا بد أن تتبلور في مادة خاصة، فإن الذهب والفضة ما زالا تجسيدها الملائم. الذهب والفضة ليسا بطبيعتهما نقداً، بل النقد بطبيعته يتألف من ذهب وفضة. إن أيّاً من الذهب أو الفضة كتبلور للنقد، ليس فقط ناتجاً لعملية التداول، بل هو فعلياً ناتجاً المستقر الأوحده... ومن جهة أخرى، الذهب والفضة منتوجان أوليان جاهزان، وبمئتان مباشرة هذين الجانبين كليهما، غير المتميزين بأشكال خاصة. النواتج العامة للعملية الاجتماعية، أو العملية الاجتماعية بحد ذاتها مأخوذة بوصفها ناتجاً، هي ناتج طبيعي خاص، معدن، محتوي في قشرة الأرض ويمكن التنقيب عنه.

قيمة مستقرة نسبياً

رأينا أن الذهب والفضة لا يستطيعان الانصياع لطلب أن يمتلكا، بوصفهما نقداً قيمة لا تتبدل. ورغم ذلك فقيمتهما أكثر استقراراً من قيمة البضائع الأخرى ووسطياً، كما لاحظ ذلك حتى أرسطو. وبصرف النظر عن التأثير العام لارتفاع أو انخفاض أسعار المعادن الثمينة، فإن التغيرات في القيمة النسبية للذهب والفضة لها أهمية خاصة، لأن كليهما يستعملان جنباً إلى جنب كمادة نقدية في السوق العالمية. الأسباب الاقتصادية الصرفة لهذه التغيرات في القيمة يجب أن تعزى إلى التغيرات في زمن العمل المطلوب لإنتاج هذه المعادن - أما الفتوحات والاضطرابات السياسية، التي كانت تمارس تأثيراً ملموساً على قيمة المعادن في العصور القديمة، فلها نتائج محلية ومؤقتة فحسب. وزمن العمل هذا نفسه سوف يعتمد على الندرة النسبية للمخزونات الطبيعية وصعوبات استخراجها في حالة معدنية نقيّة. في الواقع إن الذهب هو أول معدن اكتشفه الإنسان. فمن جهة، يصادف الذهب في الطبيعة بشكل بلوري نقي، كمادة منفصلة غير مركبة كيميائياً مع مواد أخرى، أو بحالة عذراء، كما يقول الخيميائيون. ومن جهة ثانية، الطبيعة نفسها هي من تنفذ العمل التقني عبر غسل الذهب في الأنهار على نطاق واسع. ولا يتبقى على الإنسان سوى العمل الأكثر فجاجة لاستخراج الذهب، إما من الأنهار أو رواسب الطمي. في حين أن إنتاج الفضة يتطلب التنقيب عنها، ومستوى عالياً

استعمالهما بهذه الطريقة، لأنهما بالمقارنة مع الحديد وحتى النحاس «بحالتهما كمعدن مُقسى كما استعمالهما القدماء» يكونان طريين جداً وبالتالي، يفترقان بدرجة كبيرة إلى الكيفية التي تعتمد عليها القيمة الاستعمالية للمعادن عموماً. وتاماً مثلما أن المعادن الثمينة عديمة الفائدة في عملية الإنتاج المباشرة، كذلك فإنها تظهر غير ضرورية كوسيلة معيشة، أي كمقتنيات استهلاكية. إذا، يمكن لأية كمية منها أن توضع، حسب الرغبة، ضمن عملية التداول الاجتماعية دون الإضرار بالإنتاج والاستهلاك بحد ذاتهما. ولا تتعارض قيمتهما الاستعمالية الفردية مع وظيفتهما الاقتصادية. الذهب والفضة، من جهة أخرى، ليسا فقط نافلين سلبياً، أي أشياء يمكن الاستغناء عنها، بل إن قيمتهما الجمالية تجعلهما المادة الطبيعية للأبهة، والمنمنمات، والرونق الفائق، ومتطلبات المناسبات الاحتفالية، وباختصار، التعبير الإيجابي عن الوفرة الفائقة والثروة. إنهما يظهران، إذا جاز التعبير، كنور منضوب انتشل من عالم ما تحت الأرضي، لأن كل أشعة الضوء بتكوينها الأصلي تنعكس عن الفضة، في حين أن الأحمر لوحده، وهو أشد الألوان قدرة، ينعكس عن الذهب. والإحساس باللون، علاوة على ذلك، هو الشكل الأكثر شجوعاً للإدراك الجمالي عموماً. ولقد بين جاكوب غريم الصلة الاشتقاقية اللغوية بين أسماء المعادن الثمينة، والإشارات إلى اللون في شتى اللغات الهندو-أوروبية «انظر مؤلفه: تاريخ اللغة الألمانية».

قابلية عالية للتحوّل الشكلي

وأخيراً، إن واقع إمكانية تحويل الذهب والفضة من عملة إلى سبيكة، ومن سبيكة إلى مقتنيات ترفيحية، وبالعكس، والأفضلية التي يتفوقان بها على البضائع الأخرى بكونهما غير مقتصرين على الشكل النافع الخاص الذي أعطي مرة لهما، هذا الواقع يجعلهما المادة الطبيعية للنقد، التي لا بد أن تتغير باستمرار من شكل إلى آخر.

تجسيد ملائم للثروة البرجوازية

لم تعد الطبيعة تنتج النقد بقدر ما باتت الصياغة أو سعر الصرف يفتون ذلك. ولكن

■ المصدر: كتاب ماركس «مساومة في نقد الاقتصاد السياسي» (1859)، دار الطليعة الجديدة، دمشق، 2020، ص 203-209.

هل تتحول اليابان وكوريا الجنوبية إلى وقود في حريق واشنطن؟



لم تعد أهداف واشنطن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خافية على أحد، فإدارة بايدن تحشد القوى في محيط الصين، أملاً في تدعيم الجبهة الأمريكية هناك، وتسعى لتوريط قوى إقليمية للدخول في مواجهات مع بكين، ما يجعل المنطقة أمام مخاطر أمنية وعسكرية كبيرة، وخصوصاً إذا ما أخذنا التحولات الجارية في اليابان المازومة بعين الاعتبار.

■ علاء ابو فراج

وبعض الخطوات الأخرى تقوم بها واشنطن في أطر متنوعة، أبرزها: «مجموعة كواد» التي تضم الهند وأستراليا واليابان إلى جانب الولايات المتحدة. وفي هذا السياق يمكننا رصد ثلاث خطوات خطيرة جرت مؤخراً:

خطوة أولى: تغيير عقيدة اليابان

تضييق الخناق على الصين في محيطها لا يمكن أن يتم دون الاستعانة باليابان، إلا أن وضع هذه الأخيرة ومنذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية لم يكن يسمح لها بتأدية دور عسكري مؤثر، وذلك بسبب دستورها الذي يفرض وجود جيش ذو عقيدة عسكرية دفاعية، وتسليحه بنوعية تتسجم مع هذه العقيدة. لكن واشنطن وجدت أن تيارات يمينية وقومية داخل اليابان تسعى للتخلص من القيود الناتجة عن الهزيمة في الحرب، لا بل إن بعض القوى السياسية لا تنظر بشكل سلبي اتجاه الماضي الإمبراطوري - الاستعماري الياباني، وهو ما يمكن أن يكون نافعا بالنسبة للولايات المتحدة، التي تراهن مجدداً على إمكانية استغلال نزعات مشابهة، لدفع اليابان للدخول في صدام مع الصين، دون التفكير بالعواقب الكارثية لتطورات كهذه.

اليابان، بدأت بالفعل إجراء خطوات طموحة في هذا المجال، من خلال طرح تعديلات على المادة 9 من الدستور، وتقديم تفسيرات مختلفة لها، ما سمح للجيش الياباني بتبني عقيدة جديدة تقر بضرورة تزويده بقدرات تمكنه من إجراء «هجوم مضاد» الذي يعني تزويد القوات اليابانية بأسلحة هجومية لا يمكن ضمان استخدامها بشكل حصري في حال تعرض اليابان لهجوم! وقد أعتمدت الميزانية الدفاعية الجديدة بزيادة قدرها 28% عن الميزانية السابقة.

الخطوة الثانية:

المساعدات الأمنية الرسمية

كانت اليابان قد قررت في نهاية عام 2022 تبني برنامجاً جديداً للمساعدات الخارجية إلى

يفترض أن يصل رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا إلى كوريا الجنوبية في وقت لاحق من اليوم، الأحد 7 أيار الجاري، ومن المقرر أن يعقد قمةً مع رئيس كوريا الجنوبية يون سوك يول. وبالرغم من أن الزيارة تشير إلى احتمالات جديّة لتحسن العلاقات المضطربة بين البلدين، إلا أنها تعتبر نذير شؤم في بكين، التي ترى بوضوح الدافع الخفي وراء هذا التقارب الكوري-الياباني السريع. وترى أيضاً جملة من التحولات الجارية في اليابان والمنطقة.

«توغل الناتو في آسيا»

تداولت تقارير إعلامية خبيراً على نطاق واسع، يفيد بأن الناتو يعمل مع اليابان على فتح أول مكتب اتصال تابع له في آسيا، وتفيد التقارير، أن مقر هذا المكتب سيكون في العاصمة طوكيو. وسيعمل على «إجراء مشاورات دورية مع اليابان وشركاء واشنطن الرئيسيين في المنطقة، مثل: كوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا». وبالرغم من غياب التأكيدات الرسمية حتى اللحظة، إلا أن خطوة كهذه كانت متوقعة، وتحديد بعد أن أعلن الناتو أن الصين باتت تشكل تحدياً لمصالحه، ولذلك أكد ضرورة تعزيز وجوده في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. من جانب آخر، شهدنا مؤخراً تزايداً متسارعاً في التعاون بين كوريا الجنوبية و«حلف الناتو» فقد شارك الرئيس الكوري الجنوبي في قمة الناتو التي عقدت إسبانيا، في شهر آب من العام الماضي، ثم أنشأت كوريا الجنوبية بعثة دبلوماسية لدى الناتو في تشرين الثاني من العام نفسه.

الأمثلة الأخرى كثيرة، فالنشاط الأمريكي في المنطقة مستمر دون انقطاع، وأصبح من الصعب إنكاره أو تقليل حجمه، وبعض الخطوات تجري ضمن إطار الناتو، وعبرت عنها وضوحاً زيارة الأمين العام للحلف بنس ستولتنبرغ إلى كوريا الجنوبية واليابان،

الأموال من اليابان إلى «البلدان ذات التفكير المماثل».

الخطوة الثالثة:

التقارب الكوري-الياباني

لعب تاريخ العلاقات بين اليابان وكوريا دوراً في إعاقة العديد من المحاولات لتمتين التعاون بين البلدين، فالمساعي الأمريكية كانت تصطدم بالأجواء المتوترة بين الجارتين، لكن المهمة الأولى على جدول أعمال واشنطن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كانت تقضي إيجاد أرضية للتفاهم، أملاً في تحويل جهود البلدين لمواجهة بكين، وذلك بغض النظر عن طبيعة الخلافات، التي تعود بمعظمها إلى فترة الاحتلال الياباني لشبه الجزيرة الكورية، والممارسات الوحشية التي مارسها الجيش الياباني هناك، هذا بالإضافة إلى العمالة الإجبارية التي فرضت على الكوريين، والتي ترفض الشركات اليابانية حتى اللحظة دفع التعويضات التي تطالب فيها أسر هؤلاء العاملين، والتي اضطرت سيئول لدفعها بالنيابة عن الشركات اليابانية. كل هذه الجهود سمحت بحدوث انفراجات وبدء «الزيارات المكوكية»، التي تزامنت مع خطوات قامت بها واشنطن وطوكيو وسيئول لتعزيز التنسيق الأمني فيما بينها، والتي كان آخر ما حرر حولها، هي الصورة التي نشرها الجيش الأمريكي، وتجمع قادة الغواصات العسكريين من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان، على متن غواصة أمريكية صاروخية بالستية نووية.

جانب البرنامج المعروف باسم «المساعدة الإنمائية الرسمية ODA» الذي كان يهدف لتقديم العون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. فالإطار الجديد الذي أعلنت عنه طوكيو عرف باسم «المساعدة الأمنية الرسمية OSA» ويهدف صراحة إلى: «تعزيز قدرات الأمن والردع في البلدان ذات التفكير المماثل» ويعمل على «ضمان السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ تحديداً. بهدف خلق بيئة أمنية مناسبة لليابان»، وبحسب التصريحات الرسمية اليابانية مؤخراً، سيكون الهدف من البرنامج «تحسين قدرات الجيوش الإقليمية للقيام بمراقبة المياه الإقليمية والمجال الجوي، وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة» هذا بالإضافة إلى «تطوير البنى التحتية على أساس الاحتياجات الأمنية للبلدان». وتعتبر هذه الخطوة بمثابة الخروج الأول عن القواعد التي حظرت على طوكيو استخدام المساعدات الدولية لأغراض عسكرية. وتشير التقارير والتصريحات الرسمية، أن أول البلدان المستفيدة من البرنامج ستكون الفلبين، التي ستزودها طوكيو برادارات لمراقبة النشاط الصيني في بحر الصين الجنوبي، وستكون كل من ماليزيا وبنغلادش وفيجي جهات أخرى محتملة لتلقي هذه المساعدات. أي إن اليابان، وبمباركة أمريكية، لن تطور قدراتها العسكرية فحسب، بل ستلعب دوراً إقليمياً خطيراً، سيجعلها في مواجهة مباشرة مع الصين، التي لن تقف مكتوفة الأيدي، وهي تراقب تدفق

إن تحويل الناتو إلى حلف عسكري ذو امتدادات عالمية من شأنه أن يزيد مستوى التصعيد العالمي لا العكس

إن تحويل الناتو إلى حلف عسكري ذو امتدادات عالمية من شأنه أن يزيد مستوى التصعيد العالمي لا العكس، وإن الإجراءات التي تقوم فيها واشنطن سواء على الصعيد العسكري، أو الاقتصادي «مجموعة Chip-4» التي تضم 4 من أكبر الدول المصنعة لأشباه الموصلات» تشكل تهديداً حقيقياً بالنسبة لبكين التي تنجح في تنفيذ استجابات سريعة لهذه التطورات الجارية في محيطها، وتدفعها بشكل موضوعي لتكامل أكبر مع روسيا، وخصوصاً بعد توسع نشاط الناتو في آسيا، ما يجعل أهداف البلدين واحدة في كثير من المجالات، ويفرض عليهما مواجهة عدو واحد بوجوه وأشكال متعددة. لكن المشكلة الكبرى تبقى أن درجات التوتر الحالية في العالم أصبحت شديدة الخطورة، ولا يمكن النظر إلى أي مسمى لتأجيجها إلا بوصفه مغامرة خطيرة تهدد بدفع الكوكب إلى مواجهات أوسع، والأخطر من ذلك، أن الدول التي تستخدمها واشنطن لتغذية هذه المواجهات تكون أول من يدفع الثمن، والمثال الأوكراني واضح وأمانا. وهو ما يطرح السؤال حول المصلحة الحقيقية لليابان مثلاً بأن تستعد للدخول في مغامرة عسكرية جديدة، وهي التي تحمكت نتائج قاسية بعد الحرب العالمية الثانية، لم تكن القنابل النووية الأمريكية إلا أحد جوانبها.

استهداف الكرملين ومحاولات جرّ روسيا لتصعيد نووي



يعلن استهداف الكرملين الروسي بطائرتين مسيرتين مساء الأربعاء الماضي، بدء مرحلة جديدة من التهؤور الأمريكي- الأوكراني، ويفتح احتمالات تصعيد خطيرة للغاية، تهدف جزء رئيسي منها إلى استجزار موسكو للقيام برد نووي ما.

■ يزن بوظو

تسير المعركة في أوكرانيا بتباطؤ شديد، وباتت الأخبار الميدانية من تحرير وسيطرة، كرف، ضرب واستهداف، مقتل جنود من مختلف الأطراف وغيرها من الأخبار، تعبر عن حالة سكون نسبي في الصراع العسكري، على العكس مما توجي به الأنباء اليومية من معارك طاحنة تجري.

يرجع بعض المحللين العسكريين والسياسيين هذا السكون، وعدم حسم أي من الطرفين الصراع عسكرياً، إلى مسألة التوازن بين القوات الروسية والقوات الأوكرانية المدعومة من الغربيين. لتبالغ هذه التحليلات أساساً بالجانب العسكري للقضية على حساب تقزيم الجانب السياسي والاقتصادي بين روسيا والغربيين من جهة، وتقزيم الجانب السياسي على المستوى الدولي ككل، من تغيرات وتبدلات جرت وتجرى من جهة أخرى، أي رفع الجانب العسكري من الصراع إلى مستوى أكبر منه، مما يؤدي إلى تفسيرات مغلوبة تغطي على حقيقة الأحداث.

منذ ما قبل بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وحتى اليوم، لا يزال الخبراء العسكريون يؤكدون أن بمقدور روسيا، وخلال فترة سريعة، تحرير كييف بالكامل. لن يجري ذلك دون معارك طاحنة وخطيرة بطبيعة الحال، إلا أن ما يشار إليه هو القدرة عسكرياً بذلك، ليبرز التساؤل: لماذا لم يجر ذلك حتى الآن؟

مرحلتان أولى وثانية

أهداف العملية الروسية كانت واضحة ومحددة، حماية أمنها القومي بوجه التوسع العسكري للناو، وتحديداً من احتمالية انضمام أوكرانيا إلى التحالف، وكانت مسألة إقليم دونباس حساسة فيما يتعلق بالتوتر الأمني

على الحدود الروسية، فضلاً عما يرتبط بالمنطقة شعبياً وتاريخياً، ومن الناحية العملية كان يعني ذلك تحييد أي تهديد عسكري بإمكانه الوصول إلى داخل الأراضي الروسية، على بعد مسافة محددة من حدودها، لتنتقل العملية وتؤمن هذا الهدف عبر تحرير جملة من المناطق.

كانت العملية العسكرية الروسية بنفسها قد تمت بعد استفزازات غربية متعمدة تجاه موسكو، عنوانها الأكبر: انضمام أوكرانيا للناو، واحتمالات نشر قوات له فيها، بما يهدد الأمن القومي الروسي، وكان قد اعترف بعض الأوروبيين، بما فيهم المستشار الألماني السابقة أنجيلا ميركل، أنه لم يكن لدى الغرب أية نية لحل الملف الأوكراني وتنفيذ اتفاقات مينسك، بل كان يسعى للتحضير للحرب، قبل سنوات من بدئها.

بعد انطلاق العملية الروسية، وتحقيق أهدافها عملياً بتحييد التهديد العسكري على بعد مسافة محددة بعد تحرير جملة من الأراضي، أدى الدعم العسكري للقوات الأوكرانية، بما فيها توريد أسلحة وتقنيات عالية ومتطورة، ومنظومات دفاع ذات مدى أكبر، إلى استفزاز جديد لموسكو، وضعت على إثره أهدافاً جديدة أوسع. أي عملياً توسيع رقعة الصراع العسكري وتصعيده.

راهنّت موسكو، وما تزال - كما تراهن الصين، وحلفائهم، بالمعنى الاستراتيجي - على عامل الوقت بمضاعفات الأزمة الاقتصادية الغربية، وما تولده من أزمات سياسية، وعلى تطور التغيرات الدولية الجارية عموماً، بما يضعف الوزن الأمريكي والغربي، ويشل قدرته على إشعال أزمات جديدة أو تصعيد الأزمات الجارية، بالمقابل، تسعى واشنطن بكامل استطاعتها إلى توسيع رقعة الحرب والتوترات بأسرع ما يمكن، واستناداً لقراراتهم وإمكاناتهم بالظرف الحالي، بمشروع يسعى لتوتر وتفكيك روسيا نفسها داخلياً، وتفكيك

أزمة الغربيين بذلك.

يمكن فهم حالة السكون النسبي على الجبهة العسكرية ضمن هذا السياق، بأنه يخدم المصالح الروسية بعيدة المدى، ويخسر الأمريكيون على إثره يوماً في معركة «كسر عظم»، فخلال فترة العملية العسكرية نفسها على الأقل، تطور وزن التكتلات والمجموعات الدولية بشكل كبير، من مثل بريكس وشانغهاي، وتسارعت مؤخراً تحركات التخلي عن الدولار بالمبادلات والتسويات التجارية دولياً، سواء ضمن تكتلات، أو في العلاقات الثنائية بين بلدين، وتقلصت قدرة الأمريكيين بدرجة كبيرة على إمكانية التحكم والتأثير بأسعار النفط عالمياً، وبدأت بعض البنوك والشركات بالإفلاس، وجرّت أحداث وتطورات سياسية أبعدت الهيمنة الأمريكية، وقلصت من نفوذها الجيوسياسي من مثل: الاتفاق السعودي- الإيراني بالتعاون مع الصين مثلاً، أو بخسارة واشنطن للبرازيل كمثال آخر من الكثير غيرهم.

المرحلة الثالثة: التهؤور الخطير ودلالاته

ليأتي استهداف الكرملين عسكرياً عبر مسيرتين يوم الأربعاء الماضي ضمن هذا السياق، وهذه الظروف، وبنفس الأهداف الأمريكية: استفزاز متعمد لموسكو، ومحاولة استجزارها لتصعيد ميداني أكبر، يكمن خطر استهداف الكرملين الأخير، بما حمله من تهديد على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بأنه يمسه العقيدة العسكرية والخارجية الروسية مباشرة، وتحديداً منها: ما يقتضي بالردّ النووي على أية محاولة اعتداء على الأراضي الروسية من جهة، وعلى الرئاسة من جهة أخرى. أي أنه مرحلة ثالثة

أكبر وأخطر، تشابه المرحلتين السابقتين اللتين أدتا إلى بدء العملية العسكرية أولاً، وتوسيع أهدافها ثانياً.

محاولة استفزاز موسكو بهذا الشكل، ولهذا الهدف العسكري، يتجاوز الجانب العسكري نفسه ككل، فهو - إن جرى من وجهة النظر الأمريكية - يؤدي إلى رص صفوف الغربيين بدرجة أكبر سياسياً، ويمنح ذريعة أكبر بقمع أية توجهات مخالفة لهذا النهج على غرار الانقسام الأمريكي وتيار الانكفاء، ويؤدي إلى رد فعل دولي سلبي تجاه موسكو، ومن ضمن الأخير تحديداً رد فعل سلبي من بكين بما يؤمن الظموح الأمريكي بحصول شقاق صيني- روسي، تعبت بتناقضاته.

تدرك روسيا، والصين، والمجتمع الدولي عموماً هذه الاستراتيجية وأهدافها، ولا يزال الرد الروسي على استهداف الكرملين قيد التحضير، قد يجري أو لا يجري، إلا أن إشارته ظهرت بما تحدث به نائب رئيس مجلس الأمن الروسي ديميتري ميديديف: «لم يتبق سوى التحييد الجسدي لزيلينسكي وعصابته، فلا حاجة له حتى لتوقيع قرار الاستسلام غير المشروط» بينما لم يجر الحديث حتى الآن عن أي ردّ نووي.

كما أن خطر استهداف الكرملين يكمن بدلالاته المرتبطة بواشنطن واستفزازاتها فيما يتعلق بالمرحلة المقبلة ككل، فمثل هذا التهؤور قد يعبر عن خطوة أولى من العديد غيرها تهدف للغاية نفسها: ردّ نووي روسي.

إلا أنه وفي الوقت نفسه، يعبر مباشرة عن درجة عالية من الضعف والخوف داخل واشنطن نفسها، ويوضح أن النخبة الأمريكية تشعر أنها دخلت مرحلة جديدة من التراجع والانهايار المتسارع والمحسوس مما يدفعهم لمثل هذا التهؤور.

المعادلة نفسها

رغم ذلك، تبقى المعادلة على ما هي عليه: مدى قدرة الأطراف الدولية الصاعدة - ليس روسيا وحدها فقط، وإن كانت المستهدفة الرئيسي حالياً - على ضبط النفس والمناورة مع عامل الوقت، بما يضمه من استفزازات عسكرية وسياسية واقتصادية غريبة عموماً، وأمريكية خاصة، سواء في أوكرانيا أو تايوان أو الشرق الأوسط أو العقوبات أو الخ، ريثما تفرض الأزمة الغربية بعد كل تراكماتها المتسارعة الجارية حالياً، من تراجع عسكري واقتصادي وسياسي دولي وانعكاساتها على الداخل الأمريكي، بانفجارات وتبدلات داخلية تنتهي، على الأقل، المشروع الأمريكي، وقدرة واشنطن والغربيين على القيام بأية تحركات، أو حتى تصريحات استفزازية جديدة أساساً، إن لم تنته الدول نفسها.

ماذا يحمل سوليفان في جعبته هذه المرة؟



أعلنت واشنطن أن مستشار الأمن القومي الأمريكي جاك سوليفان سيزور الرياض نهاية الأسبوع الجاري، وتعتبر هذه الزيارة الأولى لمسؤول أمريكي كبير إلى المنطقة، منذ الإعلان عن الاتفاق بين الرياض وطهران برعاية صينية، ما جعلها محط اهتمام البعض، وتحديدًا لكونها اختباراً جديداً سيحدد قدرة واشنطن على إعادة بناء ما تهدم في علاقتها مع المملكة السعودية.

■ محرر الشؤون العربية والدولية

تطبيع بين إسرائيل والسعودية» وأشار إلى أنه تحدث مع نظيره الصهيوني تساحي هنغبي، بالإضافة إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وأكد مجدداً: أن «البيت الأبيض يعكف على عقد صفقة تدفع قدماً تطبيقاً للعلاقات بين المملكة وإسرائيل» مدعياً أن لدى السعودية و«إسرائيل» مصالح مشتركة، وجزأماً، أن الأمريكيين والسعوديين يتكلمون اللغة ذاتها حسب تعبيره.

المثير للانتباه، أن موضوع انضمام السعودية إلى ما عرف باسم «اتفاقيات إبراهيم» كان دائماً على جدول أعمال كل المسؤولين الأمريكيين الذين زاروا المملكة السعودية، ومع كل زيارة كان المسؤولون الصهاينة يبدون «ارتياحاً وتفاناً» تجاه المساعي الأمريكية، التي لم تنجح حتى اللحظة في تحقيق تقدم ملحوظ في هذه المسألة، وخصوصاً أن الظرف العام داخل الكيان الصهيوني والمحيط به بات يشكل تهديداً على الاتفاقيات الموقعة سابقاً. وإن كانت واشنطن قد فشلت سابقاً في سحب الرياض إلى تحالف إلى جانب الكيان الصهيوني في مواجهة إيران، ستكون حظوظ هذه المساعي أضعف الآن، وخصوصاً بعد عودة العلاقات الثنائية بين الرياض وطهران، والتي بدأت تؤثر إيجاباً على كل قضايا المنطقة بنسب متفاوتة.

تؤكد الأنباء المتداولة، أن زيارة سوليفان ستكون مرحلة أولى تتلوها زيارات لمسؤولين أمريكيين آخرين، ويجري الحديث تحديداً عن وزير الخارجية أنتوني بلينكن، الذي من المتوقع أن يزور الرياض في شهر حزيران القادم.

ما أهداف الزيارة؟

بحسب تصريحات أدلى بها سوليفان أثناء كلمة ألقاها الخميس أمام معهد «الشرق الأوسط في واشنطن» قال: إنه سيذهب إلى الرياض ليلتقي قادة سعوديين، وألمح إلى احتمال عقد لقاء مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وأكد مستشار الأمن القومي الأمريكي، أنه سيلتقي أيضاً بنظيره من الإمارات والهند اللذان سيكونان في السعودية لهذا الغرض. مشيراً إلى أن المباحثات بين السعودية والهند والإمارات والولايات المتحدة تهدف لنقاش حقبات جديدة من التعاون في المنطقة بين الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وأضاف المسؤول الأمريكي، أن الوضع في اليمن سيكون على جدول الأعمال، هذا بالإضافة إلى قضايا أخرى، مثل: إيران وسورية والعراق وصولاً إلى «النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني».

ما الذي تأمله واشنطن اليوم؟

إن كانت المحاولات الأمريكية السابقة لم تعط النتيجة المرجوة، حتى تلك التي

واشنطن تعمل على اتفاق تطبيع

في السياق نفسه، أشار جيك سوليفان إلى أن الولايات المتحدة «تعمل على تحقيق اتفاق

والاستثمارات في مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية، بما في ذلك الموانئ والسكك الحديدية والمعادن» وذلك حسب ما أوردت بلومبيرغ.

المشكلة، إن صحت هذه التقارير، أن الهدف الواضح لمبادرات واشنطن أنها تحاول تقديم بديل عن الصين من جهة، وتسعى لتقويض نفوذ هذه الأخيرة، ما يجعل انخراط السعودية وفي هذا الوقت بالذات في مشاريع أمريكية هزيلة تستهدف الصين بشكل مباشر يبدو أمراً مستبعداً، وخصوصاً أن حجم المصالح المتبادلة بين الرياض وبكين أكبر بكثير من حيث الوزن الاقتصادي والتجاري، هذا إلى جانب أفاق سياسية ملموسة يمكن أن تكون ذات فائدة أكبر للسعودية.

«قادها» الرئيس الأمريكي نفسه، فما الذي يجعل واشنطن تعيد المحاولة هذه المرة؟ وتبدو الإجابة عن هذا السؤال: بأن لدى البيت الأبيض «عرضاً جديداً» إذ تشير بعض التقارير إلى أن سوليفان يسعى إلى دمج المملكة السعودية ضمن اتفاقية موقعة بين الهند والإمارات والولايات المتحدة والكيان الصهيوني، والمعروفة بصيغة I2U2 وهي شراكة أعلن عنها في شهر آب 2022. تعنى في زيادة التعاون بين الأطراف الأربعة، في مجالات الطاقة والأمن الغذائي والصحة والغذاء والنقل والمياه. ويبدو أن واشنطن ستناقش في السعودية بحضور الإمارات والهند وبغياب ممثلين عن الكيان الصهيوني مسائل متعددة، مثل: «تنوع سلاسل التوريد

منظمة شانغهاي للتعاون.. مركز وقطب دولي جديد



وحول الملف الأفغاني، قال الوزير الصيني: «من الضروري دعم أفغانستان في بناء هيكل سياسي واسع وشامل، ومكافحة أي شكل من أشكال الإرهاب بحزم»، وبدوره قال لافروف: إن مجموعة الاتصال في منظمة شانغهاي للتعاون تنتظر من حركة طالبان تنفيذ الطلبات التي قدمتها المنظمة، من أجل الاعتراف بها، قائلاً: «نحن في انتظار تنفيذ الحركة للمطالبات التي تقدمنا بها للحركة فيما يتعلق بالوضع العرقي، وضمان الأمن، والحفاظ على حقوق الإنسان، ومكافحة تهريب المخدرات، ومكافحة الإرهاب وغيرها».

وحول انضمام دول جديدة إلى المنظمة أو التعاون معها، أعلن خلال الاجتماع عن منح الإمارات العربية المتحدة صفة «شريك في الحوار» استناداً لما وصفوه بالجهود المتواصلة للحفاظ على علاقات متوازنة وتطويرها مع دول المنظمة، وتم توقيع مذكرة تفاهم معها، ومن المتوقع أن تحصل الكويت وميانمار وجزر المالديف على صفة الشراكة كذلك قبيل منح العضوية الكاملة. عقب انتهاء الاجتماعات، دارت

■ هلاذ سعد

صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف- يوم الجمعة عقب انتهاء الاجتماعات- عن وجود إمكانية لدى المنظمة للتحويل إلى عملة موحدة خاصة بها للعلاقات والتبادلات التجارية بين أعضائها، وأشار إلى أنه «لا يمكن وقف العمل على زيادة استخدام العملات الوطنية في التسويات بين الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون، ولتطبيق ذلك يمكن تطبيق الخبرات المتشكلة في البنك الآسيوي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك بريكس للتنمية الجديد».

وخلال الاجتماع، دعا وزير الخارجية الصينية الدول الأعضاء في المنظمة الملونة، قائلاً: «نحن بحاجة إلى التمسك بالحكم الذاتي الاستراتيجي، وتعزيز التضامن والثقة المتبادلة، ودعم بعضنا بحزم في حماية السيادة والأمن ومصالح التنمية، ومقاومة تدخل القوى الخارجية في شؤون المنطقة، وتنظيم الثورات الملونة».

عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون اجتماعات لهم استمرت ليومين في ولاية غوا الهندية، بدءاً من يوم الخميس الماضي، حيث ناقشوا جملة من القضايا والملفات المرتبطة بالأمن الإقليمي والجماعي لأعضاء المنظمة، من بينها: مواجهة الثورات الملونة، وإمكانية إنشاء عملة موحدة، وانضمام أعضاء جدد، وغيرها من الأمور.

الأمريكية، والعمل لحل المشاكل الإقليمية التي كانت أفغانستان واحدة من المواضيع المناقشة بينها، تعد جميعاً أموراً مترابطة ومتشابكة تمضي باتجاه الهدف نفسه: إنهاء الهيمنة الغربية والأمريكية عن المنطقة الأوراسية، ومواجهة أية محاولات للدفاع عن هذه الهيمنة، وتثبيت المنظمة نفسها كمرکز وقطب بوزن دولي.

أدناو استهداف الكرملين بالطائرات المسيرة، الذي جرى مساء الأربعاء الماضي، وكانت موسكو قد اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية بالوقوف خلفه. التحول إلى عملة موحدة، والتعاون الاستخباراتي والأمني بوجه الثورات الملونة والتدخلات الخارجية، وانضمام أعضاء جدد، والاتحاد بوجه الاعتداءات

أحدث وتحليلات إعلامية تشير إلى فشل الغربيين بعزل روسيا دولياً، ويتعلق هذا الأمر بمنظمة شانغهاي على وجه الخصوص، لكن الأعضاء الموجودين فيها، وتغطيتها للمنطقة الأوراسية جغرافياً، فضلاً عن تكتلات ومجموعات أخرى كبريكتس. وقد أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن جميع أعضاء دول منظمة شانغهاي للتعاون قد

الأمم المتحدة لا فائدة منها في كامل «الجنوب العالمي»



ذات مرة، قال داغ هامرشولد، الأمين العام «الأساوي» الثاني للأمم المتحدة، بأن المنظمة لم يتم إنشاؤها لقيادة البشرية إلى الجنة، بل لإنقاذ البشرية من الجحيم. طبعاً هذا يعتمد بشكل كبير على نوع الجحيم الذي تفكر فيه عندما تقول بأنك المنقذ منه.

■ روجر ماكزني
ترجمة: قاسيون

مقدمة

ربما تداعيات معسكرات الإبادة التي صنعتها ألمانيا النازية قد تركت أثراً مهيماً في عالم هامرشولد أثناء فترة ولايته في 1953 حتى وفاته الحزينة في حادث تحطم طائرة في عام 1961. لذلك لا بد أن يكون هناك ظل محتتم للإبادة النووية الناجمة عن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، تركت أثرها في عقل الرجل. لكن ما كان قادراً على قوله، حتى في تلك الحقبة القديمة، هو أن الولايات المتحدة لطالما اعتبرت نفسها القوة العالمية المهيمنة، وأنها مستعدة لإطلاق نسختها الخاصة من «الجحيم» متى شاءت، وكيفما أردت. لا بد أن هامرشولد -كغيره من المطلعين- كان يعلم أن الأمم المتحدة عاجزة تماماً عن السيطرة على الولايات المتحدة التي يمكنها، وعادة ما تفعل، أن تتصرف بأي شيء تريده على المسرح العالمي.

إن الأمم المتحدة كانت، وما زالت، مؤسسة لا معنى لها إلى حد كبير، تعمل فقط كإله مقيد عندما يقرر البيت الأبيض أن لها دوراً ما في حماية المصالح الأمريكية. إن الحرب بالوكالة التي تشنها الولايات المتحدة ضد روسيا في أوكرانيا، وتصعيد التوترات ضد الصين مع عدم وجود أية إشارة ذات مغزى للحياة من الأمم المتحدة لوقف ما يحدث، هو المثال الأوضح على ذلك. الأمم المتحدة، ومقرها في بطن الوحش نفسه في نيويورك، هي هيئة خالية من أي انتقاد جدير بالاهتمام للولايات المتحدة.

إن حقيقة أنه على مدى السنوات الثلاثين

الماضية على التوالي، طالبت الغالبية العظمى من الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع الحظر غير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، يتم تجاهلها تماماً. لكن تتوقع الولايات المتحدة من كل دولة أن تتبع تعليماتها بفرض عقوبات على روسيا بسبب عملياتها العسكرية في أوكرانيا، يجعلنا ندرك مدى ضعف الأمم المتحدة.

في عام 2003 أخبر كولن باول مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي يفترض بأنه الهيئة الرئيسية للمنظمة، أن الولايات المتحدة لديها دليل على أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل واضحة وكان هذا مبرراً لهم لخوض الحرب. بالطبع، كانت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش ستعزو العراق بكل حال، لكن البيت الأبيض شعر بوضوح بأنه من المهم إرسال كبير دبلوماسيينهم إلى الأمم المتحدة ليقولوا للعالم ما يعرف الجميع- في إدارتهم وخارجها- بأنه كذبة، وذلك للحصول على دعم دولي لمغامرتهم السيئة. حتى الكونغرس الأمريكي وجد أن الإدارة الأمريكية كذبت، ولكن في الأمم المتحدة كان هناك صمت يصم الأذان بشأن أية عقوبات ضد الولايات المتحدة لكذبها على العالم حتى تقتل مئات الآلاف من الناس باسم تغيير النظام.

عالم ومؤسسات بديلة تلوح في الأفق

في الوقت ذاته، هناك قوى صاعدة تسعى إلى التخلص من الهيمنة الأمريكية، وبالتالي إيجاد بدائل مختلفة عن المؤسسات التي تآمر بأمرها. يبدو اليوم مثلاً أن الصين والبرازيل تبدلان جهوداً لإحلال السلام في أوكرانيا، في حين أنه لا توجد تحركات سلام ذات مغزى من قبل الأمم المتحدة.

لقد تطلب الأمر من الصينيين الجمع بين السعودية وإيران للتوسط في صفقة تؤدي في محصلتها إلى تخفيض التوتر على الكثير من الجبهات في الشرق الأوسط، ومنها إحقاق السلام المتسارع في اليمن المنكوبة بالحرب منذ تسع سنوات. نجحت الصين وفشلت الأمم المتحدة. حاولت الولايات المتحدة أن تنكر بشكل لا يقنع أحداً دور الصين في الأمر، وأصرّت أن جمع الصين للسعوديين والإيرانيين معاً لم يسهم بشيء لتحقيق السلام في اليمن. تدور حبكة رواية الأمريكيين أن هذا تمّ بواسطة مسؤول صغير من وزارة الخارجية الأمريكية أجرى مكالمات مع السعوديين وأقنعهم بذلك!

يمكن للمرء أن يفترض براحة ضمير أن الأمم المتحدة تترك جيداً أن الولايات المتحدة والمجمع العسكري الصناعي الذي تديره مرتبطان بعمق بكل من النزاع العسكري في اليمن وأوكرانيا، ما يجعل أية محاولة لمخالفة إرادتهما غير مجدية. يدرك الجميع أن هناك فرصة ضئيلة في أن تضطر الولايات المتحدة إلى الاعتراف بأخطائها عالمياً. عندما أظهر جوليان أسانج وويكيليكس في عام 2010 الانتهاكات الواضحة والصريحة للقانون الدولي عبر التسريبات التي قدمتها محطة الاستخبارات في الجيش الأمريكي تشيلسي مانينغ، لم تكن هناك أية ثغرة يمكن من خلالها استبعاد أو الدوران حول محاسبة الولايات المتحدة.

بالنسبة للولايات المتحدة، كانت هذه في الواقع إشارة لملاحقة مانينغ وأسانج وليس لديها أدنى خوف من أن تتهم محاسبتها. حتى أن دبلوماسيينهم يعلمون دوماً أن عليهم الخروج من اجتماعات الأمم المتحدة عندما يحاول أحد إزعاجهم بانتهاكاتهم، كما حدث مؤخراً عندما بدأ ممثل روسيا بالتحدث عن ارتكاب الأمريكيين لانتهاكات الحرب وحقوق الإنسان.

اليوم تمّ اختزال الأمم المتحدة إلى كونها مجرد منظم للمؤتمرات حول قضايا مهمة مثل الطوارئ المناخية، والمياه، ومجموعة من القضايا الأخرى. حقيقة أن هذه المؤتمرات تتعقد هو أمر هام، ولكن نادراً ما توجد نتائج

حقيقية تحدث أي فرق تنجم عن جلسات التفاوض «الماراتونية» التي يتم إبرازها عادة في هذه المؤتمرات. الواقع الوحيد الذي يمكن العيش فيه أمام هذه المؤتمرات، أنه كلما اعتقد المراقبون أن هناك نتائج حقيقية ستنتج عنها، يكتشفون أن الأمم المتحدة لا أسنان لها ولا حتى رغبة في محاسبة بعض الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة، مقابل أي شيء تختاره أو تمتنع عن فعله مما تمّ الاتفاق عليه في المؤتمر.

أنا لا أزعج أن جمع دول العالم كلها تحت سقف واحد لمناقشة التحديات التي تواجه الكوكب ليس بالأمر المهم، فهو أمر حيوي وشديد الأهمية. لكنّه ينجح فقط إن كانت المنظمة التي تجمع الدول تمتلك القوة لمحاسبة جميع هذه الدول على قدم المساواة. هذا الخطأ الفادح أدى إلى قيام بلدان الجنوب العالمي بالبحث عن طريق جديدة للقيام بالأعمال.

ترى الكثير من دول الجنوب العالمي اليوم قيمة أكبر في إنشاء الهياكل التي تأخذ مصالحها في الاعتبار، هياكل لا تجعل الجميع يبادق في يد الولايات المتحدة. يجتذب تحالف بريكس اهتماماً كبيراً من دول أخرى مثل السعودية بينها بعملاؤها الخاصة كمقدمة لتطوير عملتها المشتركة لجنوب الكرة الأرضية. سيؤدي هذا إلى تحطيم هيمنة الدولار على الغالبية العظمى من سكان العالم.

في الوقت الذي يتجه عدد هائل من سكان العالم لتحقيق هدف موحد: استقلال إلى الأمم حقيقي لشعوبهم، الرسالة الموجهة إلى الأمم المتحدة هي أنه يمكن أن تكوني وثيقة الصلة بالجنوب العالمي وتصمدي وتصبجي جزءاً من التطور، أو يمكنك الجلوس على الكرسي الهزاز الخاص بك وأنت تدخن غليونك، وتتحدثين عن الأيام الخوالي برعاية الولايات المتحدة، بانتظار ضربة الموت الأخيرة.

■ بتصرف عن:

Waiting Done Is South Global The sHumanity Solve To UN The For Challenges

«انتفاضة» الرياض ليست مجرد نزوة!



اتخذت السعودية في آذار ونيسان عدداً من الخطوات «التاريخية» البارزة لاختراق نظام الهيمنة الأنغلوإسكسونية على سياساتها: قدمت طلبات رسمية وافقت عليها الحكومة للانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة بريكس. ثم كسرت مبدأ فرق تسد الأنغلوإسكسوني المطبق عليها وتصلحت مع إيران عبر الوساطة الصينية، وما نتج عن ذلك من إيقاف الحرب في اليمن. كما أعادت العلاقات مع دمشق بعد أن فرض المشروع الأمريكي لتدويل الأزمة السورية القطيعة بين سورية والعرب، الأمر الذي يحرم بالمحصلة القوات الأمريكية في سورية من أية شرعية إقليمية. وفي منظمة أوبك وافقت السعودية على خفض آخر في الإنتاج النفطي، وهو ما يقوض - بحسب تعبير واشنطن نفسها - الجهود الغربية لمحاصرة روسيا.

■ ديمتري مينين ترجمة: أوديت الحسين

يبدو بإعلامه «بالقفزات الغربية» من جانب الأمريكيين، وليؤكد له التزام الرياض بقراراتها وعدم التراجع عنها.

بالنسبة للشرق الأوسط، استمرت هيمنة الإمبراطورية البريطانية، والتي تلتها الولايات المتحدة وحلت تدريجياً مكانها بشكل كلي، لمدة قرن على الأقل بداية من الحرب العالمية الأولى. من الناحية الرمزية ارتبط تأسيس الحكم البريطاني بأنشطة لورنس العرب الشهير، الذي حشد الحكام العرب المحليين للثورة ضد الإمبراطورية العثمانية. وعلى الرغم من أن لورنس نفسه أيد مطالب العرب بالاستقلال في مؤتمر فرساي 1919، فقد تم تجاهل هذا المطلب كالعادة، ليعيد التأكيد على أن الاستعمار يستخدم الجميع ليحقق مصلحته وحده في النهاية.

لطالما عانت دول الشرق الأوسط من الإرادة المفروضة عليها من الخارج ومن «القيم» الغربية التي يسعى الغرب والولايات المتحدة لإنفاذها، ولهذا نما الاتجاه المناهض للغرب بشكل جديد مع تراجع القوة الاقتصادية والعسكرية للغرب. قبل أكثر من عقد، وبخبري مباشر من الولايات المتحدة، كانت محاولة تغيير المنطقة تحت شعارات تحوي داخلها جميعها ثورات ملونة، في محاولة لعكس ما يحدث، ولكن دون جدوى.

الانتقال إلى القوى الصاعدة

اليوم بدأت تستنفذ إمكانات الثورات الملونة التخريبية نفسها تماماً في العالم العربي، ليكون ذلك علامة على بداية «انتفاض» الشرق الأوسط، وحلقة التصدعات المدمرة. يمكن أن

كان رد فعل الولايات المتحدة عنيفاً وشبه هستيري. في منتصف نيسان زارت أربعة وفود أمريكية الرياض لمدة أربعة أيام، وبصوت واحد دعوا جميعاً ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الذي استقبلهم، إلى إعادة النظر في هذه القرارات، وهي المحاولات التي يمكن حتى لمراقب خارجي أن يدرك على الفور بأنها معبر عن «سقوط يائس». في البدء وصل مدير المخابرات المركزية الأمريكية وويليام برنز إلى السعودية. ثم في 11 نيسان استقبل ولي العهد عضو مجلس الشيوخ الأمريكي ليندسي غراهام، الصقر الجمهوري، في جدة وكأنهم أرادوا أن يظهروا للسعوديين بأنهم متوافقون حزبياً في مطالبهم. في 12 نيسان استقبل محمد بن سلمان مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان. في 13 و14 نيسان زار السعودية منسق مجلس الأمن القومي الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بريت ماكغورك «وهو من المبعوثين السابقين لإشغال سورية»، ومعه عاموس هوشستين الممثل الأمريكي المنسق الأمريكي الخاص لشؤون الطاقة الدولية. كما ضم الوفد الممثل الأمريكي الخاص في اليمن تيم ليندرغينغ.

لكن الهجوم «الكمي» الأمريكي لم يتحول إلى أي شيء «نوعي»، بل أظهر عوضاً عن ذلك مدى الفوضى السائدة في الإدارة الأمريكية، وأقنع السعوديين مرة أخرى بأن واشنطن لم تعد كما كانت. تواصل ولي العهد بعد ذلك مع الرئيس الروسي بوتين، ليقوم على ما

تأخذ عودة سورية الوشيكة إلى مؤسسات العالم العربي ومحاادثات الصلح بينها وبين جيرانها في جميع أنحاء المنطقة إشارة على أن الأجندات الغربية في المنطقة قد استنفدت نفسها.

كانت نتيجة عقد مضطرب أن دول الشرق الأوسط، بما في ذلك أبرزها وأهمها مثل السعودية، استمرت في السعي إلى السيادة الكاملة بقوة وزخم أكبر، فالنخب المحلية تدرك جيداً من أين جاءها الهجوم. لكن هذه النقطة ليست فقط تعبيرات ظاهرية تعكس خيبة أمل هذه الدول وقيادتها في «القيادة الأخلاقية» للولايات المتحدة، بل أيضاً في العمليات الأعمق. يسمي السعوديون مسارهم الجديد: طريق تنويع العلاقات الدولية.

تجاوزت التجارة بين السعودية والصين «87 مليار دولار» في عام 2021 التجارة مع الولايات المتحدة «25 مليار دولار» بأكثر من ثلاثة أضعاف. يقترب هذا الرقم اليوم من 4 أضعاف. الصين هي الشريك التجاري الأكبر للسعودية، وهي أكبر من الغرب بأسره. إن تأخر انتقال الرياض في تجارتها مع بكين إلى اليونان طبيعي ومبالغ بمقداره. إن ظهور عامل مثل الإنتاج بالنفط باستخدام عملة اليونان في الأسواق الدولية هو أحد الضربات الرئيسية لمكانة الدولار الاحتكارية في التمويل العالمي. لدى السعودية علاقات وثيقة مع روسيا عبر أوبك ومصالحهما المشتركة في تجارة النفط. كما لاحظت صحيفة «نيوزويك»، فالقرار السعودي الأخير بتخفيض إنتاج النفط بمقدار 500 ألف برميل إضافية يومياً كان بمثابة صفة تشديد التوتر بين واشنطن والرياض، وقد أدى تفاقمها في ظل إدارة الرئيس جو بايدن إلى اقتراب السعودي بشكل أسرع من روسيا والصين.

إن «استعراض» جلد روسيا الذي أتى على شكل العقوبات ومصادرة الأموال والأصول الأجنبية، والذي كان من المفترض به بحسب خطة الأمريكيين أن يخيف الجميع، بما في ذلك السعودية، كان له تأثير عكسي. حاول السعوديون القيام بهذا الدور وأدركوا أنه بدون روسيا كعامل مؤثر في السياسة العالمية، يمكن للولايات المتحدة أن تجبرهم على

خفض سعر النفط وحرمانهم من ممتلكاتهم، عبر إلغاء سنداتهم من جانب واحد على سبيل المثال، حيث يستثمر العرب مئات المليارات من الدولارات في سندات الخزينة الأمريكية.

لن يعدم الأمريكيون الذريعة ويمكن أن يختلفوا أي شيء، سواء أكان قصة خاشقجي نصف المنسية، وصولاً إلى العقوبات التي تفرضها الدولة السعودية على أنصار مجتمع الميم. لذلك كان رفض العقوبات على موسكو يلبي بشكل مباشر المصالح الوطنية للرياض. الزمن سيثبت أن تغيير المسار بالنسبة للسعودية ليس مجرد «نزوة». تعلم السعوديون درسهم في العقود الأخيرة من التصريحات والأفعال المتناقضة للرؤساء الأمريكيين، بأنه لم يعد بإمكانهم الوثوق بالولايات المتحدة. كتبت صحيفة Die Zeit الألمانية: «في الوقت الحالي لا يمكن للغرب تقديم أي عرض مغر للسعودية، فلا الاتحاد الأوروبي ولا الولايات المتحدة قادرين على شراء كمية كبيرة من النفط السعودي، ولا يمكنهم فتح تحالفاتهم الغربية لمليكة استبدادية مثل السعودية. إذا أصبحت السعودية جزءاً لا يتجزأ من التحالف الصيني الروسي، فستكون هذه الأخبار غاية في السوء بالنسبة لغرب».

لا يزال اعتماد السعودية على الولايات المتحدة في المجال العسكري كبيراً، وبشكل خاص توريد الأسلحة، حيث تحتل السعودية المرتبة الخامسة في العالم من حيث الإنفاق الدفاعي «75 مليار دولار». توفر المملكة 78% من وارداتها من الأسلحة عبر الولايات المتحدة، وتحتاج هذه الأسلحة باستمرار إلى قطع غيار وخدمات. لن تتمكن الصين من سد هذه الفجوة بسهولة وبسرعة.

ليس السعوديون مستعدين بعد للتخلي نهائياً عن الأمريكيين، ولكن هذا أيضاً يمكن أن يتغير في حال النهاية غير الناجحة للولايات المتحدة في الصراع الذي أشعلوه في أوكرانيا. هذا بالمناسبة لا يتعلق فقط بالسعودية، بل أيضاً بالضرر المحتمل للعلاقات العسكرية للأمريكيين مع الكثير من البلدان التي لن تريد أن تقاوم حتى «آخر أوكراني».

لا يزال اعتماد
السعودية على
الولايات المتحدة
في المجال
العسكري كبيراً
وبشكل خاص توريد
الأسلحة حيث تحتل
السعودية المرتبة
الخامسة في العالم
من حيث الإنفاق
الدفاعي «75 مليار
دولار»

هل تعرف الشركة البريطانية المرتبطة بالمخابرات؟



تعمل مجموعة «Pilgrims» «الحجاج»، التي يعمل بها جنود من القوات الخاصة البريطانية، بهدوء على صياغة التغطية الدولية لكارثة MH17 حيث ترعى الصحفيين من وإلى موقع التحطم.

■ كيت كلارينبيرج

في تشرين الثاني من العام 2022، توصلت المحكمة إلى حكم نهائي في محاكمة الجنّة المزعومين للهجوم على رحلة الخطوط الجوية الماليزية رقم 17 «MH17». وأدين الرعايا الروس إيغور جيركين وسيرجي دوبينسكي، والدونباسي ليونيد خارتشينكو غيبيا، بقتل 283 راكباً على متن الرحلة MH17 وكذلك 15 من أفراد الطاقم. وحكم عليهما بأنهما رتبا نقل نظام صواريخ بوك أرض-جو الذي قيل إنه أصاب الطائرة. وعلى العكس من ذلك، تمت تبرئة أوليج بولاتوف، المتهم الوحيد الذي سعى للحصول على تمثيل قانوني أثناء المحاكمة، من جميع التهم التي لن يستأنفها المدعون.

ويُزعم أن الطائرة الماليزية أسقطت بصاروخ في 17 تموز 2014، مما أسفر عن مقتل جميع ركابها البالغ عددهم 283 راكباً و15 من أفراد الطاقم.

وقد بدأ -باعتقاد كبير على المعلومات التي قدمتها خدمة الأمن الأوكرانية «SBU» وتحقيقات منظمة «مفتوحة المصدر» تلك التي تمولها الحكومات الغربية والمعروفة باسم Bellingcat- أن أحكام الإدانة تبرر رواية راسخة، تقول بأن روسيا وحلفاءها في دونباس هم المسؤولون الوحيدون عن ارتكاب الجريمة.

ولكن كما سيكشف التحقيق، فإن القسم الكبير من التغطية الإخبارية لـ MH17 تأثر بشدة بكيان غامض يسمى مجموعة Pilgrims، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستخبارات البريطانية.

تعد مجموعة Pilgrims، التي يعمل بها ويقودها قدامى المحاربين في القوات الخاصة البريطانية، شركة أمنية خاصة تقدم خدمات أمنية متميزة لسفارات لندن والدبلوماسيين والجواسيس والمصالح التجارية في الخارج، لا سيما في البيئات شديدة الخطورة. كما تقوم بتدريب الجيوش الأجنبية والجماعات شبه العسكرية، وتوفر الحماية للصحفيين وأصحاب العمل.

في السياق الأخير، عملت مجموعة Pilgrims على تشكيل التغطية الإعلامية -وبالتالي التحقيقات الرسمية- للطائرة MH17. حافظت الشركة على وجودها في كيبف منذ الأيام الأولى لـ «ثورة» ميدان، التي نظمتها الولايات المتحدة في أواخر عام 2013، حيث كانت ترعى الصحفيين من وإلى مواقع الأحداث الكبرى في أوكرانيا. في هذه العملية، احتفظت بالسيطرة على ما شاهده المراسلون تحت مراقبتها، وكيف فهموا المواقف التي واجهوها.

على هذا النحو، لعبت Pilgrims Group دوراً محورياً في جهود جهاز الأمن الأوكراني «SBU» والمخابرات البريطانية لإدانة روسيا وانفصاليي دونباس بإسقاط MH17. بدأت العملية بينما ظل حطام الطائرة مشتتاً على أرض المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، وفي النهاية حالت دون بدء أية تحقيقات مستقلة حقاً.

بسرعة مريبة بعيداً عن أي دليل

قبل إعلان شركة الخطوط الجوية الماليزية علناً أنها فقدت الاتصال بـ MH17، كان وزير الشؤون الداخلية

NBC News المكون من ستة أفراد، بقيادة كبير المراسلين الأجانب للشبكة ريتشارد إنجل، الذي كانت الشركة تحرسه. تم الإفراج عن إنجل وفريقه بعد خمسة أيام في الأسر، عندما أوقفت سيارة كانوا يرافقونها عند نقطة تفتيش تديرها جماعة أحرار الشام. وكشفت التحقيقات اللاحقة، أن الخاطفين كانوا مدعومين من وكالة المخابرات المركزية، وأن نقاط التفتيش قد تم ترتيبها عمداً من قبل مجموعة Pilgrims، التي أشادت بـ «العمل الرائع» للمجموعة الإرهابية.

الغريب، على الرغم من تغطيتهم لهذه الأحداث، من المفترض أن يتم نشرها علناً في جميع أنحاء العالم، يبدو أن عملاء مجموعة Pilgrims في أوكرانيا «فضلوا» عدم ذكر أسمائهم» بسبب «الطبيعة الحساسة لدورهم». ومع ذلك، تفاخرت الشركة بأن فرقها كانت تعمل في العديد من «المراكز السكانية الرئيسية» في البلاد، بما في ذلك دويتسك وخاركيف وكيف ولغيف وأوديسا «وفي جميع أنحاء شبه جزيرة القرم».

«كان العاملون في المجموعة قادرين على الاستجابة بسرعة لطلبات المذيعين من خلال الاعتماد على شبكاتنا الواسعة لتعبئة موظفي الخدمات الخاصة لتعبئة موظفي الخدمات الخاصة السابقين، الذين كانوا في الخدمة في غضون 12 ساعة من طلبات العملاء الأولية» (وغالباً ما تكون أسرع بكثير). بالإضافة إلى ذلك، تواصل الشركة الحفاظ على أعلى مستوى من الوعي بالوضع السياسي المتطور في أوكرانيا من خلال الحفاظ على شبكة الاتصال المحلية الخاصة بها، مع تحديات منتظمة للمعلومات على أرض الواقع».

كان للشركة إدارة مركزية، حيث كانت تدير «برامج تدريب متزامنة حول العالم»، وبالتالي تحافظ على «مجموعة كبيرة ومرنة» من الموظفين الذين يمكن تكليفهم بالمهمة. تم الاستشهاد بـ MH17 كمثال على السرعة التي يمكن بها لمجموعة Pilgrims تعبئة عملائها. تفاخر الشركة بدعم عدد كبير من المؤسسات الإعلامية العاملة في أوكرانيا، والتي بلغت في ذروتها 27 فريقاً أمنياً نشطاً على الأرض. وعندما أسقطت طائرة الخطوط الجوية الماليزية فوق أوكرانيا ... أنشأت الشركة سبعة فرق إضافية في غضون ست ساعات.»

ثلاثة أيام من سقوط MH17، تم إسقاط طائرة عسكرية أوكرانية، كانت تنقل معدات عسكرية وجنوداً إلى خط المواجهة فوق لوغانسك. شهد العديد من الشهود على وجود طائرات أوكرانية في السماء بالقرب من MH17، وأظهرت تقارير التلفزيون المحلي في الوقت نفسه، وجود صاروخ بوك أوكراني في المنطقة المجاورة.

وأثناء بدء المحاكمة، تعرض فريق دفاع بولاتوف والصحفيون المستقلون والباحثون الذين حاولوا تحدي الرواية الراسخة عن ذنب روسيا لهجمات شرسة من قبل جيش من المتصيدين عبر الإنترنت لوكالة Bellingcat.

كفلت الحملة الدعائية الخاطفة التي وجهها جهاز الأمن العام، والتي أعقبت إسقاط الطائرة MH17 مباشرة إدانة الانفصاليين المتهمين بالهجوم، والحكومة المتهمه برعايتهم، في محكمة الرأي الدولي. قد يفسر هذا سبب صمت رد فعل وسائل الإعلام على الحكم الصادر في تشرين الثاني 2022. على الرغم من الاحتجاج العالمي الهائل والدائم الذي أحدثته كارثة MH17، إلا أن الحكم نادر ما تم تسجيله من قبل الصحفيين العاديين.

ومع ذلك، فقد ظل العديد من الصحفيين الذين غطوا MH17 من أوكرانيا تحت المراقبة الدقيقة لمنظمة متورطة بشكل وثيق مع الحكومات الغربية نفسها، التي لها مصلحة في إدانة الانفصاليين عن الكارثة.

قدامى المحاربين البريطانيين

نظراً لأن Pilgrims Group تعمل إلى حد كبير في الظل، فإن الإشارات إلى الشركة من قبل منافذ الأخبار الغربية نادرة للغاية، ومع ذلك، فإن الشركة معروفة جيداً لجميع وسائل الإعلام الرئيسية، وتباهى على موقعها على الإنترنت «بخبرة كبيرة في المساعدة على تسهيل جمع الأخبار وصناعة الأفلام بطريقة آمنة وآمنة». كما تتبجح مجموعة Pilgrims بالخبرة في ضمان أن «الصحفيين وموظفي الإنتاج يمكنهم العمل بأمان وأمان» في ظروف معادية، مثل: «البلدان المتخلفة والدول الفاشلة وبيئات ما بعد الكوارث».

تصدرت الشركة البريطانية عناوين الصحف بسبب عملها في أواخر عام 2012، بعد أن اختطف مسلحون فريق

الأوكراني آنذاك أنطون جيراشينكو قد نشر رقم رطلتها ووجهتها وأرقام ركابها وطريقة تحطمها، والسلاح المستخدم، وألقى باللوم على روسيا وانفصاليي دونباس في تلك الكارثة.

منذ تلك اللحظة فصاعداً، بدأت إدارة أمن الدولة في إغراق مجال المعلومات بمواد من بينها: تسجيل صوتي تم اعتراضه للانفصاليين وهم يناقشون إسقاط طائرة، بالإضافة إلى صور زعم أن وكلاءها عثروا عليها على وسائل التواصل الاجتماعي، تشير إلى مكان إطلاق صاروخ بوك الذي يزعم أنه روسي المصدر. أما وكالة Bellingcat، التي تم إطلاقها بالصدفة قبل أيام فقط، فاستولت على الفور على طوفان من المعلومات المنسقة بعناية.

وبسرعة مذهلة، زعمت وسائل الإعلام التي تمولها الحكومة البريطانية والأمريكية، أنها حددت بدقة ما حدث وكيف. تم قبول نتائج Bellingcat دون أية ذرة من التدقيق النقدي من قبل وسائل الإعلام الغربية، والمشرعين والنقاد ومحكمة MH17، التي تم إطلاقها في 7 آب 2014.

في هذه العملية، فإن أية تفسيرات لإسقاط طائرة MH17 لم تعزز الرواية الرسمية قد اختفت في الأثير، أو تم تشويهها باعتبارها نظرية مؤامرة، أو «معلومات مضللة» روسية. كانت إحدى النظريات المضادة المقنعة للكارثة الجوية، هي أن الطائرات المقاتلة الأوكرانية قد استخدمت كدرع لردع الهجمات الأرضية التي يشنها الانفصاليون.

هناك سوابق واضحة لمثل هذه التكتيكات الاستفزازية. في عام 2018، على سبيل المثال، خدعت القوات الجوية الإسرائيلية الدفاعات الجوية السورية بإسقاط طائرة تجسس روسية بطريق الخطأ، باستخدامها كغطاء لطائراتها المقاتلة. أشارت وثيقة مسربة إلى أن الانفصاليين في دونباس كانوا مقتنعين بأن السلطات في كيبف كانت تبقي المجال الجوي لأوكرانيا الشرقية مفتوحاً لهذا الغرض على وجه التحديد، بعد أن أغلقت على العكس من ذلك شبه جزيرة القرم في ذلك الوقت.

علاوة على ذلك، في مقطع فيديو نُشر في 18 حزيران 2014، أعرب الانفصاليون عن قلقهم من أن كيبف كانت تحاول إثارة حادثة جوية. قبل

يعتبر الجواسيس البريطانيون ساحة MH17 معركة رئيسية للمعلومات المضللة وهم لاعب في الخطوط الأمامية في حرب المعلومات العالمية في بريطانيا

صعود الكتاب الرقمي في الصين والعالم

يزداد دور الكتب الرقمية في الحياة الثقافية الصينية، وكذلك في أنحاء مختلفة من العالم. ويسجل هذا الصعود للكتاب الرقمي نقاشاً مهماً على رأسها ارتفاع حصة الفرد من الكتب، وسرعة الحصول على المعلومات. بالإضافة إلى أن الكتاب الرقمي أقل تكلفة من الكتاب الورقي.



وحسب تقرير رسمي نشرته صحيفة الشعب أونلاين الصينية مؤخراً، فقد وصل عدد قراء الكتب الرقمية في الصين إلى حوالي 530 مليون في العام الماضي 2022، وذلك بارتفاع بلغت نسبته 4,75% عن العام 2021. وكان تقرير القراء الصينيين لعام 2022 الصادر في مؤتمر القراءة الرقمية الصيني التاسع الذي انعقد في مدينة هانغتشو شرقي الصين قد كشف أن سوق القراءة الرقمية في الصين حقق إجمالي إيرادات بقيمة 46,35 مليار يوان «حوالي 6,73 مليار دولار أمريكي». وذكر التقرير أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و45 عاماً قد شكلوا غالبية قراء الكتب الرقمية في الصين، أي ما يمثل نحو 67,15 بالمائة من إجمالي القراء الصينيين.

وقال تقرير أصدرته الجمعية الصينية للصوتيات والمرئيات والنشر الرقمي إنه تم إصدار 618100 كتاب رقمي صيني في الخارج خلال العام المنصرم. وأشار تقرير القراء الرقميين

الكتب الرقمية المجانية، وتظهر المكتبات الرقمية المجانية في مختلف بلدان العالم «تظهر فقط في البلدان التي لا تعرف قوانين صارمة بخصوص الملكية الفكرية» ويمثل هذا النوع من الانتشار نوعاً من أنواع مقاومة تسليع المعرفة وتسليع الكتب. فالمعرفة يجب أن تكون متاحة للجميع، ولكن الرأسمالية تعيق انتشار المعرفة، ويلجأ القراء ورواد عالم الكتب إلى الكتب الرقمية للحصول على الكتب. ويعكس كل ذلك صورة مستقبل عالم الكتب والتغيرات التي تجري فيه.

الرئيسية لإصدار الكتب الرقمية، بينما حظيت السوق الأوروبية باهتمام الناشرين، حيث تجاوز عدد الكتب الرقمية التي تم إصدارها نظيره في هونغ كونغ وماكاو وتايوان في الصين. وقال التقرير إن الخيال والفنون القتالية كانت من بين المواضيع الأكثر شعبية. وقال تشانغ بي جيون، النائب الأول لرئيس الجمعية: الكتب الرقمية أصبحت رمزاً وشكلاً جديدين للتعبير عن صورة الصين وتعزيز تأثير الثقافة الصينية في العصر الجديد. بالإضافة إلى ما سبق، تنتشر عاماً بعد عام

الصينيين لعام 2022، الذي صدر خلال المؤتمر الوطني الثاني حول القراءة والذي عقد في مدينة هانغتشو، حاضرة مقاطعة تشجيانغ بشرقي الصين، إلى أن الرقم ازداد بواقع أكثر من 50 بالمائة على أساس سنوي حسب صحيفة الشعب أونلاين.

وخلال العام الماضي، ظلت أمريكا الشمالية واليابان وجمهورية كوريا وجنوب شرقي آسيا الوجهات

أخبار ثقافية

كانوا وكنا

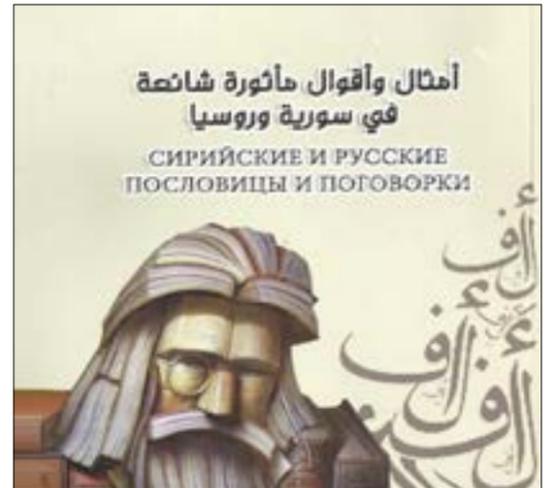


كان يوم السادس من أيار عيد الشهداء «ذكرى الشهداء الذين أعدمهم جمال باشا السفاح في دمشق وبيروت عام 1916» مناسبة للنضال ضد الاستعمار الفرنسي في دمشق وبيروت والعديد من المدن السورية واللبنانية الأخرى، وتكاد لا تخلو سنة دون إحياء هذه المناسبة بمظاهرات جماهيرية حاشدة في تقليد أحياء الشعب السوري خلال سنوات الاستعمار. في الصورة: مظاهرة حاشدة في ساحة الشهداء في المرجة في يوم عيد الشهداء 1934.



من شرطي إلى إرهابي

«من شرطي إلى إرهابي» دراسات حول المقاربة الجيوسياسية الأمريكية) كتاب جديد للباحثين أي بوبوف وليونيد سافين، وترجمة الدكتور عدنان إبراهيم يكشف ما تسعى إليه وتفعله الولايات المتحدة الأمريكية في العالم من إكراه وقمع ومحاولات للسيطرة في السياستين الداخلية والخارجية وتعزيز مصالحها، لتكون قطبا أحادياً بحجة مكافحة الإرهاب. ويسلط الباحثان في الكتاب الضوء على تداعيات أحداث مركز التجارة العالمية في الحادي عشر من أيلول ودور الولايات المتحدة الأمريكية فيها، إضافة إلى تمويلها أغلب الجماعات الإرهابية تحت ستار الديانات بحجة محاربة الإرهاب. وتنسعى الولايات المتحدة الأمريكية حسب الكتاب منذ إدارة أوباما إلى التوجه الشرق الأوسطي بسبب قوة الصين المتنامية.



أقوال مأثورة

صدر كتاب بحثي جديد بعنوان «أمثال وأقوال مأثورة شائعة في سورية وروسيا» للباحث سيرجي رومانوف من المنشورات المترجمة لاتحاد الكتاب العرب. تضمن الكتاب مجموعة من الأمثال التي تطابقت في المعنى الاجتماعي في سورية وروسيا. وشارك في إعداد الأمثال المترجم عياد وأخرون لرصد الحركة الاجتماعية وتناوبها في البلدين. وفي مقدمة الكتاب أشار نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف إلى القيمة الفريدة للأمثال والمنهج المستخدم في الأدبين الروسي العربي، لافتاً إلى أن حركة التراث الثقافي بشكل متشابه بين البلدين تسمح بالحصول على فلسفة عملية متشابهة بين الشعبين. تدل على تاريخ إنساني ونضالي واجتماعي متشابه.

في استعادة ل «التهديد الحضاري ومصير الإنسان» لدى تولياتي «1»



لن نخرج هذه المادة عن الخط العام للمواد السابقة، والتي تدور حول قضية الأزمة الحضارية للعالم الرأسمالي وما تحمله من تهديد للمنجز الحضاري للبشرية على مر التاريخ. وكون المرحلة تطرح تهديداً شاملاً للمنجز البشري التقدمي، فهي حكماً، ومن موقع نقليتها، تستدعي هذا المنجز للبناء عليه لمواجاة هذه الأزمة الحضارية وتهديدها. وكما استعدنا في المواد السابقة طروحات من ميدان آخر هو علم النفس، هنا استعادة لبعض طروحات بالميريو تولياتي النظرية والعملية.

د. محمد المعوش

بضع كلمات عن تولياتي

إن بالميريو تولياتي «1893-1964» لم يكن فقط قباديا بارزا في الحركة الشيوعية الإيطالية والأمين العام للحزب، بل كان أيضاً مكوناً أصيلاً من هذه الحركة منذ بداية تأسيسها وسلوكها المسار اللينيني. فهو الذي ساهم إلى جانب غرامشي - والذي كان قد تعرف عليه أيام الدراسة الجامعية، ومنذ تواجدهما في الحزب الاشتراكي الإيطالي أواخر العقد الثاني من القرن الماضي، في القيام بال«الانقلاب الشيوعي» ضمن الحزب الاشتراكي الإيطالي كمعارضين لإصلاحيته، وطرحا قضية المجالس العمالية، وأسساً معاً جريدة «النظام الجديد». ويقول غرامشي عن هذا الانقلاب خططنا أنا وتولياتي لانقلاب في جهاز تحرير الصحيفة، وطرحنا مشكلة اللجان الداخلية في المصانع بصراحة في العدد السابع من «النظام الجديد». وحتى بعد اعتقال غرامشي في 1926 بقي العمل المشترك بينهما، وشارك تولياتي في تجربة الحرب الأهلية الإسبانية كمثل عن الأهمية الثالثة، وبقي خارج إيطاليا خلال الفترة الموسولينية الفاشية، وعاد إليها بعد تحرير جيوش الحلفاء لها في 1944، وبقي اسم تولياتي مرتبطاً بالحزب الشيوعي الإيطالي حتى وفاته في عام 1964. وفيما يلي من أفكار هي مجموعة من كلمات ومحاضرات ألقاها تولياتي مجمعة في كتاب «النهج الإيطالي نحو الاشتراكية» الصادر عن مؤسسة الأبحاث العربية والتي نقلها مباشرة من الإيطالية إلى العربية غفيف الرزاز «طبعة أولى 1980».

في سياق الأفكار

نستعيد بعض أفكار تولياتي لعدة أسباب. أولاً، في كونها أساساً صاغتها تحت عنوانين مباشرين، الأول هو «من أجل اتفاق بين الشيوعيين والكاثوليك لإنقاذ الحضارة الإنسانية» وذلك في كلمة أقيمت أمام اللجنة المركزية للحزب يوم 12 نيسان 1956، والثاني هو «مصير الإنسان» وهي محاضرة أقيمت في مدينة بيرغامو يوم 20 آذار 1963 «أي قبل وفاة تولياتي بعام واحد فقط». أما السبب الثاني، فهو تضمنها ليس فقط قضايا نظرية حول طبيعة التهديد الذي يواجه الحضارة الإنسانية بشكل عام، بل في كون تولياتي يسكنه بشكل خاص الهم العملي في الاستجابة لهذا التهديد من موقع بناء الجبهة الواسعة التي تتخطى التقسيمات «الجامدة» للعلاقات بين القوى الاجتماعية دون التخلي عن الموقع المبدئي النظري والسياسي، بل انطلاقاً من الموقع الماركسي بالتحديد. وهذان السببان كافيان اليوم لكي تكون الأفكار المطروحة مادة إضافية لإغناء النقاش من جهة، وهذا هو الأهم، حول تطوير المواجهة الحالية في سياق الأزمة الحضارية. ومن جهة أخرى في الرد على القوى المسماة ثورية لناحية ضيق أفق لسانها «الطبيقي»، وفي فراغ برنامجها من المهام الجديدة في نوعيتها. هذا اللسان الذي تستخدمه تلك القوى عادة للانعزال عن المهام الحقيقية الجارية المطروحة على جدول أعمال التاريخ، وتستخدمه كذلك لاتهام غيرها بالتخلي عن اللغة «الكلاسيكية» حسب زعمها. وهكذا تكون هذه الأفكار مادة من موقع الحركة الشيوعية «الكلاسيكية» نفسها التي «يتمسك» بها هؤلاء، على لسان واحد من أهم رموزها، في مواجهة الفاشية والنازية، بالميريو تولياتي.

القضية الحضارية وقتها واليوم

ليس جديداً الكلام عن التهديد الذي تحمله

وبسمهم، ويجعلهم غرباء عن أنفسهم، ويحد من مبادرتهم ويقمعها، كما يحد من حريتهم في الاختيار والتطور... ونحن نقول إن شخصية الإنسان هي التي تبتر وتصبح معرضة للضياع... ونحن ندعو إلى مجتمع يدعو الجميع إلى العمل معاً والتعاون لضمان حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. ويدعو الجميع إلى المساهمة بعملهم لتقرير مصير الإنسانية جمعاء».

ويكمل تولياتي ليقول «اليوم تبرز بتردد متزايد يوماً بعد يوم، في الأدب وفي الأشكال الفنية الأخرى، إدانة الوحدة التي يعيشها الإنسان المعاصر، الذي حتى عندما يمتلك كل خيرات الأرض لم يعد ينجح في الاتصال بالناس الآخرين، إنه يشعر وكأنه في سجن مغلق لا يستطيع الخروج منه. هذا هو مصير الإنسان، كما أراه، في مجتمع يستبعده عن المشاركة في بناء اجتماعي يكون عاماً للجميع. والديمقراطيات البورجوازية لا تحل هذه المشكلة. فقط في المجتمع الاشتراكي لا يعود الإنسان وحيداً، وفيه تصبح الإنسانية وحدة حية حقاً من خلال تعدد نواحي تطور شخصية كافة الأفراد واستمرار مشاركتهم العضوية في الإبداع العام».

تعليقات عامة

وإذا ما قلنا إن التهديد الحضاري النووي «ومؤشره النقاش الدائر في سياق الأزمة الأوكرانية»، مضافاً إليه التهديد الطبيعي- البيئي الذي وصل اليوم إلى مستويات حادة، يتلاقى اليوم مع التهديد العقلي- النفسي- الاجتماعي الذي نحاول التشديد عليها في المواد السابقة كلها وهو ما حاول تولياتي الإضاءة عليه برنامجياً ليس كرد ثقافي بحث بل كرد عملي في تحويل نمط الحياة «وهو الذي أعاد الإشارة إليه أوليغ شينين في بداية التسعينات». وبالتالي نخلص إلى أن مسار التحليل التوليياتي لا يخرج عن «الرؤية الحضارية» اللازمة والرد عليها. وفي المادة القادمة سنعالج طرح تولياتي للمهام العملية، مع الأخذ بظروف المرحلة الراهنة.

المدة الزمنية بين التقريرين هي حوالي 7 سنوات «منذ منتصف الخمسينيات وبداية الستينيات». هذه المدة التي بدأت تتطور فيها في الغرب ودول «الرفاه الاجتماعي» بشكل خاص الأزمة الروحية بشكل جماعي «وما روايات الماركسي ألبرتو مورافيا وقتها إلا الجانب الأدبي من تحليل هذه الأزمة» على قاعدة جدول الأعمال الليبرالي. وفي هذا الخصوص يقول تولياتي إن «مفهوم الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية أصبح يزدحم بمضمون جديد بشكل إدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولكن هناك تأخر كبير، فالبنى تطورت بأسرع من تطور عقول الناس. وهكذا خضع الجزء الأكبر من الحياة الاقتصادية لإدارة تلك المجموعات القليلة المميزة التي تديرها بما يتلاءم مع مصلحتها المطلقة وليس بما يتلاءم مع مصلحة الجماعة... مثلاً، إن هذا التقدم [في قوى الإنتاج الصناعي] ترافق باختلالات كبيرة وانقسامات حقيقية في ميادين أخرى، وبتركيز التناقضات بين الفئات الاجتماعية وبين طرف وآخر من أطراف البلاد... وبالتناقضات الفوضوية والكثيفة للسكان من مكان إلى آخر... كم أن التحولات الاقتصادية، من جهة أخرى، تتجه إلى أن تصبح أكثر سرعة بمرور الزمن وكذلك تصبح أكثر بروزاً السمة الاجتماعية لكل العملية الإنتاجية. فالضغط الديموغرافي الآخذ في الازدياد في كل أنحاء العالم، ونمو القوى المنتجة، والتقدم السريع والمدمشم للتقنية، كلها عناصر تصب في هذه الاتجاه. وبالتالي فإن التدخل المنظم والواعي يفرض نفسه بصيغ أكثر إلحاحاً يوماً بعد يوم للسيطرة على هذه العملية وإدارتها لكي تتم بما فيه مصالح الجماعة».

وإضافة إلى عوارض الأزمة كاضطراب العائلة والأسواق وضمنا سوق العمل والبطالة يتلمس تولياتي تضخم الاتجاه السلبي في الحياة والتغريب الشامل فيقول إن «الحياة الاجتماعية منغلقة بحيث يجب على الجميع التسابق إلى اقتناء هذه السلع. وانسجام التقنية يخلق انسجاماً مصطنعاً في حياة الناس، وهذا الانسجام يحتل تدريجياً حتى وعيهم وإدراكهم،

تطور القوى المنتجة علمياً وبشراً

تفرضان اتجاه الإدارة الجماعية

سنعتمد في الإشارة لأفكار تولياتي الاقتباس المباشر من نص المادتين المذكورتين أعلاه، كتقرير يتحرك بكل رشاقة بين الدولي والداخلي، وبين التاريخي والنظري والمهام المباشرة. «من الواضح للجميع أن الأحداث الأهم اليوم هي تلك المتعلقة بالأوضاع الدولية... على أن هناك في الأوضاع الدولية عملية تجري في اتجاهين تقيضين. فمن جهة تم اتخاذ خطوات وخطوات هامة، باتجاه الاسترخاء في العلاقات الدولية.. من أجل السلام» والتي يعتبر تولياتي أن الصين وروسيا الحامل الأساس لهذا الاتجاه التوازني». ولكننا نجد أنفسنا من جهة أخرى- وهذا عنصر تناقض- في مواجهة تصعيد للمواقف العدوانية للإمبريالية الأمريكية» والتي وبسبب التهديد النووي «تضع الإنسانية أمام احتمال وقوع كارثة. وهي ليست كارثة كالكارث التي كان يجري الحديث عنها حتى اليوم. أو تلك التي كان يمكن الكلام عنها عشية الحرب العالمية الأولى أو الثانية. بل كارثة شاملة... ومن الساذجة الاعتقاد بأن السير في هذا الطريق يمكن أن يوصل إلى الهدف الذي يريد الوصول إليه الإمبرياليون الأمريكيون. أي تغيير الوضع الدولي لصالحهم وتحضير الشروط التي يمكن لهم من خلالها السيطرة على العالم كله بشكل أسهل... إن نتائج استخدام هذه الأنواع الحديثة جداً من وسائل الدمار الجماعي، في أية جهة من العالم، ستتخرج إلى دمار شامل لأي مظهر حياتي... في حال الاستمرار في هذا الطريق وفي حال وصول النزاع الذي يتطلع إليه قادة السياسة الإمبريالية الأمريكية، أن يروا أمامهم احتمال كرة أرضية ذات مناطق معدمة دمرت فيها كل مظاهر الحياة، وغير صالحة للعيش فيها لعشرات وعشرات السنوات... تلك المناطق ذات الحضارة الأكثر تقدماً... والأجزاء الأكثر كثافة سكانية.. هكذا، وبكلمة واحدة، إن الأمر يمس مقار الحضارة الراهنة... توقعات تطال نهاية الحضارة الراهنة وبداية مرحلة جديدة لا نعرف حتى كيف يمكن تصنيفها ومن أين يمكن أن تبدأ... وهذا يعني الاختفاء الكامل أو شبه الكامل لحصيلة العمل والتطور المادي والروحي المنجزة خلال عشرات القرون، والتي أدت إلى إيجاد ذلك العالم الذي نعيش فيه كلنا اليوم».

وفي مكان آخر «من مادته الثانية المذكورة أعلاه تحت عنوان «مصير الإنسان» ينطرق تولياتي إلى جانب صار اليوم أكثر ثلوراً من الأزمة الحضارية هو الجانب التقني والنفسي العقلي الاجتماعي، وهذا التطرق الذي استجد في طرح تولياتي يعود سببه إلى أن

التهديد الحضاري النووي مضافاً إليه التهديد الطبيعي- البيئي الذي وصل اليوم إلى مستويات حادة يتلاقى اليوم مع التهديد العقلي- النفسي- الاجتماعي